عادل حمودة

أنا.. والجنزوري

أسرار معركة خفية فى كواليس السياسة والصحافة



أنا والجنزوري

أسرار معركة خفية

في كواليس السياسة والصحافة

أنا والجنزورى

أسرار معركة خفية فى
كواليس السياسة والصحافة

الطبعة الثالثة : نوفمبر ١٩٩٩
رقـــم الإيداع: ٩٩/١٥٣١٧
الترقيم الدولى: 977/5930/01/03

تصميم الغلاف: شـــاهر وهبه
المراجعة اللغوية: السيد عبد المعطى
الجمع التصويرى: جى. سى. سنتر
الطباعـــــــة : إنترناشونال برس



٦٧ شارع العروبة - هليوبوليس ١١٣٦١ - القاهرة.
التسويق : ٣ شارع محمد أنيس - الزمالك
ت : ٣٣٢٣٨٨٧ - ٠١٢/٢١٥٧٤٦١

عادل حمودة

أنا والجنزوري

أسرار معركة خفية فى كواليس السياسة والصحافة



دار الفرسان للنشر

قبل أن تقرأ

فى يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر ١٩٩٩ قرر الرئيس حسنى مبارك تغيير رئيس الحكومة السابق الدكتور كمال الجنزورى فى قرار محسوب ومدروس جاء ليريح كل القوى السياسية والمالية التى كانت تعانى الاختناق والقلق والصراع وربما ما هو أكثر من ذلك.

وبتغير شخص رئيس الحكومة بدا أن كثيرا من السياسات على وشك أن تتغير.. وانتهت مرحلة الرجل الذى كان يكوش على السلطة.. ويشعل الصراع بين أفراد حكومته من جهة وبينه وبين باقى مؤسسات الدولة من جهة أخرى.. وهى مرحلة أنقذنا منها الرئيس حسنى مبارك قبل أن ندفع فيها ثمنا أكبر.

وهذا الكتاب يسجل تجربة الدكتور كمال الجنزورى بدقة مذهلة ودون شماتة أو اتهامات فالهدف منه هو التعلم من التجربة حتى لا نبدأ دائما من الصفر.. فندفع ثمنا ولا نحصل على خبرة.

وليس مثل عادل حمودة من يمكن أن يكتب هذا الكتاب.. فقد كان أول من كتب محذرا من التكويش على السلطة.. وقال ذلك وجها لوجه مع رئيس الوزراء السابق.. وقد كان من السهل أن يكتبه فى هذه المدة القياسية لأنه كان يعيش الموضوع لحظة بلحظة.. كما أن ما عنده من مستندات كان جاهزا حاضرا.

فشكرا يا سيادة الرئيس على قرارك.. وشكرا لرجل يساند حرية الصحافة بالقانون هو المستشار فتحى رجب.. وشكرا لكل من هو مستعد أن يقرأ ما جرى حتى لا يتكرر.

الناشر

الأسد العجوز..
تلعب الفئران فى أسنانه

لست من هواة البطولة بأثر رجعى.. ولا المواجهة بأثر رجعى.. فالذين يفعلون ذلك هم فى الحقيقة كمن يستيقظ بعد فوات الأوان.. أو كمن يتناول الإفطار فى وقت العشاء.. أو كمن يفكر فى أداء فريضة الحج بعد عودة الناس من الأراضى المقدسة.. لذلك فهو لا يستحق الجزاء والثواب.

ليس فى البطولات الوهمية عمل من أعمال التحدى.. لأن التحدى يفترض وجود الخصم.. والخصم فى هذه الحالة إما ينام تحت رخامة فى قبر.. وإما يضع يده فى فمه وبين أسنانه يعض أصابع الندم على منصبه الذى فقده.. وفى كل الأحوال.. فإن الخصم لا حول له ولا قوة.. يحتاج لرثاء لا إلى قتال.

ولا أعرف أين كان أصحاب البطولات الوهمية ولا أصحاب الكتابات المتأخرة؟.. هل كانوا واقعين تحت تأثير السحر؟.. هل كانوا منومين تنويماً مغناطيسياً؟.. وكيف نصدق كاتباً كان موافقاً على كل الحكومات وكل السياسات وكل المشروعات.. وكان يمطرها بالقبلات.. ثم ما أن يقع التغيير حتى يخرج يقول لنا بكل بساطة وسهولة: «لا تؤاخذونى.. فقد كنت مسطولاً ومهبولاً ومجذوباً وواقعاً تحت تأثير السحرة والمشعوذين».. ثم نجده بطلاً تتفجر كتاباته صفعات ولكمات ولعنات.

وإذا كان أصحاب الرأى والكتاب والصحفيون يقولون مثل هذا الكلام الجزافى.. الساذج.. فماذا يقول ملايين البسطاء الذين لا يعرفون كيف يفكون الخط؟.

ولعلى أقتبس هنا ما قاله ذات مرة نزار قبانى: «إن المواقف المعلنة فى غير وقتها مواقف لا قيمة لها، لأن الناس ينتظرون من الكاتب أن يضئ لهم حاضرهم.. ويضئ إدراكهم السياسى فى فترة وقوع الحدث.. وفى فترة وجود وقوة وسلطان ونفوذ المسئول.. لا أن يكتب قصيدة هجوم وهجاء ضد رمسيس الأول بعد مرور خمسة آلاف سنة على وفاته».

«المهم أن نملك الشجاعة كى نقول للمسئول خلال فترة حكمه أنه رجل ظالم.. أو جاهل.. أو لا يستحق ثمن مسمار واحد من الكرسى الذى يجلس عليه.. أن نقول له خلال فترة قوته وجبروته أنه ديكتاتور.. وبهلوان يحترف البلف والتشويش».

طبعاً سيكون ثمن هذه الشجاعة غالياً.. والشجاعة دائماً ـ كما يقول نزار قبانى ـ غالية الثمن.. لكن «الكاتب الحق لا يساوم.. ولا يختبئ تحت اللحاف أثناء البرد والظلام.. ولا ينتظر رحيل العاصفة حتى يخرج إلى البحر ليصطاد السمك.. الكاتب الحقيقى لا ينزل إلى المخبأ عند انطلاق صفارة الإنذار ولا يكتفى برؤية روما وهى تحترق ولكنه يفعل شيئا لإنقاذ روما».

وقد استشهد الحلاج وسقراط دفاعاً عن شرف الكلمة.. ورفض كل منهما أن يعتذر عن أفكاره وآرائه مقابل حياته.. وقد استشهد شهدى عطية فى المعتقل من قسوة التعذيب دفاعاً عن مواقفه.. ونفى عشرات الكتاب والمبدعين فى العالم عن وطنهم.. ولم يعودوا إلا بعد أن عادت الديمقراطية إلى بلادهم.. وكان بوسعهم أن يجلسوا على المقاهى فى انتظار تغير الأشخاص والظروف تمهيداً لخوض معارك البطولات المؤجلة.

إننى لا أعيش حياة مزدوجة.. الأولى وديعة فى فترة المواجهة.. والأخرى شرسة بعد أن تنتهى المواجهة.. لست «دكتور جيكل» فى وقت ما و«مستر هايد» فى وقت آخر.. ولا أومن بوجود قوة فى العالم تستطيع إكراه كاتب على نشر كلام لا يريد أن يقوله.. فالكتابة هى الحرية.. هى الهواء الطلق.. ومن ثم لا يجوز أن نمارس تعاليمها فى مخبأ سرى لا نكشف عنه إلا بعد زوال الخطر.

***

ومنذ أن وجدت نفسى فى بلاط صاحبة الجلالة وأنا أتصور أن مهمة الصحافة الأساسية هى التعبير عن هموم الناس ومتاعبهم.. ومراقبة أعمال السلطة وتقييمها وكشف أوجه القصور والخطأ فيها.. وبهذا الفهم وجدت نفسى وجها لوجه أمام رئيس وزراء مصر رقم (١١٣) الدكتور كمال الجنزورى.. بكل تواضع رؤيته السياسية.. وتسلطه البيروقراطى.. ورفضه للحوار والحرية والحقيقة.

ونشبت بيننا معركة دامية، كانت فى الحقيقة آخر أقوى المعارك بين الصحافة والسلطة فى السنوات الماضية.. بل لعلها آخر معركة من هذا الطراز فى القرن العشرين فى مصر.. وقد استخدمت فى هذه المعركة قلمى ولم أكن أملك غيره.. أما

هو فقد استخدم جهازه الحكومى الضخم الذى يضم ٦ ملايين موظف.. وأجهزة السلطة الخفية التى تحركت للتشهير والتدبير.. ووجد فى الصحافة من هو مستعد أن يبيع شرف المهنة كما باع يهوذا دم المسيح.. وتطوع رجال أعمال فقدوا شرفهم المالى وسمعتهم الوطنية للتحالف معه.. فمولوا حملات إعلانية مدفوعة ضدى.. ونقلوا بما يملكون من اتصالات مؤثرة صورة خاطئة مشوهة لمن يملك التأثير والتغيير.. وكان ما كان.

وفى هذه المعركة أردت التنبيه إلى أن هذا الرجل متسلط.. لا يعرف ماذا يفعل.. وغير متفرغ إلا للصراعات وجمع السلطات والصلاحيات.. وهو من جانبه فعل المستحيل ليخرس صوتى.. ويكسر قلمى.. ويستأصل حنجرتى.. بعد أن فشل فى أن يجعلنى نديم بلاط.. أو موظف علاقات عامة يمر على مكتب «طلعت حماد» وزير شئون مجلس الوزراء لأستلهم الوحى والبركة قبل أن أذهب إلى مكتبى.. وعندما تأكد بنفسه أن غريزة الصراخ هى أقوى غرائزى.. سعى لنزع سلاحى وتركى مجرداً منه فى العراء.. متناسياً أن لا أحد يقدر أن يطفئ الشمس بنفخة واحدة.. وأن شمس الكاتب مهما طالت فترة الليل والظلام التى تحجبها فإنها ستعود حتماً للشروق من جديد.. وسيأتى يوم يتحقق فيه ما قلته علناً فى مواجهته: يذهب الحاكم ويبقى الكاتب.. وهو ما ثبت وتأكد..

سألنى ذات يوم وقد اشتد غضبه مما كتبت: «ما الذى تريد بالضبط؟».. كنت قد تناولت الأخطاء التى وقعت فيها حكومته عقب مجزرة الأقصر فى نوفمبر ١٩٩٧ والتى دفعنا ثمنها غالياً.. وحاولت أن أشرح له طبيعة النظام السياسى فى مصر ليفهم أن ما يفعله سينتهى بانتحاره ولكن بعد أن تعيش البلاد فى كارثة.. لكنه بدلاً من أن يستوعب فقد أعصابه وراح يهتز ويرتج وهو يسأل عما أريد بالضبط؟.. ولم أجد رداً على سؤاله سوى أن أبتسم ابتسامة بسيطة.. وهو ما ضاعف من غضبه.. فما الذى يمكن أن يقوله صحفى للمسئول الأول عن السلطة التنفيذية وهو يسأله مثل هذا السؤال؟.. ما الذى يقوله لرجل يغضب من الحقيقة ولا يطيق النقد ولا يحتمل الاختلاف؟.. ما الذى يفعله سوى أن يبتسم؟

ورحت أتخيله وأنا أرد على سؤاله رداً حقيقياً.. تخيلت ملامحه وعصبيته وسرعة انفعاله وأنا أقول له: إننى كصحفى يسعى للحقيقة أجد نفسى فى حالة صدام يومية وتلقائية مع كل الطبالين والزمارين والقوادين والفاسدين الذين يشربون فى النهار نخب هذا الوطن ويشربون فى الليل من دمه.. إننى فى حالة صدام يومية

وتلقائية مع الذين يحترفون النفاق السياسى العلنى على أرصفة هذا الوطن.. أو فى هذا السيرك الكبير الذى «تقرقش» فيه الحيوانات المفترسة عظام الشعب المصرى بدعوى الوصاية عليه وعلى مصالحه وطعام أولاده.

إن هذا الرجل الذى كان لا يكف عن «التكويش» على السلطة.. ولا يقبل حرية الرأى.. ويعتقد أنه نصف إله لا يخطئ.. أوصل البلاد إلى حافة كارثة اقتصادية.. ولم يكن يهمه سوى أن يبقى فى منصبه حتى ولو كان يجلس على أطلال ودمار وخراب وغبار.. هو.. هو فقط.. وليذهب الجميع إلى الجحيم.

ولقد واجهته بذلك كله وأكثر.. ليس بعد أن دخل عالم الظلام والإهمال والنسيان.. وإنما وهو فى قمة قوته ونفوذه وسلطانه.. وعلناً.. وفى وضح النهار.. وفى مكتبه بمجلس الوزراء.. وفى حضور كل رؤساء تحرير الصحف فى مصر.. وقد كانت هذه المواجهة التى فرضها علىّ كفيلة باستنفار كل ما كان يملك من قوة السلطة.. ثم أضيف إلى قوة السلطة قوة الثروة.. ثم أضيف لهما قوة بعض الأجهزة الخفية.. ثم أضيفت لكل هذه القوى صحفيون كبار رسموا وخططوا وفكروا ودبروا.. وهكذا.. نجحوا فى أن أخرج من موقعى فى روز اليوسف.

هو لأنه لم يتصور أن أحدا يمكن أن يقترب بدبوس من بالون غروره.. ورجال الثروة لأنهم كانوا يريدون صحافة بلا أنوار حتى تجرى الصفقات فى الظلام.. وبعض الأجهزة الخفية تنفيذا لتعليمات.. والصحفيون الكبار لأنهم وجدوا أنفسهم وسمعتهم المهنية فى خطر من جيل جديد من الصحفيين حققوا بما فعلوا فى روز اليوسف نجاحاً أحرجهم.

وتركت روز اليوسف فى ٤ فبراير ١٩٩٨.. وبعد حوالى السنة ونصف السنة.. فى ٥ أكتوبر ١٩٩٩ ترك الجنزورى موقعه هو الآخر.. وثبت أن كل ما قلته عليه كان دقيقاً.. وصريحاً.. وثاقباً.. وسابقاً.. ولكن.. هل كان على هذا الوطن أن يدفع كل ما دفع حتى يترك الجنزورى مكانه.. هل كان استمراره يساوى هذا الثمن الفادح؟

إنه واحد من أشهر عيوبنا.. ألا نصدق أن الكهرباء ستقتلنا إلا بعد أن نضع أيدينا فيها ونموت أو نكاد نموت.. لا نصدق ما يقوله غيرنا إلا بعد أن نجد الكارثة فى حجرنا.. إن ثمن رحيل الجنزورى الاقتصادى كلفنا عشرات الملايين من الدولارات (حوالى ٣ مليارات دولار انخفاضا فى رصيد العملات الصعبة حتى آخر تقرير

رسمى). وكلفنا ٤ سنوات من التراجع قضاها فى السلطة كنا فى أمس الحاجة إليها للقفز إلى مرحلة أخرى.. وكلفنا شللاً فى أوصال جهاز الخدمات والأداء الحكومى بسبب صراعاته التى انشغل بها مع كل الوزراء والمسئولين.. وكلفنا مناطق من لحمنا نهشها بعض رجال الأعمال، تحولوا إلى وحوش مفترسة، كوشوا على الثروة.. كما كوش هو على السلطة.. فقد عرفنا لأول مرة فى مصر.. فى سنوات حكم الجنزورى ظاهرة المليارديرات.. أصبح بعض رجال الأعمال فى عهده أصحاب بلايين.. فى فترة قصيرة قفزوا قفزات مريبة مع كل الاحترام لنظافته.

ترك الجنزورى موقعه دون أن يجد من يترحم عليه (حتى الذين استفادوا منه) ولم يتذكر الناس معه القاعدة المصرية الشهيرة: «اذكروا محاسن موتاكم».. ولم يهتز أحد لدموع الجنزورى وهو يخرج وحيداً.. حزيناً.. منكسراً من آخر اجتماع لمجلس الوزراء.. والجميع مشغول بالتقرب والاقتراب من رئيس الوزراء الجديد الدكتور عاطف عبيد.

■ ■ ■

بعد سنة ونصف السنة.. وبعد أن دفع هذا الوطن ثمناً غالياً ثبت أن كل ما وصفت به الجنزورى كان واقعياً.. وكل ما قلت عنه كان صحيحاً.. وتبارت الدولة والسلطة فى إعلان ذلك:

١ـ فور خروج الجنزورى تقرر أن تعود تبعية ١٨ مجلساً أعلى وهيئة عامة ـ كانت فى حجر الجنزورى ـ إلى الوزراء المختصين.. فيما يشبه الاعتراف بما سبق أن قلته عن تكويش الجنزورى على السلطة.. ونشر «الأهرام» الخبر فى اليوم التالى لخروج الجنزورى.

٢ـ فى اليوم نفسه تقرر أن يضاف لمجلس الوزراء الجديد وزير للشباب.. وكان الشباب يتبعون المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذى سعى الجنزورى لضمه إلى سلطاته متخلصاً من آخر مسئول عنه هو الدكتور عبد المنعم عمارة.

٣ـ كان سمير رجب رئيس تحرير «الجمهورية» أول من فتح النيران على الجنزورى، وكان ذلك قبل إعلان خروجه بيومين.. وفى صدر الصفحة الأولى من عدد يوم الاثنين ٣ أكتوبر ١٩٩٩ قال: «إن أداء حكومته لم يكن بالصورة التى رسمها المواطنون فى أذهانهم.. فى نفس الوقت لم تحقق الأهداف الكبار التى حددها

الرئيس مبارك لأعضائها فى خطاب التكليف.. والتى انحصرت فى صياغة رؤية مستقبلية بعيدة المدى لمصر فى القرن الحادى والعشرين الذى يشهد تحولات عميقة فى مجالات العلم والتكنولوجيا وتحديات ومخاوف متصاعدة نابعة من انهيار النظام العالمى الذى ظل مستقراً وثابتاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية».

وأضاف: «وعلى الجانب المقابل لابد أن نكون صرحاء مع أنفسنا ونعترف بأن الجماهير كانت قد علقت يوم ٤ يناير ١٩٩٦ آمالاً عريضة على حكومة الدكتور الجنزورى التى تم تشكيلها (فى ذلك التاريخ).. لكن الصدمة.. أو الصدمات بدت هائلة.. ثم سرعان ما تحطمت تلك الآمال على صخرة الضعف الإدارى والغرور الزائد والانفصالية والجزر المنعزلة والشللية وحب الذات.. وتلك كلها «عوامل نقص» ضربت أطنابها فى جذور الحكومة.. فتوالت السلبيات.. وتعددت مواطن الضعف.. وأخذت المشاكل تتفاقم.. مما استلزم ضرورة التدخل».

٤ـ وفى اليوم التالى قام سعيد عبد الخالق ـ رئيس تحرير جريدة «الوفد» ـ بالدعاء إلى الله فى افتتاحية الصحيفة بأن يمنحنا.. حكومة متجانسة متناغمة.. لم نجدها فى وجود الدكتور عاطف صدقى.. و «لم يختلف الحال فى حكومة الدكتور كمال الجنزورى».. حكومة «تضم وزراء متحابين.. لا يتحدثون لغة تختلف عما فى باطنهم.. ويعملون بروح الفريق الواحد ويؤمنون بمبدأ المسئولية التضامنية».. وأن يمنحنا الله رئيساً للوزراء يختار معظم وزرائه بنفسه باعتباره أدرى الناس بمن يتعامل معه أو على الأقل يشارك فى اختيارهم.. فقد عانت الحكومات السابقة من فرض وزراء على رئيس الحكومة، لذلك سمعنا ورأينا الخلافات التى دبت داخل هذه الحكومات منذ اليوم الأول لتشكيلها.. فقد شعر وزراء فى الحكومات السابقة بأنهم الأحق بمنصب رئيس الوزراء، ولذلك رأينا فى هذه الحكومات وزراء يتعاملون مع زملائهم باعتبارهم رؤساء وزارات فى الظل.. وتحولت الحكومة الواحدة إلى جزر مستقلة ومنفصلة.. وبالتالى تعثر الأداء الحكومى وتزايدت المشاكل.

٥ـ فى اليوم نفسه كتب مكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة «المصور» عن أسباب تغيير الجنزورى: «وطبقاً لما يراه كثير من المراقبين فلقد أسهمت الإدارة غير الناجحة لمشكلة الدولار والتى طالت أكثر من ثمانية أشهر فى التعجيل بضرورة التغيير الشامل للحكومة بعد أن ثبت أن الأزمة جاءت نتيجة سوء إدارة بأكثر من أن تكون معلقة على قصور أداء الاقتصاد الوطنى».. «فضلاً عن أن حكومة الجنزورى التى بدأت بداية طيبة جعلت الناس أكثر تفاؤلاً بأدائها الجديد سرعان ما سقطت

فريسة استفحال مراكز القوى داخل الوزارة الأمر الذى أضعف فرص التعاون بين الوزراء وأسهم فى عزلة كثير منهم وشل فعاليتهم، كما أن التركيز المتزايد للسلطة فى يد رئيس الوزراء والذى امتد إلى مجالات عديدة ظلت شبه شاغرة، رغم أهميتها البالغة قد أدى إلى تراكم المشاكل فى عدد من هذه المجالات أهمها الشباب والرياضة وكثير من المجالس العليا المتخصصة التى كان يرأسها رئيس الوزراء ولم يتح لها فرصة الاجتماع مرة واحدة لأن وقت رئيس الوزراء لم يكن يسمح له بأن يوجه جهداً كافياً لكل هذه المجالات التى دخلت اختصاصه».

٦- فى اليوم نفسه خرجت صحيفة «الأهالى» المعبرة عن حزب التجمع اليسارى فى مصر تسرد أسباب استبعاد الجنزورى فقالت استناداً لبعض الوزراء الذين عملوا معه: أنه كان يسيطر «بقبضة حديدية على الوزراء» وكان يقوم بتركيز «جميع السلطات فى يده» وكان يشعر بالغضب وعدم الرضا «إذا تصرف وزير أو اتخذ قرارات لتسيير العمل فى وزارته بدون الرجوع إليه».. «لقد أراد الجنزورى أن يتحول الوزراء إلى مديرى مكاتب أو سكرتيرين ينفذون أوامره فقط.. وأدى هذا السلوك إلى وجود خلافات مكتومة بين الجنزورى وبعض الوزراء الذين وجدوا فى أسلوب ورغبات رئيس الوزراء المستقيل اعتداء جسيماً على اختصاصاتهم واغتصاباً لسلطاتهم فى إدارة دفة العمل داخل وزاراتهم.. فليس لرئيس الوزراء أن يتدخل فى التفاصيل الفنية داخل الوزارات المختلفة وهى الهواية المفضلة للجنزورى.

«وأكدت مصادر سياسية أن التكويش على السلطة أدى إلى انقسامات فى مجلس الوزراء وشيوع «الشللية» نتيجة لخضوع بعض الوزراء لرغبات رئيس الوزراء والتنازل عن سلطاتهم والانكماش تحت القبضة الحديدية ورفض البعض الآخر لهذا السلوك.. مما أدى إلى تفجير أزمات أثرت بشكل مباشر على مجمل الأداء».

«وترى المصادر أن الجنزورى قد تجاوز حدود سلطاته ومسئوليته باعتباره رئيساً لمجلس الوزراء وليس رئيساً للوزراء.. فطبقاً للدستور يختار رئيس الجمهورية الوزراء وله سلطة تعيين الوزراء وإقالتهم بما يعنى أن الرئيس يعتبر رئيساً للوزراء.. غير أن أسلوب الجنزورى ونظراته الحادة ساهمت فى تقطيع الصلات وخطوط الاتصال بين الوزراء ورئيس الجمهورية.. لينفرد هو بكل شىء.. ليصبح «الوحيد» فى الصورة».

«وقال مصدر فى مجلس الوزراء للأهالى إن منصب الجنزورى يعنى أنه رئيس «للمجلس» أى يعنى أنه مسئول فقط عن وضع السياسيات العامة وتحقيق الانسجام

والتآلف بين أعضاء مجلس الوزراء.. وليس بث الفرقة والانقسام والانفراد بكل شيء مما يعنى عدم الثقة فى الوزراء».

«وكانت أهم الانتقادات التى وجهت للجنزورى من جانب عناصر مسئولة تتلخص فيما يلى: التركيز الشديد للسلطات فى يديه، ليس فقط من خلال توليه المسئولية المباشرة عن عدد من المواقع وتدخله فى عمل كل وزارة وهيئة وقد وصل الأمر إلى حد التدخل فى أعمال القضاء من خلال سحب المتنازعين (من قيادات الأعمال فى القطاعين العام والخاص) إلى مجلس الوزراء لحسم خلافاتهم بقرارات نهائية لا طعن عليها.. وكذا تدخل الجنزورى فى أعمال البنك المركزى وحال دون صدور قانون تبعيته لرئيس الجمهورية وحاول ترسيخ فكرة أن رئيس الوزراء وحده هو صاحب الحق فى التكلم أمام رئيس الجمهورية بالنيابة عن الكل (بما فى ذلك الوزارات السيادية) وانشغل الجنزورى بالعمل المكتبى دون النزول إلى الشارع وكذا اهتمامه بترسيخ فرص بقائه بغض النظر عن الأساليب التى يستخدمها».

«وأخذ آخرون على الجنزورى أيضاً ضيقه الشديد بحرية الصحافة وتدخله فى حالات بعينها للتأثير على كتاب وصحف.. والاهتمام بصناعة «لوبى» من رجال الأعمال والإعلام لتعضيده وضرب خصومه وقيامه بالعدوان على اختصاصات الوزراء بشكل مهين (كإعادة مسافر من الخارج بقرار من الوزير قبل أن يتم رحلته).. ورغم أن وسائل الإعلام والأوساط السياسية استقبلت الجنزورى استقبالاً حسناً إلا أنه بمرور الوقت لم يعد قادراً على تقبل أى خلاف».

«وظل حتى آخر لحظة يضع عراقيل أمام زملاء له فى مجلس الوزراء دون سبب اللهم إلا إهانتهم.. وخلط فى صراعه مع من يسمون بمراكز القوى فى مجلس الوزراء بين ضرورة عدم وجود مراكز قوى وسعيه لأن يكون هو مركز القوة الوحيد».

«ومارس الجنزورى سياسة شمولية حتى مع المؤسسات الدولية وأصر على أن تشيد تقاريرها بما أنجزه».

«وكف منذ الأيام الأولى عن سماع لجان وخبراء وسياسيين وإعلاميين من خارج المنظومة الرسمية».

«وكانت غلطة الجنزورى القاتلة فى المجمل هى عدوانه على استقلال السلطات الذى ينص عليه الدستور وإخلاله بموازين القوى بين المؤسسات لا لصالح فكرة

عصرية مقبولة هى الحد من المركزية.. لكن لخدمة مركزيته هو».

«ولقد تفاقم الفساد إلى حد غير مسبوق.. وكان السبب هو أسلوبه الفردى.. لأن الفرد مهما كان لن يستطيع أن يتابع كل شىء».. إضافة إلى أن ضياع الهدف العام أغرى مسئولين وأهلهم والمرتبطين بهم بمحاولة اقتناص كل ما يمكن من مكاسب قبل أن تنتهى وزارة أحسوا بعد قليل أنها لا يمكن أن تدوم».

وهكذا.. خرجت الصحف القومية والحزبية تقول ما سبق أن قلت.. ولكن بعد حوالى سنة ونصف السنة.. وبعد أن كانت الفأس قد وقعت فى الرأس.. ودفعنا الثمن غالياً وقاسياً.. فهل كان ذلك ضرورة؟.. وهل لو كانت الأصوات قد خرجت لتقول فى الوقت ما قالته فى الوقت غير المناسب هل كنا قد دفعنا ما دفعنا؟.. إن مقارنة موقفى ومواقف الآخرين ليس الهدف منها أن ننفخ الذات ونعاير غيرنا.. لكن الهدف منه هو أن نستفيد من الدرس الذى يمر أمام أعيننا ولا نتعلم.. ولا نكرر الأخطاء التى تعودنا على تكرارها بنفس الحيوية وبنفس الحماس وبدون عقاب.

لقد أطلقوا الرصاص على الجنزورى بعد أن توفى بسكتة سياسية.. فلا هى كانت رصاصة تحذير.. ولا هى كانت رصاصة رحمة.. ولكن.. يمكن أن نقول أنها كانت رصاصة انتحار.. انتحار لكل الذين كتبوا عن الجنزورى وهو فى السلطة بماء الورد.. ثم سودوا صفحته بعد أن شيعته السلطة السياسية.. انتحار لكل الذين نافقوه على حساب حرية الصحافة وشرف هذه المهنة وقواعدها وهاجمونى بدلاً من مساندتى.. وفى أفضل الأحوال كانوا فى موقف الشيطان الأخرس.. الساكت عن الحق.

إننا شركاء بالنفاق والسكوت فى صناعة فرعون صغير.. لم يعرف حدوده هو الجنزورى.. ولن يشفع لنا أن نحاكمه ونحاسبه بعد أن أصبح فى ذمة التاريخ.. وهذه آفة الصحافة ومأساة السياسة فى بلادنا.

وهو ما يجعلنى متحمساً للسؤال الذى طرحته الدكتورة هالة سرحان فى مقالها الأسبوعى فى جريدة «الوفد» فى يوم الخميس ٧ أكتوبر ١٩٩٩ وقد اشتدت الحملة على الجنزورى ممن سكتوا عليه وتغزلوا فيه من قبل.. من أين جاء كل هذا النقد؟.. وأين كان هؤلاء؟.. ثم قالت: «سوف يرد البعض: لم نكن نستطيع أن نتنفس ولا نصرخ بالرأى علانية.. لأن معنى ذلك رحلة وراء الشمس وما إليه من موروث شعبى حكومى.. على الرغم من أن ذلك لا يحدث».. ثم تستطرد: «وربما قلق

البعض حين كتب عادل حمودة يوماً مقالاً بعنوان «التكويش على السلطة» فمنح لقب كاتب متفرغ على الفور».. «فهل العيب فى أننا جميعاً جبناء نخاف على الكراسى والمساحات والأعمدة ونرتعش من الكلمة والزنازين الصحفية.. فساد الصمت الرهيب.. أم أن العيب فى أننا جميعاً جبناء لا تواتينا الشجاعة إلا بضرب الميت».. وبصراحة «الضرب فى المجلس ورئيسه حرام».. على الأقل من كل الذين نافقوا أو سكتوا أو استفادوا.

***

وتكشف تفاصيل الساعات الأخيرة للجنزورى فى السلطة درساً آخر لا نتعلمه.. إن هذا الرجل الطاووس الذى لم يتصور أنه سيترك منصبه، لم يحسب حساب هذه الساعات المرة التى مرت عليه دهراً.. وهو هنا مثله مثل غيره ممن يتجبرون ثم ينكسرون.. لكن.. للإنصاف فإن الجنزورى كان أكثر رؤساء الوزراء فى مصر الذين ودعهم الناس بسعادة غامرة لم يشعروا بها من قبل منذ سقوط إسماعيل صدقى.

والمذهل أن الجنزورى كان آخر من يعلم أنه منصبه وحكومته فى ذمة الله.. وسمعت أنه شعر بالقلق عندما قرأ هجوم سمير رجب عليه.. وهو هجوم من داخل النظام.. فكان أن رفع سماعة التليفون وطلب التحدث مع الرئيس شاكياً رئيس تحرير «الجمهورية» القريب من الدوائر العليا.. لكن سكرتارية الرئيس ردت عليه بعد قليل: إن ما كتب فى «الجمهورية» يدخل فى إطار حرية الصحافة.. وفهم الجنزورى الرسالة.. وشعر أن عمره فى السلطة ساعات.. وأنه لن يستطيع هذه المرة أن يناور أو يدور أو يلف ليبقى أو يستمر.

فى مساء يوم الاثنين ٤ أكتوبر ١٩٩٩ ذهب الجنزورى إلى مكتبه واجتمع مع أقرب الوزراء إليه المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء.. ثم جمع حاجاته الشخصية.. وعاد إلى بيته فى ضاحية مصر الجديدة.. منكسراً.. حزيناً.. وحيداً يشعر أنها نهاية العالم بالنسبة له.

ولم يكن شعور طلعت حماد بأفضل منه.. لقد كان أقوى الوزراء بفضل رئيسه الذى ترك له الحبل على الغارب.. فراح يصطدم بكل الوزراء والمسئولين فى الدولة.. وراح يجمع الصلاحيات باسم الجنزورى وكان فى الحقيقة يجمعها لنفسه.. ونستطيع أن نتخيل حواراً دار بين رجلين ارتبط مصيرهما معاً.. وأعلنا الحرب

على الجميع معاً.. وقد حان الوقت ليحصدا ما زرعاه من عداء وصل إلى حد الغل أحياناً.. لابد أنهما كانا يفكران فى نتائج أعمالهما التى لم تلق ترحيباً من أحد.. وربما فكرا فيما يمكن أن تكشفه الصحافة التى أصبحت متحررة اليد بعد أن انتهى عصرهما.. إنها اللحظات التى يواجه فيها المسئول نفسه، لكنه لا يقدر وقد فات الوقت أن يعيد عقارب الساعة للوراء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

كيف كان الطاووسان يشعران وقد سقطا عن عرشيهما وفقدا ريشهما الملون المنفوش؟.. هل سالت دموعهما وقد انكسرت شوكتاهما؟.. هل شعرا بالندم؟.. هل فكرا فيما يمكن أن يفعلا والسكاكين والخناجر جاهزة لا للانتقام.. وإنما للثأر؟

إن الجنزورى لم يتخيل نفسه أبداً كما رسمه رسام الكاريكاتير فى الصفحة الأولى فى الوفد وهو يخرج من مجلس الوزراء يتلقى العزاء فى منصبه الذى فقده بالسكتة السياسية والوزراء من خلفه ينتحبون وميكروفون العزاء يغنى له مقطعاً من أغنية شهيرة قديمة لمطرب شعبى هو محمد عبد المطلب: «ودع هواك وانساه وانسانى.. عمر اللى فات ما حيرجع تانى».. قطعاً لم يتخيل ذلك.. فقد طارد كل صاحب رأى فى الصحف القومية والحزبية يشتم منه أنه يمكن أن يخطئ.. ولم يفهم الإشارات التى سبقت خروجه بأسابيع.. ومنها أن رئيس الدولة كرر الإشادة بحكومة سلفه الدكتور عاطف صدقى أكثر من مرة فى اجتماعات جماهيرية عامة وفى حوار تليفزيونى شهير. لكن.. منذ متى يسمع رجل من طراز الجنزورى صوتا سوى صوته.. أو يرى صورة أخرى غير صورته.. أو يفهم إشارة واضحة مثل هذه الإشارات؟

فى اليوم التالى الثلاثاء قام الرئيس بأداء اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب تمهيداً لبدء فترة رئاسية جديدة.. وقد لاحظ المراقبون أن الرئيس عندما أشار فى خطابه أمام المجلس إلى التغيير صفق الأعضاء بشدة. وكأن التصفيق على هذا النحو موافقة على خروج الجنزورى.. بل إن الجنزورى عندما دخل قاعة المجلس قبل أن تبدأ الجلسة لم يجد سوى القليل من أعضاء المجلس يتحمس لمصافحته.. وكان أن تقدم هو لمصافحة بعض أعضاء حكومته الذين لم يجد غيرهم يساندونه فى هذا الموقف النفسى المحرج.

بعد جلسة البرلمان كان على الحكومة أن تجتمع اجتماعها الأخير الذى تقدم فيه استقالتها حسب الأعراف الدستورية فى بداية فترة رئاسية جديدة.. وقد بدأ الاجتماع

فى الساعة الواحدة والثلث من بعد ظهر اليوم واستمر ٢٠ دقيقة فقط..واستقالت الحكومة.. وحمل الاستقالة سعيد زيادة كبير الأمناء فى رئاسة الجمهورية الذى حضر الاجتماع الأخير لمجلس حكومة الجنزورى.

وفى العادة كان رئيس ديوان رئيس الجمهورية هوالذى يقوم بالاجتماع برئيس الحكومة وإبلاغه بخروجه من منصبه.. ولكن هذه المرة تولى المهمة شخصية أمنية سيادية رفيعة المستوى حسب وصف «الوفد» لما جرى.. وقد حضرت هذه الشخصية إلى مقر رئاسة الوزراء فى تمام الساعة الواحدة بعد الظهر فور انتهاء خطاب الرئيس أمام البرلمان واجتمعت مع الجنزورى لمدة ١٥ دقيقة قبل بداية الاجتماع الأخير لحكومته.. وكانت أنباء قد ترددت عن خلافات وقعت بين الجنزورى وهذه الشخصية فى الشهور الأخيرة.. وكان السبب هو نفس السبب.. إصرار الجنزورى على أن يكون الرجل الثانى فى الدولة.. وأن يكون الوحيد الذى له الحق فى أن يتصل بالرئيس.

بعد أن انتهى الاجتماع الأخير سيطر التوتر على الجنزورى وهو خارج من مجلس الوزراء.. ولم يجد ما يفعله سوى مصافحة من بقى أمامه من الصحفيين والموظفين والسعاة.. فقد كان الغالبية العظمى منهم مشغولين بالترحيب برئيس الوزراء الجديد.. ورصدت وكالة الأنباء الفرنسية أن الجنزورى «قد دمعت عيناه» وهو فى طريقه لعالم النسيان وأشارت لانتقاد «الصحف الحكومية له عشية استقالته».. وأغلب الظن أنه لم يتذكر فى هذه اللحظات المرة والمؤلمة فى حياته المثل الأثيوبى الذى يقول: «إن الأسد العجوز تلعب الفئران فى أسنانه».. ولو كان قد تذكر ما يوحى به هذا المثل لكان قد وفر دموعه.. ولو كان قد تذكر خبرة الحياة السياسية فى مصر لكان قد خرج وهو أشد صلابة.. ولو كان قد تذكر ما فعل بالآخرين وبالبلد كله لكان قد شعر أن الجزاء من نفس العمل.. ولكان قد تقبل ما جرى له بإيمان وأمان.

وفى اليوم نفسه وقبل أن يتقدم الجنزورى باستقالته حرقت الصحف الحكومية جسوره بنشرها تكهنات عن البديل الذى سيحل محله.. ولم تجد هذه الصحف إنجازا تودع به الجنزورى سوى أنه عقد فى فترة رئاسته لمجلس الوزراء ١٠٧ اجتماعات للمجلس تناقص عددها سنة بعد أخرى.. فقد عقد ٣٢ اجتماعاً فى عام ١٩٩٦ و٣٠ اجتماعاً فى عام ١٩٩٧ و٢٥ اجتماعاً فى عام ١٩٩٨ وهى اجتماعات كان الوزراء فيها يستمعون لدروس أو محاضرات منه فى كافة المجالات باعتباره

الوحيد الذى يفهم فى كل شىء.. وكان الوزراء يعتبرون هذه الاجتماعات شرا لا مفر منه.. وسيناريو قديماً مملاً ومعاداً لبطل لم يعد مناسبا للعصر.. ومحاضرة أو درسا فى مدرسة إلزامية.. لكن ما الذى يمكن أن يفعلوه وللضرورة أحكام.

***

جمعتنى الصدفة بوزير التربية والتعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى القطار المتجه من القاهرة إلى الإسكندرية.. وفوجئت به يتحدث بصراحة وشجاعة عن خلافه مع الجنزورى والمآزق التى وضعه فيها.. وقال لى: إن الخلاف بينهما لا يقتصر عليهما فقط.. ولكنه يمتد لأكثر من ٢٤ وزيراً فى الوزارة.. وعندما قدر لى أن التقى بمسئول آخر قال لى: ليس صحيحاً أن الوزراء المختلفين مع الجنزورى هم ٢٤ وزيراً.. لكنهم ٢٦ وزيراً.. وقال أيضاً: إننا كنا نعانى أيام رئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف صدقى من صراع الوزراء مع بعضهم البعض.. الآن نعانى من صراعهم مع رئيس الوزراء.. أو بدقة أكثر صراعه هو معهم.

وامتد الصراع من الوزراء إلى الصحافة.. فقد هددا رئيس القسم الاقتصادى فى «الأهرام» عبد الرحمن عقل - وكانت بينهما علاقة قديمة متينة - بأنه سيشكوه إلى رئيس الدولة لو كرر ما فعل وكتب مالا يعجبه مرة أخرى.. ولم يحتمل ما كان يحتمله سلفه من سياط لاذعة يشويه بها فلاح «كفر الهنادوة».. ذلك الفلاح الذى يقول كل ما عنده بجرأة وشجاعة مغطاة بادعاء البراءة والسذاجة.. وهى شخصية كاريكاتورية تابعها الناس بشغف كل سبت فى «أخبار اليوم».. وهى من اختراع أحمد رجب ومصطفى حسين.. لكن ذلك الفلاح سليط اللسان قطع لسانه فى عهد الجنزورى وتحول عنه إلى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب.

بل أستطيع أن أقول أن الجنزورى نجح فى أن يستقطب بعض أنصاره فى الصحف الحزبية.. وكان بين رجالها من يحرص على تناول قهوة الصباح فى مكتب طلعت حماد قبل أن يذهب إلى مكتبه.. وكان الدخول من الباب الخلفى لمجلس الوزراء.

وأستطيع أن أقول أيضاً أن حكومته لم تتردد فى استخدام الصحافة على اختلاف أنواعها فى تصفية خصومه من كافة المهن وفى كافة المناصب.. أستخدمتها فى تصفية الوزراء.. ونجحت.. وفى تصفية الصحفيين.. ونجحت.. وفى التشهير بأعضاء مجلس الشعب.. ونجحت.. وفى ضرب رجال الأعمال الذين لا ينفذون

مايريد.. لكنها قليلا ما نجحت.. فقد كان للثروة تأثير لا يستهان به على الصحافة.. لا يقل عن تأثير السلطة.. على ان العيوب التى كان عليها هؤلاء الخصوم كانت الثغرات التى نفذت منها الصحافة وكانت نقاط الضعف التى استغلتها.

وأستطيع أن أقول كذلك: أنه حاول جاهداً وفعل المستحيل لتغيير رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحى سرور بشخص آخر يخضع له.. لكن الفشل الذريع كان من نصيبه.. لكنه بعد أن وقعت الأزمة الشهيرة بين المجلس والحكومة سعى بعض مساعديه عن طريق تقديم خدمات مباشرة لبعض أعضاء المجلس لاستقطابهم فى محاولة لتقسيم المجلس أو فى محاولة لخلق مجموعة موالية داخل المجلس له.

ولم يتردد فى تقريب مجموعة من رجال الأعمال على حساب إبعاد مجموعة أخرى.. وكان لافتا للنظر أن بعضا ممن حظوا بالقرب قد تحول خلال سنوات قليلة إلى مليارديرات.. وقفزت ثرواتهم بجنون على حساب غيرهم.. ومن ثم كان التكويش على السلطة مصاحباً للتكويش على الثروة.. ومصاحباً للتكويش على القروض التى تجاوزت المليارات.. وتسببت فى أزمة سيولة ليس على مستوى الدولار وإنما على مستوى الجنيه المصرى كل هذا نتيجة خطأ فى السياسات لا وقوعا فى الفساد.

وهكذا.. لم يأت صيف ١٩٩٩ إلا وكانت كل القوى والمؤسسات والجماعات مختلفة مع بعضها البعض.. واقعة مع بعضها البعض.. الحكومة مختلفة مع الحكومة والحكومة مختلفة مع البرلمان.. البرلمان مختلف مع الصحافة.. السلطة التشريعية مختلفة مع السلطة القضائية.. الحكومة مختلفة مع رجال الأعمال.. وبدا فى هذه الفوضى التى تنذر بكارثة ألا مفر من أن يذهب الجنزورى إلى الظل حتى تعود الأمور إلى الهدوء الذى كانت عليه.

إن تغيير الجنزورى كان الهدف الأساسى منه هو أن تعود حالة الاستقرار الذى كانت عليه البلاد قبل أن يأتى فى بداية عام ١٩٩٦ .. ولكن مع معالجة الآثار التى راحت تتراكم بسببه حتى اقتربنا من نهاية عام ١٩٩٩.

***

ولم يخل الأمر من رائحة ليست طيبة فاحت من تصرفات شخص كان فى احدى دوائره.. لكن الجنزورى الغارق فى جنونه بالسلطة لم يكن يشم.. لقد كان هذا «الشخص» قريباً من «مسئول» فى الحكومة السابقة.. وأراد هذا «المسئول» أن يتستر وراء هذا «الشخص» ويشترى لنفسه (للمسئول) باسمه (باسم هذا

الشخص) عددا من الأفدنة على طريق القاهرة – الإسكندرية الصحراوى فى منطقة من مناطق الأراضى المستصلحة.. وتصور «المسئول» أن الصداقة التى بينه وبين هذا (الشخص) تسمح بأن تمر العملية بهدوء ودون خيانة.. ولكن.. شاء القدر أن يخرج (المسئول) من السلطة ويأتى صديقه إليها.. وعندما طالبه بالتنازل عن الأراضى التى كتبها باسمه رفض. بل ورفض أن يدفع له الثمن الذى دفعه فى الأرض.. وفاحت الرائحة.

إن الأسماء لا تهم.. المهم أن نحدد نوعية بعض الأشخاص ممن كانوا يعملون مع الجنزورى.. وكانت هناك نوعية أخرى تجسدت فى المستشار طلعت حماد.. لقد أراد وزير التعمير السابق المهندس حسب الله الكفراوى أن يستر نفسه ويستفيد من المبانى التى تحولت إلى أطلال فى مدينة من المدن الجديدة بعد أن بناها لتكون مقرا إدارياً للحكومة بعد أن تصور نقلها من القاهرة.. فكان أن أنفق على دراسة قام بها أحد مراكز الأبحاث.. وقالت الدراسة أن افضل استعمال لهذه المبانى هو أن تقام فيها جامعة أهلية.. ووجدت الفكرة حماسا من بعض الصحفيين على رأسهم مصطفى أمين.. وسارع الكفراوى بتكوين شركة من بعض رجال الأعمال على رأسهم محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات السابق.. وجرت مقابلة بينه وبين الكفراوى قدم له الكفراوى خلالها المستشار طلعت حماد.. باعتباره سيكون مشرفا على الجامعة.. لكن محمد فريد خميس لم يتقبل الفكرة.. فالمستشار طلعت حماد لا علاقة له بالجامعات وهو قد ترك القضاء ليستقر فى المجالس القومية المتخصصة.. وليست له خبرة سابقة فى التعليم.. فكيف يترك له مثل هذا المشروع الذى تأسس كشركة مساهمة دفع رجال أعمال رأس مالها.. وكان أن فشلت محاولة الكفراوى لمجاملة صديقه.. وكان من سوء حظ محمد فريد خميس أن أصبح المستشار طلعت حماد وزيراً لمجلس الوزراء فى حكومة الجنزورى.. ويمكن توقع وتصور ما جرى لمحمد فريد خميس فيما بعد.

***

إن الملفات يجب أن تفتح.. والصفقات التى جرت يجب أن تراجع.. والخسائر التى وقعت يجب أن تتحدد.. والثروات الحرام التى تراكمت يجب أن تعرف.. فلا يمكن أن تمر الأمور على هذا النحو دون حساب أو عقاب.. فنحن دولة نامية.. كل ما يؤخذ منها بغير وجه حق هو من لحم الحى.. وكل ما يعطلها ويؤثر عليها هو على حساب البسطاء الفقراء فى هذا البلد الذين يطلبون العون والمدد من أولياء الله الصالحين.

وربما لهذه الأسباب سارعت بهذا الكتاب ليكون جاهزا والحديد ساخن يسهل تشكيله والطرق عليه.. لعلنا نستفيد مما جرى حتى لا يتكرر فيما هو آت.

وقد كان من السهل الحصول على مادة هذا الكتاب لأنها موجودة ومحفوظة فى أرشيف الصحافة المصرية وهى مقالات ومواقف مسجلة جرت بينى وبين الجنزورى.. كما أن هناك شهوداً عليها عاصروها وتابعوها فى وقت حدوثها وهم والحمد لله على قيد الحياة.. ويقدرون على أن يخرجوا فى أى وقت ليقولوا أننى تجاوزت الحقيقة أو ادعيت ما لم يحدث.. وهم يملكون مواقع ومساحات صحفية لا أملكها.. ونفوذاً وسلطانا لم أتمتع به.. فأنا مثل أى صحفى يمارس حقه فى التعبير أقف فى العراء والهواء الطلق.. كما أننى أتصور أن ملايين من المصريين تابعوا وانشغلوا بما كان بينى وبين الجنزورى وهم الحكم فى النهاية على هذا الكتاب ومدى صدقه وموضوعيته.. ويمكن القول أن كل من كان يقابلنى منهم كان يطالبنى بهذا الكتاب ويصر علىّ أنه حق من حقوق الناس على لا يجوز التفريط فيه.

وقد يكون هناك من يتصور أن مواجهتى لسياسات الجنزورى الخاطئة قد توقفت عندما نزع سلاحى فى روز اليوسف ولم أجد مكانا أعبر فيه عن رأيى فيها.. والحقيقة أننى لم أتردد فى المواجهة عبر وسائل أخرى لم يكن غيرها متاحا.. الندوات العامة فى الجمعيات والجامعات المختلفة التى دعتنى للحديث فى كرم وشجاعة تحسب لأصحابها وتحسب لهذا النظام الذى لم يوجه لى لوما ولا ملاحظة رغم أن العيون كانت تراقب والآذان تنصت والأجهزة الخفية تسجل الأنفاس والهمسات.. ولم أشعر بغضب عندما راح البعض – مدفوعا بالنفاق أو رغبة فى منفعة أو تأدية لوظيفته – يهاجمنى ويفترى علىّ بالتشهير والضرب تحت الحزام.. وهو ثمن اعتبرته هيناً فى سبيل المصلحة العامة.

فى كل الأحوال.. لم أسكت.. ولم أكف عن التعبير عن رأيي.. ولم أكن أبداً من حزب الآراء المؤجلة.. والبطولات المؤجلة.. عاملا بالحكمة الشهيرة.. قل ما عندك وامض.. ومن ثم ليس هذا الكتاب نوعا من الضرب فى الميت أو الضرب فى الجنزورى وإنما هو تفاصيل معركة يجب أن تروى من معارك الصحافة والحكومة.. ولم يكن من الممكن أن يصدر قبل أن يسدل الستار على صاحبه.. وإلا كان الكتاب ناقصا.. مبتورا.. مهزوزا.

وأتوقع أن يقول الذين لم يؤدوا واجبهم ولم يرعوا ضميرهم إن الكتاب نوع من تصفية الحسابات.. لا يجوز والرجل لا حول له ولا قوة.. وهنا يجب القول.. إن

الرجل على قيد الحياة يقدر على الرد.. ويقدر على أن يذهب إلى من ينصفه لو كان هناك ظلم قد وقع عليه.. ولست أعتقد ولا غيرى يعتقد أننى فى موقف أقوى منه سوى فى أننى كنت على حق حين كان هو فى السلطة.. كما أن تصفية الحسابات هى عبارة حق يراد بها باطل.. فليس بينى وبين الجنزورى صفقة ضاعت ولا بيت تنازعنا عليه حتى تكون بيننا حسابات أحتاج إلى تصفيتها.. إننى أمارس دورى المهنى الطبيعى والضرورى لصالح هذا الوطن.. حتى لا يكون مقدراً له أن يبدأ دائماً من نقطة الصفر.. بلا خبرات تضاف إليه.. بلا فحص أو مراجعة تمكنه من أن يتعلم ألا يلدغ من نفس الجحر ونفس الثعبان مرتين.

إننى أعرف مقدماً أن كل الذين سقطوا مع الجنزورى من أصحاب سلطة وأصحاب ثروة سيسعون للهجوم على هذا الكتاب.. لكننى أعرف أيضاً أن فى هذا الوطن سلطة سياسية تعرف كيف تصحح وتغير وتنحاز للحق فى النهاية.. وقبل ذلك كله أعرف أن الله خير حافظ وهو أرحم الراحمين.

ولو كان الإهداء ضروريا فهو لهذا الشعب فى هذا الوطن.. لقد قلت من أجله كل ما عندى.. ودفعت الثمن دائماً.. ولم أكن أبدا منافقا يسجل بطولة وهمية بعد فوات الأوان.. أو أكون مثل سيارة الإسعاف التى تصل بعد وفاة المصاب.

عادل حمودة

مصر الجديدة – أكتوبر ١٩٩٩

١٠ سنوات فى انتظار رئاسة الوزراء

ليس للكاتب الذى يحترم نفسه سوى جلد واحد يلبسه فى كل الأوقات.. فى الصيف والشتاء.. فى الربيع والخريف.. فى بيته وعمله.. فى الكتابة عن الحاكم والمحكوم.. ليس هناك انفصال بين سلوكه على الورق وسلوكه فى الحياة.. أما الذين يملكون المواهب «الحربائية» فى التلون وتغيير المواقف فهم آخر من يصدقهم الناس.. فالناس لا تمشى وراء مهرج.. ولا تؤمن بنبى كذاب..

ولا يقدر كاتب أو صحفى مهما كانت براعته على أن يبدع ويتوهج دون أن يشعر أن النظام السياسى الذى يعيش فيه صديقه.. والصديق هو الشخص الذى تأتمنه على حياتك وأسرارك وأحلامك دون أن يفضحك.. أو يتاجر فيك أو فيها.. وتقدر على الحوار معه دون أن يبطش بك.. هو الذى تخرج معه عن النصوص الجاهزة المحفورة فى عظامنا من المهد إلى اللحد.

إن العلاقة قوية بين الصحافة والسياسة.. خاصة فى بلادنا حيث تعرف السياسة خطورة الصحافة.. وتسعى بكل الطرق للسيطرة عليها.. إما بالإكراه أو بالإغراء.. ورغم أن محاولات استقلال الصحافة عن السياسة بدت فى كثير من الأحيان معجزة فإن السجل الصحفى لا يخلو من الشجاعة.

وجوهر الديمقراطية أن تتحول العلاقة بين الصحافة والسياسة من علاقة تبعية إلى علاقة ندية.. ومن علاقة إذعان إلى علاقة يتوافر فيها الأمان.. فالحاصل أن كلا منهما لا يستطيع أن يعيش بدون الآخر.. لا السياسة تستطيع أن تصل للناس بدون الصحافة.. ولا الصحافة يمكن أن تعيش وتستمر بدون متابعة ما تفعله السياسة.. لكن.. تبقى فى النهاية مشكلة طبيعة العلاقة بينهما هى المشكلة المزمنة التى بلا حل.. أو هى مشكلة تتعرض للمد والجزر.

وقد كانت مشكلتى وأنا مسئول عن تحرير روز اليوسف - وهى مجلة تعيش على السياسة بحكم طبيعتها المهنية وتاريخها العريق - هى كيف أقترب من السياسة لأنها مصدر الأخبار والأسرار دون أن يكون فى الاقتراب تبعية تحولنى «من حامل قلم إلى نديم بلاط».. وأعترف أننى أحيانا نجحت.. وأحيانا فشلت.. وعندما نجحت كسب القارىء.. وعندما فشلت كسبت نفسى.

ولا جدال أن النجاح والفشل يتوقف على شخصية من فى السلطة السياسية.. هل هو قابل للتفاهم.. أم لا يطيق حتى نفسه.. ولعلى لو قارنت هنا بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء ولو على سبيل التجربة الشخصية لوجدت أن حسنى مبارك كان واسع الصدر.. تستطيع معه أن تناقش أدق القضايا وأكثرها حساسية دون أن تقف كلمة فى الحلق أو فكرة فى العقل.. دون حسابات سوى اللياقة.. ودون حساسيات سوى اللباقة.. أما كمال الجنزورى فأنت بمجرد أن تفتح فمك وتبدأ فى أن تقول رأيا لن يعجبه، حتى تجد بركانا من الحمم يخرج ألسنة من اللهب مستعدة أن تحرق الجميع.

لقد أتيح لى أن أدخل فى نقاش على الأرض أو فى الجو على متن طائرة الرئيس مع مبارك.. وأشهد أنه كان طويل البال.. حسن الاستماع.. يرد على الرأى بالرأى.. جاهزاً بالأرقام والمعلومات والتجارب المشابهة.. وأشهد أنه لم يضرم النار فى الكلمات ولم يستعمل اللكمات.. وكان ينهى حواره دائما بجمله واحدة تشير إلى أنه قال ما عنده وفسر ما هو غائب عن بالنا.. ثم إنه يترك لنا فى النهاية حرية التصرف فى ضوء ما أوصله إلينا.. وفى ظل مصلحة عامة يهدف الجميع إليها.. إن ذلك حدث فى نقاش - جرى فى طائرته ونحن فى الطريق إلى دمشق فى رحلة ليوم واحد - حول موضوع كان شديد الحساسية هو حرية الصحافة فى مصر وما جرى لها بعد القانون الذى سعى لاغتيالها قبل العدول عنه فيما بعد.

لكن.. ما أن قلت للدكتور كمال الجنزورى عبارة واحدة لم أكملها.. ولم تكشف عنما أريد أن أقول وتصور أنها لن تعجبه حتى وجدته ينتفض بعصبية ويهتز فى غضب ويرتج فى هيستريا.. ويصرخ فى وجهى قائلاً: أنا رئيس وزراء مصر.. كيف تكلمنى هكذا».. ولأننى لم أكن تجاوزت حدود الأدب فقد كنت مصرا على أن أقول كل ما عندى وليكن ما يكون.. وخاصة أن شهودى على هذه الواقعة كل رؤساء تحرير الصحافة المصرية.. أردت أن أقول رأيى حتى لا أموت كمدا قبل أن أسقط خوفا.

لقد شعرت فى تلك اللحظة أنه لا يقبل أن يتكلم أحد غيره.. ولا يفكر أحد غيره.. بل لا يتصور أن أحداً يمكن أن يفهم سواه.. وفى كل الأحوال كان الحوار معه أشبه بطريق بلا اتجاه آخر.. أو أشبه بمسرح الشخص الواحد.. حيث يقوم البطل بالتأليف والتمثيل والديكور والإخراج وربما الفرجة أيضاً.. وبكل ما يملك من سلطة كان يفعل المستحيل للتخلص من كل من يرى وجهة نظر أخرى مخالفة له.. ومن ثم سعى إلى حرق كل أرض حوار خضراء زرعت فى هذا الوطن.. وسعينا إلى توسيع رقعتها.. ولولا الحياء لحولها إلى صحراء جرداء.. تسيطر عليها قوى الجفاف والعطش.

وأتذكر أننى عندما تكاثرت القوى المضادة لحرية الصحافة - كان الجنزورى على رأسها- ضدى حتى تركت موقعى فى روز اليوسف أن الرئيس مبارك لم ينس لى الدور الوطنى الذى قمت به فى مواجهة الإرهاب فى وقت جبن فى الآخرون على حد تعبير الرئيس نفسه فى الرسالة التى حملها منه إلىّ مستشاره السياسى الدكتور أسامة الباز.

وأسمح لنفسى بأن أكشف سر هذه الرسالة الشفهية بعد أن حرص الدكتور أسامة الباز على إعلان مضمونها فى الحفل الذى أقامته روز اليوسف لتكريمى.. قال الدكتور أسامة الباز: «لقد أتيح لى منذ مدة طويلة أن أعرف الكاتب الكبير عادل حمودة. وقد عرفته أولا عن طريق قلمه. من خلال الحرفية العالية المصحوبة بالمعانى الجميلة.. إنه شخصية محترمة لا يمكن لأى أحد أن ينظر لها إلا بكل التقدير العميق.. هذا هو الواقع.. إنه كفاءة عالية ملتزمة بقضايا الوطن.. لا يستخدم قلمه لمصلحة شخصية.. وبالرغم من ذلك لا أحد يستطيع أن يهرب من النقد وهو محل تقدير.. ولن يتأثر بأى أقاويل.. وقد خاض كل معارك الوطن فى الداخل والخارج فى وقت جبن فيه الآخرون.. واستمد اسمه من قلمه وأعطى روز اليوسف ما وصلت إليه من احترام وتأثير وسوف يظل اسمها مصاحبا له فى المستقبل رغم أن مشاوير الحياة تتغير.. وكان يمكن أن أختلف معه فى الرأى وكان هو دائما يتقبل الرأى الآخر وهو صاحب رسالة عبر عنها فى روز اليوسف.. كما أن شخصيته ضاعفت من قيمة قلمه ورسالته «واستمرت كلمة الدكتور أسامة الباز المرتجلة حوالى ٢٠ دقيقة.

لكن.. كان موقف الجنزورى مختلفاً تماماً.. فقد راح بعض من سعوا لنفاقه أو للاستفادة منه يحاصرنى فى كل محاولة للخروج من عنق الزجاجة.. وتدخل بقوة

سلطته فى تحريض قوى أخرى خفية فى تلفيق الشائعات.. كما أنه وقف بالمرصاد أمام كل فرصة أتصور أنها مناسبة لإصدار صحيفة مستقلة.

إن ما فعله الجنزورى لم يجعل أحدا يبكى عليه وهو خارج من الوزارة فى يومه الأخير.. ولأنه لم يجد من يبكى عليه.. بكى على نفسه.. أو بكى على ما كان فيه.. أو بكى على ما سيكون عليه.. متذكراً الفرق بين مسئول فى السلطة ومسئول فى البيت.. متناسياً أنه يحمل الآن لقب «سابق» وهو لقب لا يحصل عليه الكتاب والصحفيون.. فيس هناك كاتب «سابق».. حتى ولو مات ودفن تحت الثرى.

***

ولد الدكتور كمال أحمد الجنزورى فى ١٢ يناير ١٩٣٣.. وهو الابن البكر لفلاح معمم يمتلك عددا قليلاً من الأفدنة ويتاجر أحياناً فى القطن فى إحدى قرى المنوفية.. وقد قال لى ذات مرة أنه تعلم السياسة من جلسات الكبار فى الريف على «المصطبة».. وهو تصور بسيط لمفهوم السياسة.. فالسياسة عنده على ما يبدو هى فن الكلام والثرثرة على «المصاطب» فى ساعات الغروب أو فى ساعات الفراغ.. إننا لم نسمعه يقول أنه مشى فى مظاهرة مثل أبناء جيله الذين قدر لهم محاربة الاستعمار.. ولا سمعناه يقول أنه انتمى إلى حزب أو تيار سياسى مثل أبناء جيله أيضاً الذين مارسوا حقوقهم السياسية فى وقت كان عدم ممارستها نوعا من السلبية.. والانعزالية.. يخشى الشباب أن تلصق بهم.

كل ما سمعناه عنه أنه يتحمس للنادى «الأهلى» وانه كان ملاكما ولاعب كرة فى مدرسته الثانوية.. بنفس حماسه لكرة القدم يتحمس للبامية والملوخية.. وأن له شقيقين.. أحدهما هو «صبحى» مات فى حادث تصادم فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٩١ وكان رجل أعمال ومهندسا تخرج من جامعة تورنتو بكندا.. والآخر هو «جلال».. وكيل الوزارة فى هيئة سوق المال.. وله أيضاً ٤ شقيقات هن «سوزان» خريجة هندسة «عين شمس» التى تعمل فى شركة «مصر للطيران» و«منى» خريجة العمارة بالفنون الجميلة التى تفرغت للبيت والزوج و«ماجدة» خريجة التجارة الخارجية التى تعمل فى أحد البنوك الخاصة.

وقد كتب وحيد حامد مرة فى روز اليوسف شاكرا الله أن الجنزورى ليس له أبناء ذكور حتى يستغلوا فرصة وجوده فى السلطة – كما حدث مع أبناء مسئولين آخرين – وأن الله جعله ينجب بنات لصالح هذا البلد الذى أرهقه «بيزنس» أبناء

الكبار.. لكن.. قبل أن يخرج الجنزورى من السلطة كان بعض أزواج بناته طرفا فى عالم البيزنس.

وفى السيرة الذاتية للجنزورى يقول شقيقه جلال: إنه لم يعش طفولته مثل كل أطفال قريته.. والسبب.. «أنه كان الابن الأكبر الذى كان يسبق دائماً سنه» .. ولست ممن يتحمسون لمن لم يعش طفولته.. ولا لمن يسبق سنه.. فطبقا لمدارس علم النفس المختلفة نحن أمام شخصية غير طبيعية.. وهذه قصة نتركها لغيرنا.

***

فى عام ١٩٤٩ حصل الجنزورى على الشهادة الابتدائية من مدرسة قرية «جروان» الإلزامية.. وفى وقت كان التعليم قد أصبح مهماً للطبقة الوسطى وجسر للعبور إلى وظائف الحكومة قررت الأسرة أن تترك القرية وتستقر فى القاهرة لتتيح لابنها أن يلتحق بالمدرسة الثانوية.. والتحق بالفعل بمدرسة «الأمير فاروق» الثانوية التى كانت فى حى من أحياء العاصمة الخلفية.. حى روض الفرج.. وحصل على شهادة البكالوريا فى عام ١٩٥٣.

لم تكن له اهتمامات عامة تغريه بأن يفكر فى مستقبله خارج إطار أسرته.. فالتحق بقسم الاقتصاد الزراعى فى كلية الزراعة.. إن هذا التخصص يعكس تأثره المباشر بنشاط أسرته وهو التجارة والزراعة.. لكنه كان يعكس أيضاً ما عرف عنه منذ الصغر من قدرة فائقة على «الصم».. والحفظ المجرد للأرقام والبيانات.. وقد كان يتصور أن ترديده لما يحفظ يبهر الآخرين.. وربما كان هذا مناسبا لعصر فات.. مضى.. لكن فى عصر أصبحت فيه كل موسوعات الدنيا مخزنة على شريط صغير لم يعد الحفظ والصم ميزة.. بل ربما كان عيبا.. لأن أغلب الذين يصمون ويحفظون يفتقدون موهبة التحليل والقدرة على وضع حلول عملية ملموسة للمشاكل.. وهو ما نسب إليه فيما بعد.

تخرج فى عام ١٩٥٧ والتحق بعمل إدارى فى مكتب وزير الزراعة.. ومنذ ذلك الوقت وهو موظف.. وبيروقراطى من الطراز التقليدى.. فهو لم يعمل فى حياته خارج مكتب.. ولم يلمس فى حياته شيئاً سوى الورق.. ولم يقرأ فى مشواره كثيراً فيما يتجاوز التقارير الرسمية.. وتعلم خلال أكثر من ٤٠ سنة بيروقراطية كيف يكتب التقارير التى ترضى رؤساءه.. وتعلم كيف ينفذ تعليمات من هو أعلى منه منصبا.. وعاش غارقا فى غبار الوظيفة ولم يستطع أن يجد له حياة أو خبرات أخرى

يتعلمها خارجها.. وعندما أتيح له أن يكون رئيسا للوزراء تعامل مع المنصب باعتباره الموظف الأول أو الأكبر فى الدولة.. ولم يعرف الفرق بين السياسة والبيروقراطية.. وعامل الآخرين على أنهم أقل منه درجة أو درجات.. ولم ينج من هذا التصور القاصر من هم خارج جهازه الحكومى.. الصحفيون.. ونواب مجلس الشعب.. وزعماء الأحزاب.. والأدباء.. مثلا.

حصل على الماجستير فى الاقتصاد الزراعى فى عام ١٩٦١ وبعد حوالى عامين رشحته إدارة البعثات للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة متشجان الأمريكية.. وخوفاً عليه وعلى مستقبله وجدت أسرته الريفية المحافظة أن من الأفضل أن يتزوج قبل أن يسافر لاستكمال دراساته العليا فى بلاد تثير القلق بقدر ما تثير الخيال.. وخلال سنوات البعثة تفرغ للدراسة منعزلا عن استيعاب الحياة فى دولة كبرى تسيطر على مقدرات العالم.. لم يخرج عن عاداته الريفية وبقى منغلقا على نفسه.. وعاد فى عام ١٩٦٧ حاملا الدكتوراة.. من الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الجنزورى واحد من مجموعة كبيرة أرسلها جمال عبدالناصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدكتوراة من هناك فى الفترة ما بين ١٩٦١ و١٩٦٧ «خوفا من عمليات غسيل المخ التى قد تحولهم إلى بؤر شيوعية تحت الجلد المصرى» على حد وصف التحقيق الصحفى الذى نشرته روز اليوسف فى ١٠ مارس ١٩٩٧ وفيه: إنه كان مع الجنزورى فى وقت البعثة رجل الأعمال الدكتور إبراهيم كامل.. وطبيب الأسنان الذى عارض موقف السادات فى كامب ديفيد كمال الإبراشى.. وأسامة الباز مستشار الرئيس مبارك للشئون السياسية.. والدكتور إبراهيم شحاتة نائب رئيس البنك الدولى وزميله فى نفس المنصب الدكتور إسماعيل سراج الدين الذى رشح لمنصب رئيس اليونسكو فيما بعد.. والدكتور أحمد الجويلى الذى تولى وزارة التموين والتجارة الخارجية فى وزارة الجنزورى.. والدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع المعروف.. والدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء الذى خلف الجنزورى.. والدكتور محمد شعلان أستاذ الطب النفسى.. والدكتور مصطفى هيكل.. شقيق الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل.. والدكتور عبدالوهاب المسيرى.. أشهر متخصص فى الإسرائيليات.. وغيرهم من الطلبة المصريين الذين كان عددهم فى تلك الفترة حوالى ١٥٠٠ طالب بعثة من بين ٢٠ ألف طالب عربى.

عاد الجنزورى من البعثة ليعمل خبيرا فى معهد التخطيط القومى.. وهو معهد كانت مهمته الأساسية فى ذلك الوقت المساهمة فى وضع الخطط الخمسية لاقتصاد

مركزى موجه تسيطر عليه الحكومة.. ولكن.. كان على الجنزورى الذى تربى فى ظل هذا النوع من الاقتصاد أن يغير أفكاره ويقلب رأسه وتصبح مهمته وهو رئيس الوزراء مهمة معكوسة تماما لكل خبرته فى التخطيط المركزى.. كانت مهمته انقلابية على نفسه وهى أن يبيع القطاع العام.. ويشجع القطاع الخاص.. ويروج للخصخصة.. وهو ما يعنى غياب مفهوم السياسة تماما فى تصوراته.. وسيادة أحكام البيروقراطية عليه.. فهو فى البداية والنهاية موظف.. يدرس الاشتراكية فى وقت.. وينفذ الرأسمالية فى وقت آخر.. بنفس الحماس.. فالتعليمات هى التعليمات.

وفيما بعد أيضا عين الجنزورى رئيسا لمعهد التخطيط.. كان ذلك فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٧ .. ولكن تعيينه فى هذا المنصب شابته شبهة الاغتصاب.. فقد كان يشغله قبله الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله.. وهو مفكر يسارى شهير.. وقد اختلف مع السادات بعد رحلته إلى إسرائيل فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ .. فكان أن قرر السادات إبعاده عن معهد التخطيط.. وجاء بالجنزورى ليحل محله.. وكان الجنزورى قد عين محافظا لبنى سويف قبل ذلك بسبعة شهور فقط فى ١٣ مايو ١٩٧٧ .. ورفع الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله قضية لإثبات أن المنصب اغتصب منه وتولى القضية أستاذ القانون الدستورى الدكتور يحيى الجمل الذى نجح فى أن يكسب القضية.. وكان السؤال الذى سأله الجنزورى للجمل: هل سينفذ الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله الحكم الذى صدر لصالحه ويعود لمنصبه مديراً لمعهد التخطيط؟.. وكان رد الجمل أن إسماعيل صبرى عبد الله أردا أن يثبت حقه فى المنصب.. لكنه لن يعود إليه.. وشعر الموظف الذى يستقر فى أعماق الجنزورى ويهوى جمع المناصب والتكويش على السلطات بالراحة الشديدة.

قبل أن يعين الجنزورى محافظاً لبنى سويف عين محافظا للوادى الجديد فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ .. وقد أشيع فى عائلته أن والدته عندما تولى هذا المنصب «رأت فى المنام أنه يعتلى أعلى المناصب حتى أنها قالت أمام الحاضرين للتهنئة.. إن هذه بداية وليست النهاية.. وافتكرونى واقرءوا على روحى الفاتحة».. وهى رواية نشرها جمال طايع فى روز اليوسف فى وقت كنت فيه مسئولا عن تحريرها وفى وقت كنا فيه نشعر بالتفاؤل بعد تعيين الجنزورى رئيسا للحكومة بأيام.

وأغلب الظن أن نبوءة الأم ومنامها ظلا يرافقان الجنزورى طوال رحلة صعوده السلم البيروقراطى.. لكن النبوءة والمنام لم يشجعاه على أن يخرج عن طبيعة الموظف الذى لا يجرؤ على أن يخرج عن تعليمات رؤسائه واعتبارات الأقدمية..

فظل يمشى إلى جوار الحائط.. فلم نسمع له وجهة نظر خاصة به.. ولم نقرأ له رأيا يوحي بما هو مختلف.

ومع تعيينه مديراً لمعهد التخطيط وجد نفسه في الوقت ذاته مستشارا اقتصاديا في البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.. وعضوا في المجالس القومية المتخصصة للإنتاج والتعليم والخدمات.. وعضوا بمجلس إدارة أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.. وفي مارس عام ١٩٨١ عينه السادات عضوا بهيئة مستشاري رئيس الجمهورية.

إن هوايته التي حكمته وتحكمت فيه.. هواية جمع المناصب والتكويش عليها قد ولدت في ذلك الوقت وأصبحت داء لم يستطع التخلص منه فيما بعد.. وقد جعلته هذه الهواية التي جن بها يتصور نفسه قادرا على أن يقوم بعمل أشياء كثيرة مختلفة ومتناقضة في وقت واحد.. كما جعلته لا يعرف كثيرا فضيلة التخصص.. ورغم أن هذه الهواية أسعدته في صعوده إلى قمة الجهاز الحكومي فإنها هي نفسها التي كانت السبب المباشر للإلقاء به من فوقها.. ليتهشم ملايين القطع الصغيرة.

في يوليو ١٩٨٤ بدأ مشواره في الوزارة.. عين في البداية وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي.. وبعد ١٤ شهرا وبالتحديد في سبتمبر ١٩٨٥ اختير نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتخطيط.. وكاد في العام التالي أن يكلف بتشكيل الوزارة.. وعرف الخبر بنفسه.. لكن في الساعات الأخيرة غيرت القيادة السياسية تقديراتها واختارت الدكتور عاطف صدقي أستاذ المالية العامة بجامعة القاهرة والذي كان رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات ليرأس الحكومة.. وكان اختيارا مناسبا في وقت كان المطلوب فيه إصلاحاً ماليا.

على أن تأجيل حصوله على منصب رئيس الوزراء حوالي ١٠ سنوات جعله في حالة ترقب مرهق للأعصاب.. لذلك.. لم يكد المنصب يصل إليه حتى راح يمارسه بأثر رجعي.. وبشراهة في السلطة وصلت إلى حد التعسف والقسوة والغطرسة أحيانا.. إنها نفسية الموظف الموافق على كل شيء عندما تتاح له الفرصة أن يحكم.. نفسية من يرى كل شخص آخر أقل منه.. وكأن أقدار الرجال ومستوى الكفاءات والخبرات تقاس بدرجات السلم الوظيفي.. فأطاح بالجميع حتى أطيح به.. وعصف بكل من وقف أمامه حتى عصف به.

وقد كانت مشكلته التي لم ينتبه إليها أنه اختار لنفسه بنفسه موقع الرجل

الثانى فى الدولة بعد الرئيس.. خاصة فى غياب وجود نائب للرئيس.. وكان يقول فى كثير من الأحيان أنه «معاون» الرئيس.. فى إشارة واضحة إلى أنه يمثل القوة الثانية أو الشخصية الثانية.. متناسيا وجود شخصيات لها موقع فى البروتوكول السياسى تتقدمه.. رئيس مجلس الشعب.. ورئيس مجلس الشورى.. لكنه لم يتردد فى كثير من معاركه الجانبية فى أن يشتبك معهما أو على الأقل مع رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحى سرور.. بل ويمكن القول أن طموحه فى التأثير والتغيير وإثبات القوة وصل إلى حد تصور أنه يقدر على إزاحة رئيس مجلس الشعب واستبداله بآخر يكون تابعاً وخاضعاً له.

إنه عادة لا يقتنع بما وصل إليه.. ولا يتفرغ لتأدية عمله على ما ينبغى دون أن يبدد وقته فى النظر إلى مافى يد غيره من سلطة وصلاحيات ومناصب.. إن أحد الذين يعرفونه لأكثر من عشرين سنة هو خالد إكرام مندوب البنك الدولى فى مصر وهو باكستانى الجنسيه قدر له أن يبقى فى القاهرة سنوات طويلة.. وقد روى أن الجنزورى كان يستهين دائما بالمنصب الذى هو فيه.. فعندما عين محافظاً للوادى الجديد أبدى امتعاضه من وجوده فى هذه المحافظة الصحراوية النائية التى ليس فيها ما يفعله.. مع أنه فيما بعد راح يتحدث عن فلسفة الخروج من الوادى الضيق وراح يروج لمشروع توشكى.. وربما لو أنه استفاد من تجربته فى الواحات لاستطاع الآن أن يقنع المعارضين لمشروع توشكى بأهميته بدلا من أن يحرض السلطة ويستعديها عليهم.

وعندما أصبح محافظاً لبنى سويف جمعته الصدفة بخالد إكرام الذى قدم له التهنئة على منصبه الجديد الذى اصبح فيه على بعد ١٢٥ كيلومترا من القاهرة.. لكنه سرعان ما وجد الجنزورى يقول: وهل محافظ بنى سويف منصب يستحق التهنئة؟.. إنه لا شيء.. أنت بعيد عن مناصب العاصمة.. لا شيء.. وفيما بعد وجدناه يتحدث عن ضرورة تعويض الصعيد على الحرمان الطويل الذى عاش فيه.. وكان ما قاله مجرد كلام.. ولو أنه اهتم بعمله محافظاً فى بنى سويف لكان قد عرف وهو رئيس وزراء ما كان عليه أن يفعله للصعيد غير الكلام.

ووصل العاصمة وتولى وزارة التخطيط.. وراح صاحبه الباكستانى يهنئه بما كان يحلم به.. وزير وفى العاصمة.. لكن الجنزورى رد على التهنئة بالشكوى كما هو معتاد.. وقال: وزير تخطيط؟.. وماذا ينفع منصب وزير التخطيط فى بلد لا يعترف بالتخطيط.. ماذا ينفع وزير التخطيط فى بلد عشوائى؟.. وهنا فاض الكيل

بالصديق القديم.. وسأله سؤالا لم يجد إجابة عليه.. هو: إذا لم تكن مقتنعاً بمنصب وزير التخطيط فلماذا قبلته؟.. ثم كان سؤال آخر بلا إجابة أيضاً.. هو: وإذا لم يكن للتخطيط قيمة فى هذا البلد العشوائى فلماذا لا يكون هذا هو دورك وقد وصل المنصب إليك.. لماذا لا ترفع من شأن التخطيط الآن؟.. ولم يقدر الصديق الباكستانى أن يعرف الجنزورى مجرد موظف.. وتلميذ مخلص وأمين للبيروقراطية المصرية العتيقة التى تعتبر كل منصب هو درجة صعود للمنصب الأعلى، بغض النظر عن قيمة أى منصب فى حد ذاته.

ثم كان أن أصبح نائباً لرئيس الوزراء.. ولم يتردد فى أن يقول لخالد إكرام مستهجنا: وما الذى يفعله نائب رئيس الوزراء سوى أن ينتظر الفرج ليصبح رئيسا للوزراء أو ليذهب إلى الجحيم.. إنها وظيفة أشبه بموقف مسموح فيه بالانتظار.. لكنك لا تعرف ما الذى تنتظره بالضبط.. ولا تعرف متى سيأتى؟

وفى النهاية أصبح رئيساً للوزراء.. فراح صديقه خالد إكرام يهنئه دون أن يتوقع شكوى تعود عليها فى مثل هذه المناسبات.. ووجده بالفعل غاية فى السعادة.. لكنه سرعان ما قال له: أين هى الحكومة التى أرأسها وتتحدث عنها.. هذه بلد يحكمها شخص واحد.. ولن تصدق أن بعض الوزراء أقوى منى.. المسألة ليست وزيرا أو رئيس وزراء.. المسألة من يصل إلى الرئيس.. ويصبح قريبا منه.

وهذا ما يفسر أنه كان يصف نفسه بأنه «معاون» الرئيس.. فى إشارة لا تخفى عن أحد أنه الرجل الثانى فى الدولة.. لذلك.. لم تتردد بعض الشائعات فى ترشيحه نائباً للرئيس.. فهل خرجت الشائعات من قلب جهازه البيروقراطى.. أم التقطها من خياله واحد من المنافقين أو واحد من المستفيدين وطيرها كالدخان؟

***

والحقيقة أننى كنت فى البداية من أشد المتحمسين للجنزورى مثلى مثل ملايين المصريين الذين أرهقتهم سنوات الإصلاح المالى الذى كان على حكومة عاطف صدقى القيام به.. إن هذه السنوات العشر جاءت بزيادة هائلة فى الضرائب المباشرة.. وعلى رأسها ضريبة المبيعات.. وبتراجع مستوى المعيشة.. وبزيادة البطالة.. وبرفع الأسعار.. وبكل ما صاحب ذلك من آثار اجتماعية ونفسية وأمنية.. وكان الإنجاز البارز لهذه الحكومة هو تحرير الجنيه المصرى وتوحيد سعر صرفه أمام العملات الأخرى.

وفى سنة ١٩٩٥ .. السنة الأخيرة فى حكومة عاطف صدقى سجل مؤشر النمو واحدا فى المائة بالناقص وهو ما يعنى أن الاقتصاد لا يضيف وإنما يأكل من لحم الحى ويستهلك رأس المال.. وفى الوقت نفسه انخفض متوسط الدخل الفردى ٦٠ دولاراً فى السنة.. وتزامن ذلك مع إلغاء الدعم الذى كان يوفر الحد الأدنى من حاجات الناس.. وزيادة معدلات الجباية المالية المرهقة.. وأضيفت إلى ذلك زيادة أرقام البطالة المتعلمة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة حتى وصلت إلى حوالى مليونى عاطل.. وزاد التناقض بين الفقراء والأغنياء.. وأصبحت الطبقة الوسطى عاجزة عن لعب دورها فى التقدم.. ثم أصبحت عاجزة عن الحركة.. وتلاحقت الصدمات الاجتماعية والاقتصادية بدخول البلاد فى حلقة الإرهاب الجهنمية.

ولم يكن من الممكن ترك الأزمة تحل نفسها بنفسها بغير تخطيط أو تنظيم أو على الأقل بدون تغيير.. وهكذا.. استقبل الناس خبر تولى الجنزورى منصب رئيس الوزراء بفرح لم يحدث كثيرا لمن سبقوه.

وقد بدأ الجنزورى أيامه فى السلطة بلقاءات لم تستمر طويلاً مع رؤساء تحرير الصحف.. وكان الاجتماع الأول فى يوم الخميس ٢٠ يناير ١٩٩٦ وكان يتحدث إلينا فى حماس لم يقل عن حماسنا له.. وقد كتبت فى روز اليوسف عن هذا اللقاء مقالاً بعنوان «معاهدة صلح بين وزراء الجنزورى» فى عدد يوم ٢٤ يناير ١٩٩٦.. وأجد أن من المناسب أن أعيد نشر نص المقال حتى ننفى التهمة التى رددها كثيرا وهى أننى عاديته من أول لحظة لأننى حسب ما تردد «مريض بمرض المعارضة لوجه المعارضة».

قلت:

«يبدو أن رئيس الوزراء الجديد.. الدكتور كمال الجنزورى قرر أن يكون رئيس وزراء.. ولا تحتاج هذه العبارة إلى علامات تعجب.. فكثيراً ما كان منصب رئيس الوزراء شاغراً رغم وجود شخص فيه.. وكثيرا ما سمعنا عن وزراء يتبعون رئيس الوزراء.. ووزراء قادرين على تجاوزه ويشعرون بالاستقلال عنه.

«وقد كان أول ما قاله د. كمال الجنزورى لوزراء حكومته: لا أحد مميز عن الآخر.. والخلافات بين الوزراء يجب أن تطرح فى اجتماعات مجلس الوزراء.. لا أن تتسرب إلى خارج المجلس لتشتعل المعارك والصراعات فى الصحف سرا.. ثم يتساءل الوزراء وهم يدعون البراءة عمن سربها».

«لقد كانت هناك حروب خفية فى الحكومة الواحدة.. وكان معظمهم يبحث عن قوة عظمى خارج الحكومة لتحميه.. وعندما كان يجد هذه القوة يعمل بمفرده ويضرب من بجانبه ويسعى لسحب اختصاصات غيره.. على أن يبتسم الجميع ويتبادلوا المجاملات الكاذبة فى اجتماعات مجلس الوزراء التى فقدت أهميتها.. ومن ثم لم يكن مثيرا للدهشة (مع أنه مثير للدهشة) أن يكون أول قرارات الجنزورى الحرص على توقيع معاهدة صلح وسلام بين الوزراء وأن تكون اجتماعات مجلس الوزراء الأسبوعية مثل القضاء والقدر.. لا يمكن تجاوزها.. على أن تكون فرصة لفض المنازعات والاختصاصات مثل مجلس الأمن.

«وبواقعية لا تخلو من الحماس يرى الجنزورى أن الانضباط يبدأ بالوزير.. فإذا كان الوزير بالدف ضارباً فشيمة الجهاز الإدارى والحكومى الفساد والتسيب والرقص.. والجهاز الإدارى والحكومى مثل الصين الشعبية.. فيه حوالى ٦ ملايين موظف.. كل منهم قادر على إصابة المواطن الذى يتعامل معه بالصرع.. أو يدفعه إلى الجنون والانتحار.. أو الانزواء.. أو التنكيت على الحكومة ورجمها بالطوب والشائعات.

«إن المواطن كما يقول الجنزورى لا يريد أن يسمع.. يريد أن يرى.. لا تكفى البيانات الرسمية الملونة التى زهق منها وإنما لابد أن يشعر المواطن بحصانة قفاه إذا دخل قسم شرطة وبحماية جيبه إذ دخل مصلحة حكومية وبصيانة كرامته إذا وقف أمام مسئول.

«يجب أن يشعر المواطن بتحسن فى معيشته خلال فترة وجيزة ولعل ذلك ما جعل الجنزورى يعلن أنه لا أعباء جديدة.. يكفى ما تحمله المواطن المصرى الصبور خلال الخمس سنوات الأخيرة التى كان كل هم الحكومة خلالها جباية الضرائب بغض النظر عن آثار ذلك على السوق والاستثمار والتضخم والبطالة والتطرف.. ومن ثم كانت الحكومة تنفق على الأمن ما تجمعه من عيون الناس.

«إن المواطن كان اللافتة الحمراء التى تقول لبلدوزر الحكومة «قف».. لكنها لم تكن تحترم إشارات المرور.. فكان أن تقطعت أنفاس الناس وسكبوا الثلج على أورامهم وأعطوا الحكومة ظهورهم وتركوها وحيدة فى العراء.

ووضعت الحكومة فى أذن طينا وفى الأخرى عجينا وأصبحت فى واد والصحافة فى واد.. فالحكومة لا تسمع ولا ترى ولا تقرأ ولا تفهم.. وعلى الصحافة أن تخبط

رأسها فى أقرب حائط.. ثم أصبح عليها أن تخبط رأسها فى أقرب زنزانة بعد قانون اغتيال الصحافة وحرية الرأى.. وقد كسر الجنزورى هذه القاعدة فى الأسبوع الماضى عندما تحدث بصراحة مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية وقام بتسليك القنوات بين الصحافة والحكومة.

«ولكن قبل ذلك كان هناك سواد نمت فى كواليسه أظافر وأنياب الفساد وانتهكت حرمة المال العام الذى يقول الجنزورى أن له قدسية.. وقدسيته ليست فى صيانته من السرقة والنهب فقط، وإنما فى الحكمة فى إنفاقه وعدم تبذيره.. ولعل قراره بمنع التعزية على حساب الدولة فاتحة خير.. لكن قائمة البذخ والتبذير أكبر من إعلانات الوفيات بكثير.

«وقد سمع الناس عن فضيلة الادخار ومارسوها فأصبح فى البنوك ١٢٠ مليار جنيه فى مصر و١٢٠ مليار دولار فى الخارج.. لكن الحكومة لم تستطع فى المقابل أن تستثمر من هذه الأموال فى العام سوى ٤٠٠ مليون جنيه حسب ما قاله رئيس الوزراء.. فى حين جذبت دولة مثل إندونيسيا ٤٠ مليار دولار لسوق الاستثمار فى المدة نفسها.. ولعل هذا النقد هو ما جعل الحكومة الجديدة تفجر القرارات الأخيرة لتنشيط الاستثمار.. فالقوة الآن ليست للسلاح وإنما للاقتصاد.. ولا يكفى أن نتصرف وكأننا دولة متقدمة بل يجب أن نكون بالفعل دولة متقدمة.

«إن كل مسئول كان يتحدث لغته الخاصة ويتصرف من دماغه.. ومن ثم لم تكن فى مصر حكومة واحدة.. متجانسة.. وهذا ما يعترف به الجنزورى.. وما يسعى لتلافيه.

«ولو فعل ذلك لاستحق لقب رئيس الوزراء.. وهو لقب لا يكفى القرار الجمهورى للحصول عليه.. ولم يحظ به كثيرون رغم أنهم كانوا يحتلون حجرة مكتب رئيس الوزراء».

انتهى.

هكذا استقبلت الجنزورى بالقبلات والكلمات لا باللعنات واللكمات.

لكن .. لم تأت الرياح بما تشتهى السفن.

جنرال.. لم يأت إلى السلطة على دبابة

«لو كانت الحكومة تسمعنى لطلبت منها أن تتوقف عن تفريغ الكلمات والبيانات وأن تكون أول من يبادر بتنفيذ الشعارات.

«إننى ضد التقاسيم على جراح الناس فى مصر.. وضد الضرب على أعصابهم المشدودة.. ولكن الحكومة أحياناً تقول كلاما يعجبنا.. ثم.. نجد تصرفاتها تفزعنا.

«لقد أصابتنا الحكومة بصداع مزمن حاد من كثرة الكلام عن قانون جديد للإيجارات.. وشقت رأسنا بسيف الحديث عن العدالة المفقودة فى إيرادات المبانى والمساكن.. حيث أصبح الملاك متسولين.. وأصحاب العقارات فقراء.. لكن.. هذا الكلام الذى يوجع القلب سرعان ما يصبح مثل دموع التماسيح عندما تصبح الحكومة هى المستأجر.. فلا هى تعرف الرحمة التى تطالبنا بها.. ولا هى مستعدة لتنفيذ القانون الذى صدعتنا به ليل نهار.. ومن ثم نسمع كلامها ونصدقها.. ونرى أمورها ونتعجب».

هذه العبارات هى مقدمة مقال كتبته فى روز اليوسف فى يوم ٢٧ يناير ١٩٩٧ بعد حوالى العام على تولى الجنزورى رئاسة الوزراء.. كان عنوان المقال «نظرة يا حكومة.. يا حكومة نظرة».. كان يدور - من خلال واقعة مباشرة - حول أصحاب الأملاك والعقارات التى تستأجرها الحكومة أو تضع يدها عليها منذ عشرات السنين دون أن تعيدها لأصحابها.. أو حتى ترفع إيجارها القديم طبقاً للقانون الجديد.

والواقعة التى تناولتها فى الفيوم.. الواحة القريبة من القاهرة والتى زرعها سيدنا يوسف عليه السلام.. وأبطال الواقعة خمس أرامل هن بنات الدكتور أحمد رشيد

الذى كان عضوا فى مجلس الشيوخ.. ونقيباً لأطباء الفيوم.. ورئيسا لجمعيات الهلال الأحمر.. ورئيسا صلجميعات خيرية أخرى.. وكان أيضاً أول من أدخل التعليم الثانوى للبنات فى الفيوم ١٩٣٦.. وساهم فى تعليم نصف سكان الفيوم على الأقل.

وقد ترك الدكتور أحمد رشيد ثروة من العقارات لبناته الخمس اللاتى «أصبحن أرامل الآن.. لكن هذه الثروة التى تقدر بعشرات الملايين «مؤممة» بعقود إيجار أبدية لجهات حكومية.. فهناك مدرسة تستأجرها وزارة التربية والتعليم مقابل ٣١ جنيها فى الشهر.. وهناك مدرسة أخرى مقابل ٨ جنيهات فى الشهر.. وهناك استراحة القضاء التى تستأجرها وزارة العدل مقابل ١٨ جنيها فى الشهر.. وهناك مبنى مديرية الصحة وتستأجره وزارة الصحة مقابل ٥٤ جنيها فى الشهر.. وبحسبة بسيطة يكون إيجار ثروة من العقارات تزيد قيمتها على ٣٠٠ مليون جنيه هو ١١١ جنيها فقط شهريا.. نصيب كل أرملة منه ٢٢ جنيها تنفق منها على معيشتها وحياتها ومرضها.. وهى تترحم على والدها الذى قدم كل ما يملك للناس والمجتمع والحكومة فكان جزاء الورثة هو جزاء سنمار.

«ستقول الحكومة وأنا مالى.. القانون قانون.. ما باليد حيلة.. وهذا كلام مقنع.. رغم أنه ظالم.. ولكن.. ما حدث بعد ذلك هو أن الحكومة لم تحترم القانون.. فقد انتقلت مديرية الصحة إلى مبناها الجديد.. وكان متوقعا أن تترك المبنى القديم لأصحابه.. الأرامل الخمس.. ولكنها لم تفعل.. فهى حكومة.. «والحكومة لا تعيد شيئاً وضعت يدها عليه.. فقد سلمت مديرية الصحة المبنى إلى مديرية الأمن لكى تحوله – دون إحم أو دستور – إلى قسم شرطة بندر الفيوم، وأجرت مديرية الأمن تعديلات على المبنى ليناسب وظيفته الجديدة وحولت الدور الأرضى إلى سجن ودورة مياه.

«كأن المبنى لا صاحب له.. أو كأن وزارة الصحة صاحبته.. فهى تسلمه لمن تشاء.. ووزارة الداخلية التى لم تعترف بدورها بأصحابه.. وضعت يدها عليه.. وغيرت وعدلت فيه.. حسب مزاجها.. وكأن الحكومة فى كافة صورها – من الصحة للأمن – فوق القانون.. القانون الذى ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر.. والقانون الذى يحمى الملكية الخاصة.. ومن لا يعجبه ذلك عليه أن يخبط رأسه فى الحائط.. أو

يضع رأسه تحت عجلات القطار.. ألا يكفى أن الحكومة بجلالة قدرها قد تفضلت وتعطفت واستولت على بيوتنا؟

«والأرامل الخمس لا مانع لديهن من الحصول على هذا الشرف.. فهن لا يطالبن باسترداد المبنى الذى أخلته وزارة الصحة.. فهذا حلم صعب المنال مع أنه حق لهن.. وإنما كل ما يطالبن به هو أن تستأجر وزارة الداخلية المبنى بعقد جديد حسب قانون الإسكان الجديد.. يكون محدود المدة.. وبإيجار أكبر.. لن يضلع الحكومة.. وإن كان سيساهم فى مواجهة الأرامل لظروف المعيشة المحترقة بأسعار مجنونة ومشتعلة للسلع والخدمات.

«ولكن.. المذهل أن الحكومة ترفض ذلك.. لقد توجهت الأرامل الخمس بشكوى إلى محافظ الفيوم.. رفضها.. وقال: إن وزارة الصحة تستضيف قسم الشرطة فى المبنى حتى ينتهى مبنى القسم الجديد.. وبنفس الإيجار القديم.

«ولاشك أن وزارة الصحة ستستضيف فى المبنى كل من يعجبها بعد جلاء قوات وزارة الداخلية عنه.. فهى على مايبدو لم تتخلص من عقلية التأميم والحراسات.

«إن الأرامل الخمس لم يطالبن بتسليم المبنى الذى يقع فى أكبر شارع فى مدينة الفيوم.. شارع «بطل السلام».. أمام مبنى المحافظة القديم.. ولم يفكرن فى بيعه لتجار الأراضى لكى يقيموا عليه ناطحة سحاب.. كل ما طالبن به إيجار جديد مناسب.. وفقا للقانون يساعدهن على تكاليف الحياة.. لكن الحكومة ممثلة فى وزارة الصحة ووزارة الداخلية والمحافظة تكاتفت فى الاعتداء على القانون وعلى حقوق المواطنين.

«ولا أتصور أن هذه هى الحالة الوحيدة من نوعها.. هناك عشرات المئات من الحالات المشابهة لمواطنين أثرياء مع وقف التنفيذ.. مليونيرات من هذا الطراز.. لايجدون ثمن الدواء أو ثمن الطعام أو فرصة الحياة.

«والحكومة تنام وكأن المأساة ليست مأساتها.. وكل المطلوب أن يستيقظ الإنسان فى الحكومة.. فالذى نراه منها فى هذه المواقف والوقائع هو فقط القسوة واللامبالاة.. رغم أنها توهمنا بأنها تصوم رمضان وتصلى الفروض وتأخذ ثواب إرسال البعثات الرسمية للأراضى المقدسة.

«إن الحكومة يجب أن تبدأ بنفسها.. فهى فى ظل حركة الاقتصاد الحر والخصخصة وبيع شركاتها وترك القطاع الخاص يدير المطارات ومحطات الكهرباء والمياه.. يجب أن تغير عقليتها وترفض مبدأ الإيجارات الطويلة.. فلا أحد يستطيع أن يكون كل الأزمنة وأن يستأجر لحسابه بيتا فى كل العصور.. لا يمكن أن تتحول الملكية الخاصة إلى أوقاف أميرية تنتقل من حكومة سعد زغلول إلى حكومة كمال الجنزورى بالوراثة.. أو بواسطة مجلس الوصاية الحكومى على ممتلكات المواطنين كما فى قصة الأرامل الخمس.

«لا أتصور أننى فى حاجة إلى مناشدة رئيس الوزراء أو وزير الصحة أو وزير الداخلية أو محافظ الفيوم.. فالمناشدة فى الحق عيب وجريمة.. لوقبلتها أنا من أجل أرامل خمس يردن أن يعشن ما تبقى من حياتهن فى ستر.. لرفضها هؤلاء.

«ولكننى أتصور أن إعادة الحق للأرامل الخمس فى هذه القضية الإنسانية يجب أن يكون بداية حكومية جديدة لإعادة النظر فى الحالات الكثيرة المتشابهة.. وإلا فإن الحكومة ستظل هى الحكومة.. نسمع كلامها نصدقه ونرى أمورها ونتعجب.

«إن مبادرة الحكومة بتغيير العقد مع الأرامل الخمس سيكون تشجيعا لملايين الملاك الذين يخشون من تطبيق قانون الإيجارات الجديد.. ومن ثم سيفتحون بيوتهم المغلقة.. ويطبقون قانونا لا يزالون يخافون منه.. يجب أن تضرب الحكومة المثل وتنفذ قانونا معطلا.. وها هى الفرصة سانحة أمامها.

«لقد كان الأثرياء والمليونيرات زمان لا يستطيعون العيش فى مجتمع لا يقدرون على تطويره.. ورفع مستوى الناس فيه لم تكن الفلوس هى القيمة الوحيدة.. كانت خدمة البشر هى القيمة الأعلى.. وهو ما جعل شخصية مثل الدكتور أحمد رشيد يفعل ما يفعل.. ولكن.. لم يتصور أنه سيحدث لبناته ما حدث.

«ولو أعدنا الحق لأصحابه والستر لمن يستحقه فهذا ليس فقط مجرد واجب إنسانى، وإنما هو رسالة لكل الأثرياء والمليونيرات الذين يخدمون المجتمع بأن مصير أبنائهم لن يكون مثل مصير بنات الدكتور أحمد رشيد.

«إنه إنقاذ لسمعة الحكومة قبل أى اعتبار آخر.. وإذا لم يحدث فإن على الحكومة أن تكف عن تفريخ الكلمات والبيانات.. وإطلاق الشعارات.. فنحن لن نصدقها.. وسنجد أن من الأجدى حل الكلمات المتقاطعة».

انتهى المقال.

لكن ما الهدف من إعادة قراءته؟

لقد فوجئت بالدكتور الجنزورى يتصل بى تليفونيا فور نشر المقال.. وقال أنه تأثر من قراءته.. وأنه سوف يبادر بحل المشكلة.. وأنه أعطى تعليماته مباشرة لمحافظ الفيوم اللواء حسن طنطاوى.. كان هذا الاتصال هو أول اتصال مباشر بينى وبينه بعد أن حضرت أول اجتماع كان بينه وبين رؤساء تحرير الصحف.. وقد شكرته على هذه الاستجابة.. وقلت له:

– إن المشكلة أصغر من أن يتدخل بنفسه لحلها.. إنها لا تحتاج أكثر من مدير مكتبه ينقل تعليماته لمحافظ الفيوم.. أما هو فعليه أعباء أكبر.

لكنه قال:

– أنت لا تعرف البيروقراطية.. ياأخ عادل.. لا أحد يسمع الكلام إلا إذا جاء منى.

وأعترف أننى لم أنتبه ساعتها لأسلوبه فى التدخل فى كل صغيرة وكبيرة.. وفى المكالمة التليفونية نفسها طلب منى أن أتابع الموضوع معه وأوافيه بتطوراته خطوة بخطوة.. وتعجبت.. هل تحتاج مشكلة بهذا الحجم من رئيس الوزراء لكل هذا الصداع؟.. والغريب أننى وجدت ما يشغلنى بعيداً عن المشكلة فوجدت مكالمة تليفونية أخرى منه يعاتبنى فيها على عدم متابعتى للمشكلة.. ثم ما أن حلت المشكلة حتى وجدت خطابا شخصيا منه يفيد ذلك.. ونشرت مضمون الخطاب فى روز اليوسف سعيدا بما جاء فيه على لسان الجنزورى من أن «الحكومة يجب أن تكون قدوة فى تنفيذ القانون.. وأن الحكومة لا تستمر إلا برضاء الناس عنها.. وإن الموظف العام هو خادم للناس وليس سيدا ولا مسيطرا عليهم».

وكتبت له فى أولى صفحات روز اليوسف (يوم ١٠ فبراير ١٩٩٧): إن ما يفعله هو الذى يجعل الناس تثق فى الحكومة وإن استجابته لمشاكل من لا ظهر لهم هو الذى يحقق شعبية الحكومة ويحقق الثقة فيها».. ولو كان رئيس الحكومة قد قال شكرا لأنى كتبت.. فيسعدنى أن أقول له شكرا لأنك استجبت.. «وأتصور أن مافعله رئيس الحكومة يجب أن يكون قدوة للآخرين.. للأقل منه فى المسئولية.. فلا مبرر

أن نشغل رئيس الحكومة بهذه التفاصيل البسيطة إذا ما قورنت بالمشاكل القومية الكبيرة.. إنها فرصة لأن يثبت كل مسئول فى هذه الحكومة أنه إنسان وليس مجرد تابع ينتظر التعليمات من فوق».

على هذا النحو كانت علاقتى بالجنزورى.. علاقة صحفى لا يريد سوى أن يعكس مشاكل ومتاعب الناس برئيس حكومة يبادر بنفسه بحلها.. علاقة كتابة باستجابة.. لا أنا طلبت منه خدمة شخصية.. ولا سعيت للطواف حول مقر منصبه.

وأعترف أنه – فى ذلك الوقت والعلاقة بينى وبينه كالسمن على العسل – كان يصفنى بالكاتب الوطنى.. وكان يضيف من عنده صفة الشجاعة على هذا الوصف.. ولم أكن أملك سوى الشعور بالخجل.. لكنه فى الوقت نفسه كان يعترض دائما على ما كان يصفه بالحدة فى أسلوبى فى الكتابة.. وكأن على الكاتب عندما يعبر عن نفسه أو عن الناس أن يناشد وينافق ويمدح طويلا قبل أن يتحسس طريقه لما يريد أن يقول.. علينا أن نمطر المسئول بأمطار الإعجاب الاستوائية قبل أن نتجرأ ونقذف فى وجهه بقطرة نقد ودمعة عتاب.

إن الجنزورى البيروقراطى حتى النخاع كان قراره نفسه يؤمن بأن الصحفيين مهما علت مكانتهم هم موظفون فى ديوان الحكومة.. وبما أنه هو رئيس الحكومة فهو أيضاً رئيس الصحفيين وصاحب السلطة العليا عليهم.. وبما أننا موظفون عند معاليه فإن مقالاتنا يجب ألا تختلف كثيرا عن عرائض البيروقراطية المصرية فى المديح أو فى الشكوى أو فى النقد الذى يسمونه بلغة الحكومة «تظلمات» أو «مظالم».

لا أتصور أن الجنزورى يفهم وظيفة الصحافة باعتبارها سلطة رقابية مستقلة عن الحكومة.. لا أتصور أنه فهم أن الكاتب الذى يفقد موهبة الصهيل ويفتح فمه للجام الحكومى الحديدى ويمنح ظهره للراكبين يتحول إلى أتوبيس فى هيئة النقل العام.. يضطر إلى الوقوف على جميع المحطات والخضوع لصفارة «الكمسارى».

المؤكد أنه يعتبر الكتابة «وظيفة أميرية» فيها كل طاعة الوظيفة الأميرية وانضباطها.. أو يعتبر ما بين الصحافة والحكومة هو زواج مدنى.. ليس للكاتب بمقتضاه أن يخرج عنه.. أو يمارس الخيانة ولو مرة واحدة.. وفى مثل هذا النوع من

الزواج ليس أمام الكاتب ما يمكن أن يكتبه بحرية إلا كتب التدبير المنزلى على طريقة «أبلة نظيرة».

ولم أصل إلى هذا التصور من خيالى أو من بنات أفكارى وإنما صاغته تجارب الصحافة المريرة التى عاشتها فى سنوات الجنزورى.. وقد كان لى نصيب كبير من هذه التجارب.. بل ربما كان لى النصيب الأكبر.

١- وضعنا صورته على غلاف روز اليوسف (العدد رقم ٣٥٥٨ الصادر يوم ١٨ أغسطس ١٩٩٦) بين صور رموز المجتمع المصرى فى السياسة والفن والأدب والإعلام بمناسبة الحكم الصادر بتفريق الدكتور نصر حامد أبو زيد عن زوجته الدكتورة ابتهال يونس وتأييد الحكم فى محكمة النقض.. وكتبنا تحت هذه الصور التى جمع بينها علامة التنشين عنوانا يحذر من تكرار ما حدث: «هؤلاء عليهم الدور.. تصاريح بالقتل من محكمة النقض».

وكان أن رفع سماعة التليفون ليعبر عن غضبه واستيائه من وضع صورته على هذا النحو دون أن يستوعب أنه رمز من رموز المجتمع وأن الإرهاب يمكن أن يسعى إليه كما سعى إلى وزراء فى الحكومة بمحاولات الاغتيال الجسدى والمعنوى.

٢- وضعنا صورته بمناسبة تحقيق صحفى عن شركات السينما الجديدة التى سمحت الحكومة بتكوينها فقط لمن يملك ٢٠٠ مليون جنية واستخدمنا فن الفوتوكولاج أو فن تركيب الصور.. فظهرت صورته وهو يحمل كاميرا للتصوير السينمائى.. وهو ما أثار غضبه منا مجددا.. وتصور أننا نسخر منه بنشر صورته على هذا النحو.. وتصور أننا نحط من شأنه عندما نشبهه بمصور أو مخرج سينمائى.. وكان أغرب ما قال أنه لا يرى داعيا لنشر صورة له غير رسمية.. بالبدلة ورباط العنق.. لأن غير هذا يفقد الحكومة التى يمثلها هيبتها ووقارها.

٣- تدخل أكثر من مرة وأمر برفع صور له وهو يدخن السيجار من صفحات المجتمع فى صحف متنوعة بعضها ليس حكوميا أو قوميا.. وبدا مثيرا للدهشة أنه لا يريد أن يرى الناس صورته وهو يدخن السيجار.

٤- رفض أن يمنحنا ترخيصا لشركة صحفية طبقا للقانون نصدر بمقتضاها صحيفة أسبوعية تحمل اسم «صاحبة الجلالة».. وكانت الشركة تضم أسماء لامعة

جادة فى كافة مجالات الحياة.. منها الدكتور ميلاد حنا والدكتور لويس بشارة ومحمد أبو العينين والدكتور هانى عنان والسيناريست وحيد حامد والفنان أحمد زكى والدكتور حسن الحيوان وشاكر أباظة وحسن عامر وفنان الكاريكاتير جمعة فرحات وأنا وشباب وجد نفسه يحلم بفرصة جديدة فى الصحافة.

والمثير للدهشة أن الجنزورى تصور أننى أنتقده فى مقالاتى حتى أجبره على أن يوافق على تأسيس الشركة.. وكنت أتصور أنه قد بلغ من الموضوعية والثقة بالنفس ما يجعله يفرق بين النقد المباح والضغط غير المباح.

والمثير للدهشة أيضاً أنه كان هناك فى الحكومة من يمارس الضغوط على مساهمين فى الشركة حتى يخرجوا منها.. وكان أن فشلت المحاولة خوفا على مصالح مجموعة من البشر تصورت أن عليها أن تدعم حريات المجتمع وتساندها.

والمثير للذهول وليس للدهشة فقط هذه المرة أن جهات ما سمحت لمن وصف فيما بعد بنقيب الصحفيين المزيف – والذى كاد أن يستخدم لتقسيم نقابة الصحفيين بعد أن سمحوا له بقيام نقابة موازية تحت يافطة شركة مدنية – بأن يصدر صحيفة بنفس الاسم «صاحبة الجلالة» بدون ترخيص.. صدرت منها عدة أعداد حتى وجد صاحبها نفسه أمام النيابة متهماً بتهم جنائية.. وقد كانت هذه التهم راقدة.. نائمة.. لم تقفز للسطح وتستيقظ إلا بعد أن ثار الصحفيون على الحكومة واتهموها بخلق نقابة ثانية يرأسها هذا الشخص.

والمقصود أن الحكومة فى عهد الجنزورى لم تسمح بتأسيس شركة لإصدار صحيفة وسمحت لشخص مثير للريبة بذلك.

بل أن حكومة الجنزورى هى التى أغلقت الباب فى وجه حرية الصحافة بالمفتاح ووضعت المفتاح فى جيبها.. إن حرية الصحافة فى آخر تعريف استقر العالم عليه هى حرية إصدار صحيفة حتى ولو كان صاحبها هو قارئها الوحيد.. ويفترض هذا التعريف أن هناك شخصا لا يجد نفسه أو ما يعبر عن رأيه فى كل الصحف الموجودة.. وعلى ذلك فمن حقه أن يصدر صحيفة ليقول فيها ما يفتقده فى غيرها.. لكن حكومة الجنزورى تدخلت جراحياً وقانونياً وعدلت المادة (١٧) من قانون الشركات المساهمة لتمنع ميلاد وقيام الشركات التى ستعمل فى مجال الإعلام والصحافة

والقنوات الفضائية دون موافقة مسبقة منها.. وبذلك أصبحت شهادات ميلاد الصحف في يد الحكومة التي يفترض أن الصحف تقوم لتراقبها وتحاسبها.. وهو ما جعل شهادات الميلاد هي في الحقيقة شهادات وفاة.

وكان ما فعلته حكومة الجنزوري من تعديل في قانون الشركات هو في الحقيقة قفز من الشباك على حرية الصحافة بعد أن نجح الصحفيون في التخلص من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٣ والذي أطلقت عليه قانون اغتيال الصحافة.. وقد فعلت حكومة الجنزوري ما فعلت في يناير ١٩٩٨ في الذكرى الثانية لتوليها السلطة.

ولأن العملية كانت مباغتة هذه المرة ومغطاة بتعديل قانون الشركات المساهمة فإنها نجحت في الضغط بشدة على حرية الصحافة وذبحتها دون أن نملك الفرصة لإنقاذها.. ولم نكن نملك سوى البكاء والتنديد بعد فوات الأوان.

لقد صدرت روز اليوسف بعد ساعات قليلة من إقرار التعديل الجديد في المادة (١٧).. وفي هذا العدد الذي صدر في ١٩ يناير ١٩٩٨ كتبت مقالا بعنوان «قانون جديد لاغتيال الصحافة» لم يؤد إلا لمزيد من عواصف الغضب من قبل الجنزوري على وجودي في روز اليوسف.. ومن ثم قرر أن يضعني في رأسه.. مرددا العبارة الشهيرة للسلطة البيروقراطية المتغطرسة: «يا أنا يا هو».

قلت في المقال:

«في هذا الزمن الصعب الذي تعيش فيه الكلمة الحرة محاصرة بالسكاكين من جميع الجهات.. صوتها مبحوح.. وجناحها مكسور.. وقلمها مهزوز.. نجت الصحافة من اغتيالها برصاص مجلس الشعب أو رصاص القانون المشبوه الذي تسلل سراً ووافقوا عليه فجأة.. وأمام غضب الصحفيين عدلوا عنه.. ولكن ذلك يمنع التربص بحرية الصحافة.. فلو كان الباب قد أغلق في وجه الحكومة فإن الشباك مفتوح يمكنها النط منه.. ولو كانت الطعنات الموجهة لقلب الصحافة مكشوفة في قانون الجنايات فإنها غير ظاهرة في قانون الشركات.. وهكذا.. أعلنت الحكومة عن تعديلات جديدة في قانون الشركات.. منها ضرورة موافقة مجلس الوزراء المسبقة إذا كان نشاط الشركة صحفيا أو تعمل في مجال «نشاط الأقمار الصناعية أو إصدار الصحف

أو أنشطة الاستشعار عن بعد» .. وهو تعديل لا يغتال حرية الصحافة بالرصاص وإنما يخنقها بالحبل.

«إن الحكومة لا تريد أن تقنع أن لحم الصحافة لا يؤكل نيئا أو مطبوخا أو مشويا.. ولا تريد أن تفرق بين طعم الكلمة وطعم الكفتة.. وتصر على أن الكتابة لا تختلف كثيرا عن تحضير السمك فى الفرن.. وإن الحرية المسموحة هى حرية مسح الجوخ وصف حروف لا لون لها ولا طعم ولا رائحة.

«بهدوء شديد وفى شهر رمضان الذى يجعل نواب البرلمان فى حالة من عدم التركيز وضعت الحكومة اللغم وأخفته فى تعديلات قانون الشركات المساهمة.. وبينما سهلت إعلان شركات بطاطس الشيبسى واللبان بأسرع من البرق.. زرعت المسامير والخوازيق والأسلاك المكهربة فى طريق الشركات الصحفية وطالبت مجلس الشعب بمزيد من القيود عليها.. بل إن الحكومة لو مررت هذه التعديلات (وقد مررتها) ستكون مكتب الصحة الذى يصدر شهادات وفاة الشركات الصحفية.. وهو أمر يتناقض مع الدستور الذى يجعل حرية الصحافة سلطة مستقلة.. ويتناقض مع طبائع الأمور التى تجعل أهم وظائف الصحافة مراقبة أعمال الحكومة ونقدها إذا لزم الأمر.. فكيف تجرؤ الصحافة المستقلة على نقد الحكومة وروحها فى يد الحكومة؟.. كيف يحدث ذلك ومجلس الوزراء عنده حساسية من النقد ويشعر أنه مقدس لا يمس ويغضب من الاختلاف معه؟.. كيف نترك حرية الصحافة فى يده وهو لا يطيقها؟

«والمشكلة ليست فى الحكومة وحدها وإنما فى أنصار الصحافة القومية والحزبية الذين لن يمسهم التعديل القانونى والذين يرفضون توسيع هوامش حرية الصحافة يضم عنصر ثالث مستقل لهم.. وكأن الحرية للبعض.. لا للكل.. وهو مبدأ خطير.. لأن الذى يفطر بغيرى لن يتردد فى أن يتعشى بى.. وحرية أى إنسان تبدأ من حرية الآخرين.

«إن حرية الصحافة بكافة الألوان والأشكال ضرورة فى زمن العنف.. فى بلادنا التى نريد لها السلامة ونحظى فيها بشرف الإقامة.. ومهما كانت حدة دبابيس حرية الصحافة فإنها لن تصبح مثل بنادق الإرهابيين.. بل إن حرية الصحافة هى التى واجهت هذه البنادق وكشفت زيف أفكار أصحابها وحمت المجتمع من شرورهم.

«نحن نحب هذا الوطن عند اشتداد العواصف لا تحت ضوء الشموع فقط.. نحبه فى لحظات الخطر وهذا الحب هو قضاء وقدر.

«والذى يحب وطنه إلى هذا الحد لا يقبل السكوت على عيوبه وأخطائه حتى لا تتراكم هذه الأخطاء والعيوب وتأخذه وتغرق.. وهذا دور الصحافة الحرة ومهمتها الأولى.. وهذا هو شرفها أيضاً.. ولكن الحكومة لا تريد أن تصدق ذلك.. وبدلا من أن تتفرغ لرفع مستوى الخدمات وتواجه الفساد وترفع راية الهدنة فى الحروب الخفية التى تعانى منها نجدها تضيع وقتها فى مطاردة حرية الصحافة وكسر المرآة التى يرى فيها الوطن ملامحه وعيوبه وخطوط الزمن على وجهه.

«والمذهل أن الحكومة تصرخ من الصحف المستوردة (التراخيص) من قبرص وتسميها بالصحف القبرصية.. والمذهل أن بعض الكبار فى الصحف القومية والحزبية يشاركون الحكومة فى هذا الصراخ.. وأحيانا ينقلب الصراخ إلى عويل.. لكن لا أحد توقف – وسط هذا الحداد – ليعترف بصراحة أن ظاهرة الصحف القبرصية لم تنشأ إلا بعد أن سدت كل المنافذ أمام الصحف المستقلة طبقا لقانون الصحافة.. القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة.. ورغم أنه لم تقم سوى شركتين فى ضوء هذا القانون فإن الحكومة انزعجت منه وسارعت بالدخول من الشباك لتعديله مقلدة فى ذلك الصحف القبرصية التى لن تجد أمامها هى أيضاً سوى الشباك.. ولسنا فى حاجة إلى التحذير من اللجوء فى كل الأمور إلى الشباك.

«افتحوا الأبواب حتى تصبح الأمور طبيعية من أجل شعب طيب ما زال يحلم بالخبز والحرية.. ولا يزال فى أحلامه يطبخ الحجارة ويعيد صياغة نشرات الأخبار ويطالب بوطن من الشرفاء والأحرار.

«ولا جدال أن حرية الصحافة المستقلة هى سنة أولى حريات.. وسنة أولى تنمية.. فلا تجوز الحرية الاقتصادية بدون الحرية السياسية.. لا تجوز حرية السوق بدون حرية الانتخاب.. فى هذه الحالة يكون المجتمع مصابا بالعرج.. وقد سقطت تجارب النمور الآسيوية التى كنا من أشد المعجبين بها لأنها لم تستند على قاعدة من الحريات السياسية والنقابية.. ولم يتحول النمو فيها إلى تنمية.. وارتبطت هذه الاقتصاديات برأس المال الأجنبى الذى قرر فى الوقت الذى حدده أن تنهار التجربة على رؤوس أصحابها.. وكأنها كانت من كارتون.

«وخرجت الصحف المحافظة - مثل نيويورك تايمز - عن وقارها وهى تزف خبر «سقوط آسيا» .. وصورت صحيفة واشنطن بوست نمور آسيا وهم يتسولون على باب صندوق النقد الدولى.

«إن التنمية ليست شروطا أفضل للاستثمار فقط وإنما هى مشروع سياسى ثقافى اقتصادى متكامل.. فيه حرية العملة وحرية الكلمة.. فيه حقوق الإنسان قبل حقوق زراعة الباذنجان.. فيه سلطات سياسية وحزبية وبرلمانية مستقلة.. لا سلطة واحدة قابضة ومسيطرة وضاغطة ولاغية هى السلطة التنفيذية.

«ويا ليت هذه السلطة قادرة على حل مشاكلها معنا أو مع نفسها.. وهى لن تقدر على ذلك.. ومن ثم فالأسهل - بدلا من أن تصلح ما فيها - أن تقطع الألسنة وتسكت الأقلام التى تشير إلى عيوبها.. وهو علاج لن تتردد بوصفه بالديمقراطية والمصلحة القومية.. مع أنه منتهى البيروقراطية.

«لا تجهضوا الصحافة المستقلة قبل أن تحبل.. لا تعطوها بأمر القانون حبوبا تمنعها من إنجاب أولاد يخدمون الوطن ويدافعون عنه.. لا تسقونا شرابا يجعلنا جميعا بلا مواقف.. ثم تتساءلون فى دهشة واستغراب عن سر السلبية التى فيها الناس.. وهى سلبية تدفع الحكومة ثمنها أيضاً.. فلا أحد يفعل شيئا وينجو من آثاره.. اليوم.. أو غدا.

انتهى المقال.

وأعترف أن لغته كانت شديدة.. لكن ما الذى يفعله المخنوق سوى الصراخ وطلب النجاة والهواء.. ثم إن الجنزورى لا يطيق النقد سواء كان هادئاً أو عنيفاً.. النتيجة عنده واحدة.. والجريمة واحدة.. لكن أجدنى وأنا أعيد قراءة المقال بعد ما مر عليه من وقت أتساءل: لو أن أحدا ممن فى يده الأمر قد قرأ المقال وفحصه وتأمله.. هل كنا سندفع الثمن الذى جعلنا الجنزورى ندفعه؟.. وهل لو كان الجنزورى نفسه قد أخذ المقال بدون حساسيات خاصة يعانى منها هل كان قد جرى له ما جرى؟

وكثيراً ما يدهشنى هذا التعسف ضد الحرية الذى يعانى منه رجل مثل الجنزورى لم يعش الحياة العسكرية.. ولم يصل إلى السلطة على دبابة كما وصفه البعض.. وتعلم سنوات الدكتوراة فى دولة تتفجر بالحريات مثل الولايات المتحدة الأمريكية..

ما هى المشكلة بالضبط؟.. ما سر إيمانه بالفردية على هذا النحو؟.. إنني أرشح شخصيته لعدة رسائل للدكتوراة فى العلوم النفسية والعلوم السياسية.

وبنشرى لهذا المقال انتهى شهر العسل بينى وبين الجنزورى الذى أعلن الحرب على كل ما يمت لى بصلة.. بطريقة بدت وكأنها حرب مقدسة.. أو بدت وكأنها الحرب التى ستحرر سياساته من كل العيوب والثغرات التى تعانى منها.

من لا يأكل الزجاج المكسور..
يمـــشـــي عـــلـــيـــه

هذه قصة من قصص الصراع الشرس الذى خضته فى الصحافة ولا تزال ذيولها وتداعياتها وأطرافها حية.. قصة «فضيحة على النيل».. أو قصة المعركة الشرسة التى كانت بينى وبين ممدوح الليثى.. وربما ليس مكانها هنا.. لكن.. الشائعات والأقاويل والاجتهادات الخيالية وصفت كواليس هذه القصة بأنها كانت مؤامرة مدبرة بينى وبين الجنزورى للتخلص من وزير الإعلام صفوت الشريف.. وهو ما يحدث.. وهو أيضا ما يجعل التعرض لما جرى ضرورة.. وخاصة إن كانت التفاصيل مغرية.

والحقيقة أن الجنزورى كان لا يطيق كل الوزراء الذين لم يختارهم بنفسه وكانوا وزراء قبل أن يأتى هو رئيسا للوزراء.. مثل صفوت الشريف.. وسليمان متولى وزير النقل والمواصلات.. وآمال عثمان وزيرة التأمينات (التى نجح فى التخلص منها فى التعديل الوزارى الوحيد التى جرى فى حكومته لكنها عادت بعد فترة لتتولى منصب وكيل مجلس الشعب).. وماهر أباظة وزير الكهرباء.. وحسين كامل بهاء الدين وزير التعليم.. وفاروق حسنى وزير الثقافة.. وحسن الألفى وزير الداخلية.. ويوسف والى وزير الزراعة.. ومحمود شريف وزير الحكم المحلى الذى سحب الجنزورى منه منصبه وضمه إليه وترك له ما يسمى بوزارة التنمية الريفية.. وحتى الوزراء الذين اختارهم الجنزورى بنفسه وشعر بقوتهم فيما بعد (بعد أن وجدوا سندا قويا لهم) لم يتردد فى أن يوسع دائرة الصراع لتشملهم.. وكان من بينهم إسماعيل سلام وزير الصحة.

وبطبيعة الحال فإن الصراع كان بين الجنزورى ومعظم الوزراء مكتوما.. يمكن إخفاؤه.. لكن لأن الإعلام مكشوف بطبيعته العلنية المفروضة عليه بدا أن الصراع

بين صفوت الشريف والجنزورى هو الصراع الأشد.. وضاعف من حدته الطموح الزائد لوزير شئون مجلس الوزراء طلعت حماد.. إن منصب وزير شئون مجلس الوزراء هو منصب إدارى بالأساس.. كان من يتولاه دائما فى الظل.. لا أحد يسمع عنه.. لأنه أقرب لمدير مكتب رئيس الوزراء.. ومهمته ليست توجيه الأوامر والتعليمات كما كان يتصور طلعت حماد وإنما الاتصال والمتابعة.. وليس إدلاء ببيانات للصحف عما جرى.. وإنما البقاء بعيداً عن الكاميرات.

***

إن طلعت حماد الذى وصف بكاتم أسرار رئيس الوزراء بدأ حياته العملية فى سلك النيابة والقضاء منذ عام ١٩٥٥.. وقد خرج من القضاء ليصبح عضوا فى المجالس القومية المتخصصة.. وقد دفعت علاقته الشخصية بالجنزورى – وهى علاقة تمتد إلى أكثر من ثلاثين سنة – به لتولى منصبه.. وبسبب هذه العلاقة الشخصية أيضا أصبح طلعت حماد رجل الجنزورى القوى فى الحكومة.. بل إن البعض اعتبره أقوى من الجنزورى نفسه.. ولكن الجنزورى لم يكن مستعدا لأن يسمع عنه كلمة واحدة حتى لو كانت لمصلحته.. كما أنه استغل معرفته وخبرته فى القوانين فى التكويش على المزيد من السلطة.. وأتصور أن طلعت حماد كان بما فعل أحد الأسباب المباشرة لسقوط الجنزورى.

وقد قرر طلعت حماد أن يقوم بدور المتحدث الرسمى لمجلس الوزراء.. وهو ماعتبره صفوت الشريف تدخلا فى اختصاصاته.. وكان أن وقع صدام بينهما.. حماد بما يملك من مساندة الجنزورى.. والشريف بما يشعر به من قوة.. ويبدو أن الشريف قد واجه حماد بحقيقة منصبه وهو أنه أشبه بسكرتير فى مجلس الوزراء.. ليس من حقه أن يخرج من مكتبه ويتحدث للصحافة.. وهو ما أثار غضب حماد والجنزورى معاً.. فكان أن سعيا إلى مواجهته والتخلص منه.. وكان أن تصورا أن من الممكن أن أستخدم كمخلب قط فى هذا الصراع.. وشجع على هذا التصور قضية ممدوح الليثى.

***

حسب حيثيات الحكم فى القضية رقم ٣٤ لسنة ٣٩ قضائية المقامة ضد ممدوح فؤاد السيد الليثى من النيابة الإدارية والتى تولاها المستشار سيد نوفل فى المحكمة التأديبية العليا فإن وقائع القضية جرت على النحو التالى:

أقامت النيابة الإدارية الدعوى فى ١٥ مارس ١٩٧٧ ضد الليثى رئيس قطاع الإنتاج فى اتحاد الإذاعة والتلفزيون لأنه «لم يؤد العمل المنوط به بدقة وأمانة وخالف القواعد والأحكام المالية والإدارية».. و«خرج على مقتضى الواجب الوظيفى وسلك مسلكاً فى تصرفاته لا يتفق والاحترام الواجب».

ووجهت النيابة الإدارية له ٣٦ تهمة.. لم يفجر مقالى عنه سوى تهمتين منها.. تهمة قبوله سيارة مرسيدس من ثرى عربى قيمتها ٤٨٢ ألف جنيه.. وفى الوقت نفسه لم يحاسب الفنانة شيرين سيف النصر على تركها العمل فى أحد المسلسلات بعد إنفاق الكثير على الملابس والديكورات.

نشرت المقال فى عدد روز اليوسف رقم ٣٥٧٣ بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٧٧ والذى طرح فى الأسواق قبل هذا التاريخ بيومين.. وكان عنوان المقال «سبق صحفى – عادل حمودة يكشف فضيحة على النيل» وتحته عنوان آخر: «تجوع الحكومة ولا تأكل بثدييها وغيرها يأكل».. ولم أذكر فى المقال الأسماء.. وأشرت لما تحت يدى من مستندات.. لكن الليثى سارع بكشف الأسماء وأجبرنا على نشر المستندات بعد أن قام بإبلاغ نيابة أمن الدولة ضدى (القضية رقم ٩٩٠ لسنة ٩٦) بتهمة السب والقذف.. فكان هو فى الحقيقة الذى حول القضية من طلقة رصاص إلى قنبلة نووية.

وقالت المحكمة أنه بتقديم بلاغه كشف نفسه.. «متوهما بذلك – وقد بادر بإبلاغ النيابة العامة بنفسه – أنه يمكن أن يضلل العدالة وأن مجرد البدء فى التحقيق بناء على بلاغ منه يبعد الشبهات ويحول دون مسئوليته القانونية عن حقيقة ما يسفر عنه التحقيق.. وما ينتظره من قصاص فى ساحة القضاء العادل».

وادعى الليثى أن السيارة المرسيدس كانت مقابل كتابة سيناريو «شقة الحرية» لإحدى المحطات الفضائية السعودية.. ولكن المستندات التى قدمتها كانت تثبت أنه تقاضى قبل ذلك أموالا مقابل هذا السيناريو.

وفى القضية أن مدير المعارض فى الشركة التى باعت السيارة شهد أن الليثى جاء إليه وقال: «أنت عارف إن فيه ناس ستهدينى هذه السيارة وأنا فى مكان مسئول.. أنا عاوزها واضحة أنها هدية فى أوراق الشركة كلها».. وأضاف: «أنت عارف البلد وأوضاعها».

وقالت المحكمة إن واقعة السيارة المرسيدس التى بنيت عليها مقالى هى واقعة «ثبتت للمحكمة على وجه القطع واليقين» وقامت عليها الأدلة.. المستندات المقدمة..

وشهادة الشهود.. وقالت المحكمة فى واقعة عدم عقاب شيرين سيف النصر على ما فعلت أن الليثى اصطنع مستندات ليهرب من المسئولية بعدما كشف عنها مقالى.. وقد ساعده فى اصطناع المستندات بعض مرءوسيه بقطاع الإنتاج «ممن باعوا ضمائرهم» على حد قول المحكمة.

وأثبتت المحكمة بالمستندات وشهادة الشهود أنه ليس هناك «على وجه القطع واليقين ثمة سبب يدعو للخصومة» بينى وبين الليثى كما ادعى هو.

وفى الفقرة الثانية من صفحة (٦٠) فى حيثيات الحكم قالت المحكمة بالحرف الواحد عن الليثى وقد انتهت من استعراض ما تعرضت له من وقائع فى مقالى:

«والذى فعله وثبت فى حقه يقينا على نحو ما قامت عليه الأدلة واطمأن إليه وجدان المحكمة تماما. لا يعنى سوى أمر واحد هو أنه قد ارتضى لنفسه أن يعمل قوادا للثرى العربى الذى أهدى إليه السيارة المرسيدس. ممارسا بذلك أحط وأبشع مهنة عرفها التاريخ. من شأنها أن تمحق الشرف والكرامة والسمعة. كاشفا بذلك عن سلوك فى الطبع شديد الانحراف. وسقوط فى الخلق وانهيار فى القيم والشرف وانحدار بها إلى الدرك الأسفل مما يجعله جديرا بكل احتقار وازدراء. ومخلا بذلك إخلالا جسيما بواجبات وظيفته وبكرامتها وبما تفرضه عليه من التزام الشرعية القانونية والسلوك القويم وعدم التردى فى مجالات الفسق والفجور والكسب الحرام وعدم التضحية بالتزاماته نحو وظيفته وبلده الذى آواه وكرمه وقلده أرفع المناصب فى جهاز إعلامى خطير له تأثيره النافذ فى صناعة الأخلاق والضمير».

***

إن ما قالته المحكمة على هذا النحو يتجاوز بمئات الأميال ما قلته أنا فى مقال «فضيحة على النيل» والذى وصف الجنزورى عباراته بأنها حادة.. وقال لى ونحن فى صالون مكتبه: لماذا لا تكتب بأسلوب أقل حدة مما تكتب.. وأضاف: يعنى ما كانش لها داعى حكاية الحكومة وتدييها التى وضعتها فى العنوان.

وحتى تكون المقارنة عادلة بين ما كتبت وما انتهت إليه المحكمة أجد أن من الضرورى أن أعيد نشر الفقرات التى وصفها الجنزورى بالحدة والقسوة فى الأسلوب.

١ - قلت فى بداية المقال: إن «الإنسان هو كتلة طين.. يفكر.. والأفكار التى نحبسها ولا نقولها.. لا قيمة لها.. مثل أوراق النقد الملغاة.. الأفكار نسر جارح لابد

أن يطير.. خنجر مدفون فى العقل يجب أن ينزع.. إن المجانين والمنافقين وحدهم هم الذين يتغذون بحوارهم الداخلى.. ويمضغون خبز أوهامهم.

«والإنسان هو كتلة الطين المعجونة بالضمير.. وبدون الضمير ينحدر الطين البشرى من رتبة الإنسان إلى رتبة الحيوان.. من مستوى الحياء إلى مستوى البغاء.. بدون الضمير البشرى يعود الطين إلى أصله.. إلى الوحل.. حيث جهاز القيم يفقد مناعته.. فتصاب الفضائل بالإيدز.. وتدفن فى أسفل سافلين.

٢- وقلت بعد ذلك: «طوال الأسبوع الماضى وضميرى يؤرقنى.. ويحرمنى من النوم.. ويهدد احترامى لنفسى ولمهنتى.. مهنة الكلمة الطيبة الجميلة التى تفتح ألف باب فى وجه الله.. وتغلق ألف باب فى وجه الفساد.. طوال الأسبواع الماضى وأنا مهدد بالسكوت عن الحق.. مثل شيطان أخرس.. أو أعور.. لا يرى.. ولا يسمع.. ولا يتكلم.. ولا يحس..

«لقد سمعت وعرفت وتحققت من القنبلة التى على وشك أن أفجرها الآن والتى أعرف أنها ستفزع الفئران والديناصورات.. وستخرجهم من مكاتبهم ومخادعهم وكهوفهم ليردوا بحرب تشهير شرسة وقذرة.. ولكن.. الله خير حافظ.

ووصفت الليثى بدون ذكر اسمه بما لا يأتى قطرة فيما وصفته به المحكمة.. قلت: «هو مسئول معروف ومشهور نقرأ أخباره فى الصحف ونراه أحيانا على شاشة التليفزيون رغم أنه فى منصب أقل من منصب الوزير.. لكنه.. منصب لا يمكن الاستهانة به لأنه يؤثر فى صناعة الأخلاق والضمير.. ويؤثر فى تربية الذوق والسلوك.. منصب قائد الأوركسترا الذى يعزف منظومة القيم.. الخير.. الحق.. العدل.. الجرأة.. الشجاعة.. الشهامة.. والشرف الرفيع الذى لا يسلم من الأذى.. منصب يتجاوز تأثيره سطح الجلد إلى عمق النفس المصرية.. من أسوان إلى الإسكندرية.

٣- وبعد أن عرضت ما عندى من وقائع أضفت فى المقال: «ولا أستطيع أن أقول أو أكشف أكثر من هذا.. عند هذا الحد لابد من السكوت عن الكلام المباح.. وما بعد هذا الحد غير مباح إلا لمن يملك القرار.. ويهمه الحفاظ على هذا البلد.. وسمعة المسئولين فيه.. ولكن.. لا مانع من أن نسأل أو نتساءل.. فهذا حق لكل من يعبر عن الرأى العام:

ـ « ما توصيف ما فعله هذا المسئول؟

ـ « هل ما حصل عليه من سيارة وخلافه هدية أم جريمة؟

ـ «هل صحيح أن أجهزة الحكومة لا تعلم ما الذى جرى والمعروف أنها تعلم كل شىء والمعروف أن كثيرا من الناس العاديين يعرفون الآن ما جرى؟

ـ «ما الفرق فى هذه الحالة بين الحكومة والكباريه؟

٤ـ وكتبت فى نهاية المقال: «إن من حق أى شخص أن يفعل ما يشاء وينحدر إلى المستوى الذى يشاء.. ولكن بشرط الا يكون «قطاع عام» أو «حكومة».. وبشرط ألا يستغل وظيفته ويضغط على من يتعامل (أو تتعامل) معه لدفعه (أو لدفعها) إلى الهاوية.. لأنه فى مثل هذه الحالة يدفع الحكومة – التى هو مسئول بارز فيها – إلى الهاوية أيضا.

«إننى أكتب بنصف قلم.. وأتكلم بنصف لسان.. وأمشى على حد السيف حتى لا أقع فى خطأ واحد.. وحتى لا أتهم بالقذف والتشهير.. وهذا ليس هدفى.. هدفى أن نطهر أنفسنا.. لتصبح الحكومة أكثر شفافية.. إن الفساد المالى – على كراهيتنا الشديدة له – أهون من الفساد الخلقى.. ومهما كان الإغراء فإن الدنيا لا تحتاج فى النهاية لأكثر من الستر والرغيف.. ومهما كان الإغراء فإن الحكومة الحرة تجوع ولا تأكل بثدييها.. أو بثدى غيرها.

إن الفرق كبير بين أسلوبى الذى يتحسس الطريق حتى يتجنب الوقوع فى الخطأ وأسلوب المحكمة الواضع الصريح.. «إنه أرتضى لنفسه أن يعمل قوادا».. «ممارسا بذلك أحط مهنة عرفها التاريخ».. «كاشفا بذلك عن سلوك فى الطبع شديد الانحراف».. عبارات كالسيف.. لا تقارن بما قلت.. «أكتب بنصف قلم.. وأتكلم بنصف لسان.. وأمشى على حد السيف».. لكن لا نصف القلم كان مقبولا.. ولا نصف اللسان كان معقولا.. وهكذا.. تحمس الجنزورى للفضيحة التى فجرتها على النيل.. موضوعاً.. لا أسلوباً.

وفى نهاية حيثيات الحكم الذى كتب فى ١١٥ صفحة من القطع الكبير حكمت المحكمة بفصل ممدوح الليثى.. وإبلاغ النيابة العامة «لإعمال شئونها فيما انطوت عليه أوراق الدعوى من جرائم جنائية».. وهو مالم ينفذ.. فالليثى لم يدخل النيابة العامة فى هذه القضية إلا وهو يقدم بلاغين ضدى.. وهى من سخرية الحياة العامة فى مصر.. أن يعاقب الصحفى.. ويدلل المسئول.

بل إن الليثى فيما بعد وجد نفسه فى الصف الأول إلى جوار وزير الإعلام فى مهرجان التليفزيون فى صيف عام ١٩٩٩ .. وكان فى نفس الموقع فى العرض الخاص لفيلم «الكافير» الذى أنتجه نجل وزير الإعلام.. بل وأكثر من ذلك سارع رجل أعمال عرف عنه التدين بمد يده إلى الليثى للتعاون معه فى شركة للإنتاج السينمائى حرصا عليه.. وكنا فى روز اليوسف قد كتبنا عن رجل الأعمال بما أغضبه وبما جعله متحمسا لليثى.. وفيما بعد شنت الحكومة حملة شرسة على ما وصفتها بالصحافة الصفراء.. وبعد أن ذبحت صحافة جادة.. جريئة.. وافقت وزارة الإعلام على منح ابن الليثى ترخيصا بطبع صحيفة أسبوعية فى القاهرة.. ولا تعليق.

***

لم يكن للجنزورى دور فى تفجير هذه القضية.. بل إنه كما قلت لم يعجبه أن أتناول الحكومة التى يرأسها بكلمات تقارن بينها وبين الكباريه.. وتضعها فى جملة واحدة مع من يأكلون بالثدى.. ثم إن الذى قام بتحويل الليثى للنيابة الإدارية كان وزير الإعلام نفسه.. وقد وجدت النيابة الإدارية أن الاتهامات التى وجهتها إلى الليثى يمكن إضافة اتهامات أخرى لها.. وهو ما فعلته.. وكان أن اختير المحقق فى هذه القضية.. رئيس النيابة الإدارية المستشار صبرى البيلى محافظا للدقهلية.

ولا أعرف هل حاول الجنزورى استخدام هذه القضية فى صراعه مع وزير الإعلام أم لا؟.. وإن كنت أتصور أن ذلك –بحكم طبائع الأمور – قد حدث.

ما أعرفه هو أن الجنزورى قابل صفوت الشريف عقب تفجير القضية وقال له:

– إن ما جرى لا يمكن السكوت عليه.

وفى اللقاء رفض الجنزورى أن يبقى الليثى فى موقعه.. ورفض طلب الشريف بأن يبقى الليثى حتى الانتهاء من موسم مسلسلات رمضان الذى كان على الأبواب.. وعبر الجنزورى عن هذا الرفض قائلا: «لا رمضان ولا شعبان».. وفى هذا اللقاء طرح اسم المهندس عبدالرحمن حافظ ليتولى منصب رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون وهو المنصب الذى كان يشغله الليثى بالإنابة بعد خروج أمين بسيونى إلى المعاش.. وكسب عبدالرحمن حافظ دون أن يسعى أو يتصور منصبا كان من المؤكد أنه لم يكن قريباً منه.

وفى هذا اللقاء اقترح الجنزورى أن يعيد الليثى السيارة المرسيدس لصاحبها وإلا اتهم بالتربح من وظيفته.. وفيما بعد نقل الشريف هذا الطلب إلى الليثى الذى رفضه متصورا أن إعادة السيارة يثبت التهمة عليه أكثر.. ولكن.. ربما كانت هناك أسباب أخرى جعلت الليثى يشعر بتلك القوة التى كان يتصرف بها.. وإن كانت تقديرات هذه القوة لم تكن فيما بعد كما كان الليثى يعتقد.

وفى هذا اللقاء أبرز الجنزورى للشريف المستند الذى يثبت أن الليثى حصل على المرسيدس هدية من الثرى العربى «حسب الاتفاق والمواصفات».. وهو المستند الذى كان تحت يدى وأجلت نشره لأننى لم أصدق أن الليثى سجل مثل هذا المستند على نفسه.. لأننى تشككت فى صحته.. وخفت أن يكون مدسوسا علىّ.. وقد أشيع أن الجنزورى هو الذى أوصل لى المستند بطريق مباشر.. والحقيقة أننى أوصلته له ولغيره بطريق غير مباشر.. من باب التأكد منه.

كنت بعد نشر المقال الأول قد قابلت الدكتور أيمن نور عضو مجلس الشعب عن الوفد وقدمت له نسخة من المقال ونسخة من المستند ونسخة من مقال لسعيد سنبل يعلق فيه على ما كتبت فى روز اليوسف.. وتحمس أيمن نور فى تقديم طلب إحاطة فى مجلس الشعب حول القضية.. وفى ساعات كان المستند فى يد النواب.. وفى يد غيرهم.. دون أن يظهر من يشكك فى صحته أو يصفه بالتزوير والاختلاق.. ولم يكن من الصعب بعد ذلك أن يصل المستند إلى الجنزورى.. وأن يبرزه لوزير الإعلام وقد وضع على كلمة «هدية» علامة بيضاوية كالتى يضعها أى رئيس لمرءوسه إشارة لوجود الخطأ.. وبعد أن قرأ الوزير المستند قال:

«لكن الليثى يقول أن السيارة مقابل سيناريو».

فرد عليه رئيس الوزراء:

«وهل هناك من يأكل من هذا الكلام؟».

وخرج الوزير وهو يحمل المستند فى جيبه.. وفى الطريق اتصل الوزير بمكتبه ليطمئن أن الموعد المتفق عليه بينى وبينه قائم.. وفى اللقاء بيننا حسب هذا الموعد.. كرر الوزير كلامه عن السيناريو الذى كتبه الليثى وحصل فى مقابله على السيارة.. وعندما قلت له أنه كلام لا يقبله عقل.. وأضفت أن الليثى لم يرسل لى ردا بهذا المعنى.. ولو كان قد فعل لنشرته.. فقال الوزير وهو يضع يده فى جيبه ويخرج

المستند.. وقال: لكنك كنت سترد عليه بما عندما من مستندات.. مثل هذا المستند.. وشعرت فى هذه اللحظة أن المستند سليم.. ويستحق النشر.. ولا خوف منه.

وبعد نشر المستند راحت الاجتهادات والشائعات تتزايد وتتناقض.. فمرة الجنزورى هو الذى سرب لى المستند للتخلص من وزير الإعلام.. ومرة وزير الإعلام هو الذى سربه للتخلص من الليثى الذى كان مرشحا لوزارة الإعلام.. ولم يقبل سوى عدد قليل من الناس أن حرية الصحافة هى الدافع الوحيد الذى حركنى لتفجير هذه القضية.. وقد تفهمت دوافع الناس فى تشككهم فلا أحد يتصور أن الصحافة يمكن أن تتصرف من تلقاء نفسها.. ولا أحد يتصور أن الصحافة يمكن أن تكتب بحرية دون أن تكون أداة صراع فى يد القوى المختلفة داخل السلطة الواحدة.. ودلل الناس على تشككهم بأمثلة كانت للأسف صحيحة.

ولم يتوقف الذين تصوروا أن ما نكتبه هو صورة من سيناريو متفق عليه فى الكواليس مع قوة ما فى السلطة عند «البهدلة» التى عشتها أمام النيابة العامة وفى الصحف.. وكان لابد أن أفقد منصبى فى روز اليوسف حتى يصدق الناس أننى لم أكن طرفا فى مسرحية كتبها غيرى وأديتها أنا على صفحات ما كتبت.. يجب أن يستشهد الكاتب أو يدخل السجن أو تحدث له مصيبة حتى يصدقه الناس.. مسكين الكاتب فى هذا الوطن.. لا يعرف هل يمشى على الزجاج المكسور أم يبلعه.. هل يجرى على الأشواك أم ينام عليها؟

***

إن الجنزورى لم يكن له علاقة مباشرة بى قبل أن أفجر القضية.. بل إنه لم يقابلنى بمفردى إلا بعد أن أصبح الليثى أمام المحكمة. قابلته فى صالون مكتبه.. ليسمع منى تفاصيل ما جرى.. ولم يخف فى هذا اللقاء اعتراضه على أسلوبى فى تناول ما أكتب.. ويومها راح يحدثنى عن تاريخه السياسى الذى يبدأ من الطفولة عندما كان يجلس مستمعا لأحاديث الكبار حول الوفد والقصر والإنجليز.. وقدم لى سيجارا فاخرا (ماركة دافى دوف) فى وعاء من الخشب المميز وقال أنه حصل عليه هدية أيضاً من أحد الوزراء.. وأشعل لنفسه سيجارا آخر.

إرهاب وجنون واعتقال..
ودعارة سياسية

كانت الأقصر تبدو مثل فلاحة مصرية سمراء ترقد فى حضن الجبل وتلف النيل مثل شال أزرق حول رقبتها وقد غطتها الشمس والخضرة مثل جلباب من الكستور.. فى هذا المشهد الساحر استرخى السياح واطمأنوا حتى أصبحوا جزءاً منه.. لكن.. كل ذلك انقلب إلى أشلاء ودماء وجثث مشوهة ممزقة.. وخراب.. وأحزان.. فقد فتحت فرقة من فرق الموت الإرهابية النيران بهستيريا عليهم.. وبأعصاب ميتة الإحساس ونفوس تشكو الإفلاس يسيطر عليها الوسواس الخناس جرت مذبحة البر الغربى فى الأقصر.. فى نوفمبر ١٩٩٧.

كانت هذه المجزرة بمثابة صدمة مروعة للناس فى مصر وصفها البعض بأنها الأشد قسوة بعد ما جرى فى هزيمة يونيو ١٩٦٧.. كانت المجزرة خنجرا من لهب ونار فى قلب المصريين.. وكان ما كتبته عنها فى روز اليوسف هو بداية النهاية فى علاقتى بالجنزورى.

لقد غضب الجنزورى منى عندما كتبت أن أسلوب الحكومة فى معالجة الحادث كان ساذجاً.. وأن الحكومة أصيبت بالذهول مثل الناس.. «مما يعنى أنها لا تزال قادرة على الإحساس، كما أضفت ساخرا فى المقال الذى كتبته فى عدد يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٩٧.

وما أكد كلامى هو أن رئيس الدولة طار إلى الأقصر فور سماعه عن الحادث.. ووصف ما جرى بأنه «تهريج أمنى».. وهو ما جعل وزير الداخلية اللواء حسن الألفى يدفع الثمن.. ويفقد منصبه.. وفى المساء عين اللواء حبيب العادلى مدير مباحث أمن الدولة فى مكانه.. وتخلص الجنزورى من وزير فى وزارة مهمة لم يساهم مباشرة فى تعيينه.. وكان هناك خلاف بين الألفى والعادلى غذته قوى

قريبة من الجنزورى ساندت العادلى.. ووجدت هذه القوى فى المجزرة فرصة لدفعه للوزارة.. وكان العادلى سيخرج على المعاش فى أول فبراير التالى بعد حوالى الشهرين فقط.. وكانت نفس القوى هى التى راحت تزيد من هموم الألفى الذى كان فى موقف لا يحسد عليه بسبب حملة صحيفة «الشعب» الشرسة عليه.. وهى حملة لم تسانده فيها الحكومة.. بل أعطته ظهرها تماما.. وهو موقف يثير الدهشة.. فالألفى فى النهاية وزير فى الحكومة.. والأهم أنه وزير الداخلية فى وقت تعانى فيه مصر من وباء التطرف والإرهاب.. إن الصراعات التى شنت من داخل حكومة الجنزورى ضد وزير الداخلية لم يدفع ثمنها الألفى من منصبه فقط وإنما دفعت البلاد ثمنها غاليا.. سمعتها الخارجية.. خسائر فى السياحة تصل إلى ١٠ مليارات جنيه.. وشعور بالإحباط سيطر على الجميع.

ولا أعرف ما الذى قلب الجنزورى على الألفى على نحو ما جرى.. انقلب عليه تماما.. وبعد أن كان حريصا على أن يبقى.. راح يفعل المستحيل كى يرحل.. وكنت قد طالبت بأن يستقيل الألفى قبل حادث الأقصر بحوالى ١٩ شهرا.. بعد الفشل الأمنى الذى تعرض له فى مذبحة فندق «أوروبا» فى شارع «الأهرام» فى يوم الخميس ١٨ أبريل ١٩٩٦.. طالبته بذلك فى مقال نشرته بعنوان «كبش الفداء» فى ٢٩ أبريل ١٩٩٦.. لكن كان الجنزورى راضيا عنه.. فلم يسع للتخلص منه.. وبدلا من أن يعاقبوا الألفى راح مساعدوه يقنعونه بأن الهجوم عليه مسألة شخصية.. وكأننا نريد مكانه فى الداخلية.. وكان أن عوقبنا على ما كتبنا لصالح هذا الوطن ووضعت تليفوناتنا وبيوتنا وسياراتنا تحت المراقبة.. وانطلقت الشائعات القذرة تطاردنا بعد أن فشلوا فى إيجاد أى نقطة سوداء فى ملفاتنا ونجحوا فى تجنيد بعض الأقلام للهجوم علينا فى الصحف ووصفونا نحن – صدق أو لا تصدق – بالإرهابيين.. وكان محزنا أن فى فرقة الهجوم علينا والتى تحركت بتعليمات من وزارة الداخلية.. شاعرا كبيرا.. وأديبا.. ورئيس تحرير صحيفة يعتقد أنها مستقلة.. يصرخ ليل نهار دفاعا عن الوطنية.. فى حين أن كل تصرفاته هى تصرفات غوغائية.. ولم نستبعد فى ذلك الوقت أن يلفقوا لنا تهمة أو يضربونا بسيارة.

بل أكثر من ذلك كانت هناك واقعة تقصير أمنى سبقت حادث الأقصر بحوالى شهرين.. جرت فى سبتمبر من نفس العام.. عام ١٩٩٧.. عرفت بحادث المتحف المصرى بميدان التحرير.. حيث ألقى صابر فرحات وشقيقه محمود قنابل مولوتوف فى أتوبيسات سياحية كانت تقف على باب المتحف.. وكانت الخسائر فادحة..

والغريب أن صابر فرحات كان قد ارتكب حادثاً مروعا من قبل عرف بحادث فندق «سميراميس»، قتل فيه بعض الأجانب كانوا فى مؤتمر من المؤتمرات القانونية.. والأغرب أن الحكومة كانت حريصة على أن تصفه بالجنون حتى تعتبر الحادث فرديا فلا يؤثر على السياحة.. وعندما نشرنا أنه ليس مجنونا غضبت الحكومة منا واتهمتنا بأننا نفسد الموسم السياحى.. وصدقت الحكومة أنه مجنون.. ولم تسأله المحكمة عن تصرفاته الجنائية.. فهو بشهادة الحكومة.. مجنون.. وأودعته مستشفى الأمراض العقلية الذى هرب منه ليرتكب جريمته الجديدة والأخيرة.. فقد صدقت الحكومة هذه المرة أنه مجنون.. فحاكمته.. وأعدمته.

***

لكن.. يبقى ما أغضب الجنزورى منى وهو أننى كتبت أن الحكومة لا تتعلم.. كتبت ذلك فى مقالى بعد مجزرة الأقصر وكان عنوانه «عملية سكب الدموع فى الأقصر».. وقلت فيه:

«اعتقدت أن الكتابة عصا سحرية تفتح الأبواب المغلقة فى وجوه الناس الذين يحلمون برغيف خبز وكوب لبن وبيت آمن وقانون يطبق على الجميع وأحلام سعيدة بعد موجز آخر الأنباء.. لكننى اكتشفت أن الكتابة تهمة خطيرة وجريمة كبرى أشد من القتل والنهب وترويج المخدرات وأنها السيف الذى يطولون به رقابنا.

«لهثت فوق الورق كالمشتاق.. كالمجنون.. من أجل أن يسود العدل والحق والعقل بين الناس.. من أجل أن تصبح الدنيا فى عيوننا فراشة جميلة ملونة.. لكننى.. وجدت نفسى فى مهب الريح والظنون.. وجدت الكتابة بين أصابع الحكومة تمر مثل الماء.. فلا أحد يقرأ.. ولا أحد يسمع.. ولا أحد يصدق.. ولا أحد يستوعب.

«لو كانت الحكومة تقرأ أو تسمع أو تصدق أو تستوعب لما وجدت نفسها فى هذا الموقف الذى لا تحسد عليه بعد مجزرة الأقصر.. ولما وجد الشعب المصرى نفسه فى نصف هدومه أمام الدنيا كلها.

«إننا أول من حذر بوضوح وصراحة من «التهريج» الأمنى فى وزارة اللواء حسن الألفى.. وكتبنا نحذر من الفشل والتقصير والترهل والتعالى الذى سيطر على جنرالاته بعد حادث فندق «أوروبا» فى أبريل ١٩٩٦.. لكن.. بدلا من أن تقوم قيامة الأمن على الإرهابيين.. قامت علينا.

«إن هناك أولاد حلال أفسدوا العلاقة بين الصحافة وأصحاب القرار ونسبوا لها من الرذائل والخطايا ما تنوء بحمله الجبال حتى انقلبت الآية وأصبحت الصحافة مهنة مجرمة.. مهنة سيئة السمعة.. وبدلا أن تحاكم الصحافة كل من يهمل وينهب ويتجاوز.. وجدت نفسها فى قفص الاتهام.. مع أنه لا توجد معركة وطنية واحدة إلا وخاضتها الصحافة.. ولا توجد قضية اجتماعية واحدة إلا وناقشتها.. ولا يوجد انحراف واحد من أى نوع إلا وتصدت له.

«إننا لا نمن على أحد وإنما نراجع ونقيم ونحاسب ونمد جسورا من المصلحة العامة فى وقت سيطر فيه الحزن والغم والاكتئاب والغضب المكتوم بسببا لمجزرة البشعة التى وقعت فى البر الغربى للأقصر.. حيث نبتت الحضارة الإنسانية.. وحيث تلمست البشرية طريقها إلى الإيمان والتوحيد والخلود.. وحيث بزغ فجر الضمير لأول مرة».

وبعد أن رحت أحلل ما جرى فى الأقصر.. أنهيت المقال قائلا:

«إن أخطر ما يحدث هو تأجيل المشكلة وإزاحتها والقبول بالفساد واستشرائه والتأخر فى العلاج إلى مستوى التدخل الجراحى بعد فوات الفرص الأخرى السهلة للعلاج.. وأسوأ ما يحدث هو الطعون الشخصية فى كل من يمارس دوره ويكتب دفاعا عن سلامة هذا الوطن ومصلحته وكيانه.. وهو ما يجعل أى مسئول ورجاله ينتشرون ويعيثون فى مواقعهم فسادا ويحولون قوتهم فى مواجهة الجريمة والإرهابيين واللصوص والمرتشين إلى مواجهة البسطاء والشرفاء وتلطيخ سمعتهم.

«إننا لا نعاير أحدا ولا نشمت فى أحد ولكن نريد أن نستفيد مما جرى بعد أن دفعنا الثمن غاليا.. لا يصح ترك المسئول الذى يخطئ حتى لا يتحول الخطأ إلى كارثة.. ولا يجوز أن نترك وزراء الحكومة فى حالة تنافر ومشاحنات وصراعات يتفرغون لها ويتركون مهامهم الأساسية بدون انتباه.

«لقد ضاعت فرص كثيرة للتغيير وضاعت فرص ذهبية لنكون أفضل.. وكل ما أرجوه ألا تقرءوا هذا الكلام وتفعلوا بنا ما فعله حسن الألفى ورجاله.. أو على الأقل تقولون هذا كلام جرائد.. دعوا أصحابه ينبحون.. خذوا ما نقول بجد ولو مرة.. اسمعوا ما نقول ولو مرة.. فنحن نحب هذا الوطن ولا نريد سوى أن نعيش على أرضه وندفن فى ترابه».

***

وجاء إلىّ أحد الوزراء يقول: إن رئيس الوزراء غاضب مما كتبت.

فقلت له: الشعب المصرى غاضب أكثر من عجز الحكومة فى إدارة الأزمة فى الأقصر.

كان الرجل يعرف الجنزورى على ما يبدو أكثر منى فقال: إنه لن يطيق كلمة واحدة منك بعد الآن.. لقد خرج غضبه من فمه ومن أنفه وتطاير الشرر من عينيه.. حاول أن تلين ولو قليلا.. حاول أن تناور بعض الوقت.

لكننى.. بدلا من أن أسمع النصيحة.. كتبت فى روز اليوسف.. فى الأسبوع التالى.. فى أول ديسمبر ١٩٩٧ قائلاً:

«تقتحمنا مجزرة الأقصر من كل الجهات.. تدخل كالإبرة فى شرايين القلب.. ونخاع العظم.. وخلايا الذاكرة.. وتحت الجلد.. تجعلنا نتشرب شيئاً من الحزن.. وشيئا من الوعى.. وشيئا من الغضب.. وكثيرا من الرغبة فى كسر ثياب الجبس التى وضعنا فيها فأصبحنا عاجزين عن الحركة.. وفاقدين الأمل فى التغيير.

«وبصراحة.. بمنتهى الصراحة.. وضعتنا مجزرة الأقصر الوحشية الهمجية أمام ارتجالنا وعشوائيتنا.. وشرخت الإحساس بالأمان.. وكشفت الترهل والاسترخاء.. وتجارة الأوهام.. والأقلام والإعلام.. وسياسة حكومية مجهولة.. لا نعرفها ولا نراها ولا فى الأحلام».

وفى العدد نفسه من روز اليوسف انفردنا بنشر تقرير الطب الشرعى فى حادث الأقصر.. وكانت تعليمات رئيس الحكومة بألا تقترب الصحافة من هذا التقرير الذى كان يقول عكس ما قالته الحكومة وما قاله رئيسها فى روايتة لما جرى.. كانت الرواية الرسمية المعلنة أن الشرطة هى التى قتلت الإرهابيين.. وكانت دلائل تقرير الطب الشرعى تشير إلى أن الإرهابيين قد انتحروا بإطلاق الرصاص على أنفسهم من مسافة نصف متر بينما كان أقرب ضابط شرطة على بعد ستة أمتار.

وزاد الطين بلة أن تحقيقات روز اليوسف عن الحادث أثبتت أن لا أحد اهتم بجمع كل الأحراز والأدلة التى تركها الجناة أو التى أسفرت عنها المجزرة مما يعنى أن لا أحد فى الحكومة كان مهتما بأن يعرف بدقة ما جرى.

وضاعف ذلك من غضب الجنزورى.

***

قبل ذلك بقليل تفجرت قضية آداب أثارت الرأى العام كان على رأس المتهمات فيها الفنانة حنان ترك.. والفنانة وفاء عامر.. وقد اندفعت الصحافة تنهش فى لحم المتهمات دون تروٍ أو فحص أو تحقيق.. وعندما حققنا القضية تأكدنا أن القضية ملفقة.. وأن الذين لفقوها من داخل الشرطة كانوا يريدون تخفيف الضغط الإعلامى على وزيرهم اللواء حسن الألفى.

وتساءلت عن العلاقة بين السياسة والدعارة؟

وتساءلت: تلفيق قضايا الآداب لماذا؟

وقلت فى مقال نشر فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٧ قبل حوالى الشهر من حادث الأقصر:

«ذهب كاتب يوما إلى الله.. ليشكو له ما يعانيه من الكاميرات والميكروفونات الخفية التى تسجل الأنفاس وتفتش الأفكار وترصد الحركات.. فنظر الله تحت عرشه السماوى وقال: ياولدى.. هل أقفلت الباب جيدا وراءك؟

«هذه الابتسامة السوداء رواها البابا يوحنا بولس السادس لرعاياه فى الكنيسة البولندية فى إحدى زياراته لوارسو أثناء الحكم الحديدى عندما كانت القلوب فحما.. والحرية ملحا.. والعدالة الاجتماعية وهما.

«وفى يوم من الأيام كنا نقول: لا تدعُ الله فى سرك.. حتى لا يسمعك مدير المخابرات صلاح نصر.

«ولكن.. علينا أن نترحم على تلك الأيام ونبكى عليها بدلا من الدموع دما.. فقد كانوا يتنصتون على أفكارنا السياسية.. أما الآن فهم يستمتعون بمراقبة أسرارنا الشخصية.. والجنسية.. فهل بعض من مهام أمن الوطن أصبحت من اختصاص بوليس الآداب؟

«إن أمن الوطن فى عصر السيطرة الحكومية الذى نعيشه لم يعد يعنى سلامة النظام وإنما أصبح يعنى سلامة المواطن وحرياته وخصوصياته.. إن النظام قادر بإمكانياته الهائلة وأجهزته الخفية والمذهلة قادر على حماية نفسه.. لكن من يحمى المواطن ويرد عنه ما يهدد سلامته؟.. من يحميه من مراقبة تليفونه.. وتلفيق القضايا المخزية ضده.. وتشويه سمعته.. وتحطيم كرامته بواسطة من نقول عندما يخطرون على بالنا: سلام قولا من رب رحيم.

«لقد كنت فى اليمن فى الأسبوع الماضى.. وعدت وأنا أحلم بكتابة كلمات جميلة عن شعب فى أعماقه وكلماته حضارة عريقة.. يسعى جاهدا لإزالة الغبار عنها.. وهو يقاوم التتار.. الذين يدفعونه إلى الانتحار.. لكنه يستخرج الأمل من الجبال.. ويستبدل الأوهام بالأحلام.. ويعرف فضيلة الوفاء للشهداء.. والدماء.. الدماء التى قدمتها مصر على أرضه وحافظت بها على عرضه.

«كنت أحلم بكتابة كلمات جميلة عن شعب عنيد.. صبور.. جسور.. لا يمل الوقوف فى حضرة مصر.. ويتمنى البقاء فى عينيها.. والسياحة فى حنجرتها.. لكن.. من أين تأتى الكلمات الجميلة وهناك من لا يكف عن قهرنا بالقبح. وأكلنا بالملح.. لا يكف عن التشهير بنا بالجنس.. والبوكس.

«إن قضايا الآداب ليست لعبة من ألعاب الأتارى يلعبها ضابط بوليس يتصور نفسه ديكا.. أو نبيا.. ليست علبة كبريت يشعل بها النيران كالأطفال فى الأعراض.. ثم يغذى النيران بورق الصحف وأغلفة المجلات.. ثم بعد أن يحترق الضحايا ويصبحوا فحما ورمادا وسوادا وهبابا يقول لهم: عفوا.. لا تؤاخذونا فقد كان ما جرى قضاء وقدرا.. سامحونا فالأدلة لا تكفى.. والشبهات ورطتنا فى الاتهامات.. والعجلة من الشيطان.

«وساعتها لا تنفع كل أحكام البراءة فى كل محاكم الدنيا.. فالموت بالتشهير لا يعوضه كل ما فى حيثيات البراءة من فصاحة وصراحة.. وبلاغة وتعبير.

«إن معظم قضايا الآداب.. براءة.. لأن السادة «الأنبياء» فى بوليس الآداب يتعجلون القضايا.. ولا يستوعبون القانون الذى درسوه فى كلية الشرطة.. والذى يشترط التلبس.. ووجود أحراز من نوع خاص جدا.. بل إنهم لم يتعلموا من أفلام السينما التى صورت مشاهد القبض فى قضايا الآداب مئات المرات وبنفس التفاصيل والإجراءات.. وفى هذه المشاهد المكررة يقتحم الضابط الشقة ويدخلون غرف النوم ليجدوا النساء والرجال عرايا فيقبضون عليهم كما هم.. ويلفونهم بالملايات والبطاطين ويحرزون ملابسهم وعرقهم وأنفاسهم.

«لكن.. ضباط الآداب لا يتذكرون القانون غالبا.. ولا يشاهدون السينما غالبا.. ويقبضون على المتهمات فى بيوتهن.. ويكتفون بالتسجيلات التليفونية.. والمعروف أن التسجيلات التليفونية هى بداية الخيط وليست نهايته.. ويمكن تأويل التسجيلات على طريقة مساطيل البانجو.. فلو قالت امرأة فى التليفون: أنا مصرة على أن

يكون الفستان «أخضر»، فهذا معناه أنها تريد أن تقبض بالدولار.. ولو قالت أنها تحب جمال عبد الناصر.. فهذا معناه أن الشبكة فى مدينة نصر.. ولو قالت أنها ستملأ سيارتها بالبنزين، فهذا معناه أن الزبون ثرى عربى من بلاد النفط.

«حتى ولو كان الكلام واضحا وصريحا فإنه لا يكفى لثبوت الجريمة.. لا يكفى أن يتصل ضابط الآداب بمحررى الحوادث ليشعلوا نيران الفضيحة فى الصحف.. ليستغلوا الصحافة فى القتل.. ثم يوجهون لها الاتهامات بخراب البيوت واغتيال الأبرياء.

«وفى كثير من الأحيان يضغط ضباط الآداب على المتهمات لتوقيع الاعترافات.. والضغط يزداد كلما كانت المتهمة شخصية معروفة.. ممثلة مثلا.. والضغط قد يكون نوعا من السب المباشر.. يمكن أن يكون نوعا من قلة الأدب.. كما حدث فى القضية الأخيرة عندما وضع ضابط الآداب المتهمات – وكن ممثلات – فى الحجز مع نساء يحترفن الشذوذ والقسوة.. فتجد المتهمة نفسها وقد أهينت وتمزقت ثيابها وأصبحت فريسة لامرأة سحاقية.

«كيف نحافظ على الأدب بقلة الأدب؟.. كيف نصنع أدلة قضايا الآداب بالشذوذ؟.. ما الذى يريدونه بالضبط؟.. هل هو جهل وسخف أم تعمد وإصرار؟.. هل هى قضايا فعلا أم أنها أشياء أخرى؟

«لقد تعلمنا من القضايا التى انفجرت واشتعلت ثم هدأت وانطفأت أن بعضها ليس لوجه الله والفضيلة وإنما لوجوه أخرى سياسية.. فى القضية المعروفة باسم قضية «ميمى شكيب» التى لا تزال فى الذاكرة رغم مرور أكثر من ربع قرن عليها عرفنا أن الهدف منها كان توجيه لطمة قوية لشخصية سياسية عربية.. وتحت الأقدام دهست قائمة طويلة من الفنانات.. وجدن أنفسهن فى الوحل.. وكان المبرر أن كل شىء يهون فى سبيل الوطن.. أى وطن هذا الذى يفضح نجماته ويمسح بهن البلاط؟.. إن الوطن يجب أن يحب أبناءه حتى يحبوه.. يجب أن يحمى شرفهم حتى يموتوا فى سبيله.. والوطن الذى يطبل لا يقبض على أبنائه لأنهم يرقصون.. والوطن الذى يستخدم الدعارة فى السياسة هو المطلوب أولا فى بوليس الآداب.

«إن الوطن ليس قسم بوليس كبيرا علينا أن نقف فى الطابور كل يوم لكى نثبت أننا لا نقرب السياسة.. ولا نستخدم أقلام الرصاص.. ونمشى بجوار الحائط.. ولا نغضب من الفساد.. ولا يزعجنا وجود اللصوص.. ونتبع تعليمات تنظيم الأسرة..

ويسعدنا بقاء السفير الإسرائيلى.. ونقبل كل ما تقوله الحكومة لنا.. وما تفعله بنا.. لا... الوطن هو حوار دائم.. ساخن.. بينى وبين الآخرين.. مساحة خضراء من الأمان فيه كل شىء بخير.. رغيف الخبز بخير.. الحرية بخير.. والحب بخير.

«ولست أتصور أن تسكت الحكومة وسمعة الناس تلطخ بهذه السهولة ووجه الفن يلطخ بهذه السهولة.. إن ذلك يعطى الفرصة لصحافة صفراء خارج الحدود وخارج سلطان النائب العام وحظر النشر لتصويرنا على أننا وطن فى ماخور.. وشعب يعيش فى عهر.. مع أننا نعيش فى فقر.. ونحلم بالانتماء للعصر.. ونطلب العون والمدد من أولياء الله الصالحين ونصلى بانتظام لرب العالمين.

«لقد قرأت كل الصحف العربية التى نشرت قضية الآداب الأخيرة فأحسست بأن كل طيور الرحمة والشفقة هربت مذعورة، وكأنها خافت على نفسها من البقاء فى بلد يصاب فيه بعض ضباط الشرطة بجنون العظمة.. وتحترق فيه أشياء كثيرة فى حروب خفية فى السلطة الواحدة.. والحكومة الواحدة.. وفى هذه الحروب كل شىء مباح حتى الاغتيال المعنوى.. وكل إنسان مجرم حتى يثبت العكس.. وكل امرأة هى سيئة السمعة حتى تبرئها المحكمة.. ولا أحد يعاقب إذا أخطأ.. لا أحد يعاقب لو تسرع وقاد سيارته الرسمية فى الممنوع.. فسيارات الشرطة والحكومة لا تلصق على زجاجها المخالفات.

«وقد أسعدنى قرار النائب العام بحظر النشر فى هذه القضية بالذات.. إننى مع الحرية إلى أقصى حد.. فالحرية هى الدش الذى أدخل تحته كل صباح لأنفض عن نفسى غبار التزمت والفاشية.. والحرية هى السمكة التى أخرجها من علبة السردين لأعيدها إلى ماء البحر العريض.. لكن التشهير بسمعة الناس ليس حرية.. واتهام شخص فى شرفه قبل الحكم عليه جريمة يجب أن نرفضها جميعا.. بل يجب أن نحاكم من ارتكبها.. ضابط البوليس الذى لفقها.. والمسئول الذى سربها.. وأية قضية تنتهى بالبراءة لابد من تعويض أصحابها بملايين الجنيهات يدفعها الذين فبركوها.. فإذا كنا نجبر الصحافة على التعويض فى قضايا النشر فلماذا لا نفعل الشىء نفسه مع الشرطة فى قضايا الآداب؟

«إن الصحافة يمكن أن تقع فى خطأ التشهير بسمعة شخص.. لكن بوليس الآداب كثيرا ما يقع فى كارثة التشهير بسمعة الوطن كله.

«إننا نريد وطنا نعرف كيف نعيش فيه نحبه ويحبنا.. نطمئن إليه ونموت فى سبيله.. نحترم وجوده ولا يجرح إحساسنا».

انتهى.

***

وهكذا بدت حكومة الجنزورى عاجزة عن تحقيق الأمن فى حوادث فندق أوروبا.. والمتحف المصرى فى ميدان التحرير.. والبر الغربى فى الأقصر.. وعاجزة عن الحفاظ على سمعة الناس وشرفهم فى تلفيق قضايا الآداب.. ثم أضيف لذلك.. اعتقال واحد من الفنانين التشكيليين هو عز الدين نجيب الذى هاجمت الحكومة أيضاً لأنها اعتقلته.. وقلت:

«إذا كان عصرنا ليس جميلا فكيف تريدوننا أن نكتب كلاما جميلا.. إذا كانت الكتابة فى هذا العصر هى غوص فى رمال متحركة ورقص على نحاس ساخن فى لون الجمر الأحمر فكيف نوزع عليكم الزهور والقبلات.

لقد عاد فى عصر الدكتور كمال الجنزورى زوار الفجر وقُبض على الفنان التشكيلى عز الدين نجيب.. حملوه إلى مباحث أمن الدولة.. ومنها إلى نيابة أمن الدولة.. فسجن طرة.. ليحبسوه.. ثم ليجددوا حبسه فى سرعة مذهلة لا تعرفها البيروقراطية المصرية العتيقة إلا إذا كان الأمر ضد مصلحة المواطن.

«وهذه ليست المرة الأولى التى يسدون فيها ثقوب الحرية أمام عز الدين نجيب.. فهو ليس من المبدعين الذين يأكلون أوراق الورد ويشربون لبن العصفور.. وإنما هو ينام غالبا فى أحضان السياف مسرور.. وتهمته هذه المرة أنه يحرض على مقاومة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر.. وقيل أنهم وجدوا منشورا فى مرسمه.. وقد أنكر ذلك.. ويجب أن نصدقه.. فهو مثقف له موقف.. يتمتع بالشجاعة.. ولا ينكر ما يفعل.. ثم إنه كان على سفر طوال فترة ليست قليلة سبقت القبض عليه.. وجواز سفره يشهد على ذلك.. ولو أراد أن يقول رأيه فى هذا القانون لوجد صحفا تنشره كما فعلت مع غيره.

«إن الأمر مكيدة دبرها بعض «العملاء» الصغار الذين قاوم عز الدين نجيب فسادهم فى وكالة «الغورى».. لكن كلمة هؤلاء العملاء أشد صدقا من كل ما يمكن أن يقسم عليه المبدعون وعلى رأسهم نجيب محفوظ.. فالمخبرون فى قطاع الثقافة

(وفى هذه الحكومة) أهم من مليون نجيب محفوظ.

«والمذهل أن كل الفلاحين الذين قبض عليهم بتهمة مقاومة هذا القانون أفرجوا عنهم.. ولم يبق سوى عز الدين نجيب الذى قرروا - على ما يبدو - أن يكون رأس الذئب الطائر الذى يعلم أصحاب الرأى فضيلة السكوت.. ليصبحوا شياطين مصابة بالخرس والعمى والطرش والشلل أيضا.

«والمذهل كذلك أن البلطجية والمخبرين الذين دبروا المكيدة لعز الدين نجيب يتمتعون بالحرية بينما هو فى محبسه الذى انتظر فيه طويلا حتى حصل على ثياب نظيفة وأدويته التى يحتاج إليها.. ثم تجدنا نملك الشجاعة لنقول أننا نحارب البلطجية.. هذه ليست شجاعة وإنما وقاحة.. ولكن المبرر الوحيد لهذا التناقض هو أن نسكت جميعا ونؤمن بالقناعة.

«لقد صار الحزن فى هذا الوطن يقاس بالأمتار.. وذبلت فيه القصائد واللوحات والأشعار.. ونخاف أن يأتى علينا يوم لا نرى فيها الشمس فى وضح النهار.

«أفرجوا عن عز الدين نجيب ودعوه ينضم إلينا فى مواجهة الضغوط الشرسة التى تأتى علينا من إسرائيل والولايات المتحدة والموساد.. فالوطن فى حاجة لنا جميعا فى هذه الفترة الحرجة التى يضربنا فيها الإعصار.. نحن فى حاجة إلى كل الأحرار.. حتى لا يعلق على هذا الوطن لافتة «للإيجار».

***

فى تلك الفترة كانت حكومة الجنزورى قد أثبتت فشلها فى كل شىء.. وكانت عاجزة عن التصرف فى كل شىء.. لكن بدلا من أن تسعى للخروج من الكهف الذى حبست نفسها فيه راحت تطارد كل من ينتقدها ويختلف معها.. وكانت القضايا التى أشرت إليها من تطرف وإرهاب ودعارة ملفقة وسياسة ملفقة واعتقالات هى أدلة العجز والفشل.. لكن كان ما كتبته فيها هو أقصر الطرق للمواجهة الكبرى التى جرت وجها لوجه بينى وبين الجنزورى أمام شهود على أعلى مستوى.. وكانت هذه المواجهة حديث الوطن كله.

حوار ساخن شهدته الصحافة..
ولم تنشره

لم أكن أعرف وأنا أدخل مبنى مجلس الوزراء يوم الثلاثاء ٢ ديسمبر ١٩٩٧ أنها ستكون المرة الأخيرة التى سأدخله فى ظل وجود الجنزورى.

ولم أكن أعرف وأنا أصعد درجات سلالم المبنى الرخامية وأحيى زملائى من مندوبى الصحف الذين يغطون أنباء المجلس أننى بعد ساعات قليلة سأصبح خبرا يتناقلونه ويسردون تفاصيله دون أن يتاح لهم - فى ظل الإرهاب الذى فرضه على الصحافة رئيس الوزراء - نشره.

ولم أكن أعرف وأنا أجلس فى صالون جانبى مع رؤساء تحرير الصحف المصرية نحتسى القهوة والشاى ونتحدث فى تداعيات مجزرة الأقصر أنهم سيكونون شهودا على واقعة مواجهة حادة بينى وبين الجنزورى.

كانت مقاعد مائدة الاجتماعات الطويلة فى المجلس لا تكفى لعدد رؤساء التحرير الذين حضروا اللقاء.. وخاصة أن رئيس الوزراء نصح هذه المرة بإضافة رؤساء تحرير الصحف المستقلة والصحف القبرصية والصحف الصغيرة، لأنه فى حاجة لدعم كل الصحف مهما كان حجمها ولونها وتأثيرها خاصة فى هذه الظروف الصعبة التى تمر بها الحكومة بعد المجزرة.. وفى ظل صراعات لم تعد مكتومة بين الجنزورى والوزراء وبعد الشعور العام بأن الحكومة قد عادت لأساليب الاعتقال وتلفيق قضايا الآداب.

وفى الصالون الذى يمكن أن يكون مزروعا بما يسجل الهمس والغمز كان الغضب مما يجرى أكبر من الخوف مما تسجله الأشرطة والكاميرات.

كان هناك من وافقنى على أن المسئولين فى مصر أصبحوا مثل الأرخبيل.. أى

الجزر المتناثرة.. المتنافرة.. أو أصبحوا مثل دويلات أو دوقيات متحاربة.. متصارعة.. تعطى نصف وقتها للهجوم على الآخرين.. وتعطى النصف الآخر للدفاع عن نفسها.. ولا وقت لديها للقيام بمهامها.

وكان هناك من همس فى أذنى - قد فرضت الملاحظة نفسها - أن هناك سوء حظ يصاحب خطوات الجنزورى.. فالإرهاب عاد أكثر شراسة.. والسياحة ضربت.. والبترول انهارت أسعاره.. «حتى النمور الآسيوية تحولت بعد زيارته لها إلى فئران مذعورة».

ولم يمنع الموقف وجود هامس آخر.. خفيف الظل - كعادة المصريين فى الأزمات - أن يتساءل عن نوع صبغة الشعر الحمراء التى يستخدمها رئيس الحكومة.. وهل رفض باقى الوزراء أن يستعملوها هو السبب فى صراعه معهم؟.. وأظن أننى لم أكن فى حالة تسمح بتقبل الملاحظة.. خفيفة الظل.

ودخلنا قاعة الاجتماعات.. وعلى ما أتذكر.. كان أمامى محفوظ الأنصارى رئيس تحرير جريدة «الجمهورية» فى ذلك الوقت ورئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط فيما بعد.. وصلاح منتصر الكاتب المعروف الذى أصبحت فيما بعد جارى فى «الأهرام».. وكان إلى يمينى عبدالعال الباقورى رئيس تحرير «الأهالى» فى ذلك الوقت.. وإلى يسارى جلال دويدار رئيس تحرير «الأخبار».. وكان الجنزورى على رأس المائدة.. وبالقرب منه جلس وزير الإعلام صفوت الشريف.. ووزير مجلس الوزراء طلعت حماد.

وبدأ الجنزورى يتكلم..

***

عندما عدت إلى أرشيفى لمراجعة ما كتبته فى عدد روز اليوسف الصادر يوم ٨ أغسطس ١٩٩٧ وجدت أننى قدمت ما كتبت بعبارات كنت مضطرا فيها للأسف لتعديد فضائل الحوار فى وطن لا تطيق الحكومة فيه الحوار..

قلت:

«الإنسان هو الذى يصنع قوالبه.. وليست القوالب هى التى تصنع الإنسان.. وحتى لا يتجمد الإنسان فى قالب واحد فإنه يلجأ إلى الحوار.. الحوار هو كلمة السر التى تفتح العقول والأبواب.. ومنافذ الخروج من الأزمات.

«بهذا التصور استجبت لدعوة رئيس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى يوم الثلاثاء ٢ ديسمبر ١٩٩٧ مع كل رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والمستقلة.. وتفاءلت لأن الحكومة أخيرا يمكن أن تسمع صوتا غير صوتها.. ويمكن أن تستجيب لرأى غير رأيها.. ويمكن أن تستوعب عزفا غير عزفها.. ذلك العزف الذى يرتبط تاريخيا بالآلات ذات الوتر الواحد وبالأدوار الشرقية التى تعتمد على تكرار النغمة الواحدة بشكل دورى.. وخاصة أننا بعد مجزرة الأقصر أحسسنا أننا جميعا فى مركب واحد.. مهدد من قرصان شرس لا يريد أن يسرق قوت أولادنا فقط وإنما يريد أن يحرقنا ويطعمنا لأسماك القرش المفترسة أيضاً.

«لكن ما جرى على مائدة الدكتور الجنزورى لم يصل بنا إلى هذا الطموح.. ولم يقترب بنا إلى شاطىء الأخذ والرد والعطاء.. وإنما أوقعنا جميعا فى دوامات الغضب.. وسوء الفهم.. وإن شعر البعض أن العاصفة انتهت بأننا فى مركب واحد.

***

راح الجنزورى يشرح الحادث الذى وقع فى الدير البحرى فى البر الغربى للأقصر.. أين كان السياح.. من أين خرجت عناصر الإرهاب.. وكيف قاومتهم الشرطة.. واستمرت رواية الجنزورى أكثر من نصف ساعة.. وكان مثيرا للدهشة أن يتحدث الرجل على هذا النحو مع أنه لم يكن هناك.. كان يتحدث كأنه شاهد عيان.. لا مسئول قرأ التقارير.. أو سمع من مساعديه.. وهى موهبة يتمتع بها الجنزورى.. القدرة الفائقة على الكلام بحماس ويقين تشعر معهما أن الرجل يملك دائما ناصية الحقيقة.

ولا جدال أن جزءا من حماس الناس له فى البداية أنه يجيد الكلام ويجيد التعبير عن نفسه بأسلوب يجذب من يسمعه.. وخاصة أنه جاء بعد رئيس وزراء لم يكن الكلام صنعته هو الدكتور عاطف صدقى الذى كان يوصف بالرجل الصامت.. وعندما كان الدكتور عاطف صدقى يتكلم فإنه غالبا ما يجد نفسه فى حرج أو مشكلة.. لقد كانت هناك قضية شهيرة كشفت روز اليوسف أسرارها فى فبراير ١٩٩٣ تلك التى عرفت بقضية لوسى أرتين وهى القضية التى راح ضحيتها مساعد رئيس الجمهورية وزير الدفاع الأسبق عبدالحليم أبو غزالة وبعض قيادات الداخلية.. وجرى استجواب ساخن فى مجلس الشعب حولها.. وصف بالاستجواب «كامل العدد».. فقد حضره كل النواب فى سابقة لم تتكرر.. وفى هذا الاستجواب قال عاطف صدقى عبارته الشهيرة الساخرة: «واحد بيبوس واحدة تحت السلم.. وأنا

مالى كحكومة».. وكان يقصد فضيحة أخرى لسيدة أخرى عرفت بفاتنة قويسنا.

كان الجنزورى يجيد - على عكس سلفه - الكلام.. وكان يشعر بالزهو وهو يذكر عشرات الأرقام والإحصائيات دون أن يرجع للأوراق.. بما فى ذلك بيان الحكومة.. لكن كان كثير من البيانات التى يرتجلها يعاد تصحيحها بعد أن تصل إلى الصحف.. كما لاحظ الذين تضعهم الظروف أمامه كثيرا أنه يكرر ما يقوله.. وكأنه يحفظ نصا يبهر من يسمعه لأول مرة.. لكن مع تكراره لابد من تسرب الملل.

تحدث الجنزورى طويلاً عن تفاصيل حادث الأقصر.. ليصل فى النهاية إلى أن الإرهابيين قتلوا برصاص الشرطة ولم ينتحروا برصاصهم.. وكان انتحارهم أم قتلهم هو لغز شهير بين الناس بعد الحادث.. وأراد الجنزورى أن يحسم الحل بقرار منه دون أن يعرف كيف يرد على تقرير الطب الشرعى الذى كان يميل أكثر إلى أن الإرهابيين انتحروا.. ولم أشأ أن أقاطعه.. أو أتدخل بالرد عليه.. فاللغز فى النهاية لن يستمر.

ولم يتردد الجنزورى فى الإشارة إلى أن مصر مستهدفة من قوى.. وأن هناك من القوى الخارجية من يسعى إلى «كعبلتها» وهى تخرج من عنق الزجاجة.. وهو ماقلته فى روز اليوسف قبل أسبوعين من هذا اللقاء.. قلت: إنهم يريدون مصر مثل قطعة «فلين» على سطح الماء أو على سطح الحياة.. لا يريدونها أن تغرق وإلا غرقت معها المنطقة.. ولا يريدونها أن ترسو على بر حتى لا تزدهر وتتجاوزهم وتقود المنطقة بعيداً عنهم وبعيدا عن سيطرتهم ونفوذهم.. لا يريدونها ميتة.. ولا منتعشة.. يريدونها حية ولكن هزيلة وضعيفة وتابعة.

وكرر الجنزورى ما سبق أن قاله عشرات المرات عن المشاريع القومية العملاقة.. التى ستخرج بمصر من الوادى الضيق إلى الصحراء الرحبة.. وستصعد بها من مستوى الدول منخفضة الدخل إلى مستوى الدول متوسطة الدخل.. ولم يقل الجنزورى شيئا عن هذه السياسة الحكومية الاقتصادية المضطربة حول دخول الدولة فى مشاريع اقتصادية بهذا الحجم وبهذه المخاطر.. وفى الوقت نفسه نجدها تبيع الشركات العامة.. فلو كنا نريد الخصخصة فلماذا ندخل فى مشاريع جديدة تسيطر عليها الدولة؟.. وإذا كانت الدولة تهوى التدخل إلى هذا الحد فلماذا تبيع شركاتها الأصغر من هذه المشاريع؟

ثم والأهم إذا كانت الحكومة قد استمرت لمدة ١٠ سنوات تضغط الإنفاق العام

وتخفض الدعم لأقل حد وتضغط على المواطنين لزيادة دخولها من الضرائب فلماذا تنفق كل هذه المليارات فى هذه المشاريع؟

ثم أليست زيادة الإنفاق العام على هذه المشاريع - التى تستورد معداتها العملاقة من الخارج - فيها زيادة فى حجم الاستيراد وزيادة فى حجم الطلب على الدولار؟.. وفى ظل نقص الموارد من العملات الصعبة بسبب ضرب السياحة وانخفاض سعر البترول وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج أليس زيادة الطلب على الدولار سيؤدى إلى زيادة سعره الذى ظل مستقرا لسنوات طويلة؟.. ومع زيادة سعر الدولار فى بلد بتستورد معظم ما يحتاجه من الخارج ألا يؤدى ذلك إلى زيادة الأسعار وانخفاض أكثر فى مستوى المعيشة؟.

لكن.. من كان يجرؤ على أن يناقش هذا الرجل فى سياساته الاقتصادية المضطربة؟.. من الذى يجرؤ أن يتكلم أو يكتب أو يناقش دون أن يتعرض للبطش والعقاب؟

***

كان الكل يسمع والجنزورى يتكلم دون أن نعرف الهدف الذى يريد أن يصل إليه.. وبعد حوالى الساعة عرفنا الهدف.. وهو أن نتجاوز مجزرة الأقصر.. وألا نعطيها فيما نكتب أكثر مما تحتمل فى رأيه.. وهى أنها مجرد حادث سببه التقصير الأمنى الذى تم تداركه وعلاجه بخروج وزير الداخلية وتغيير قيادات الأمن فى الأقصر وتقديمهم للمحاكمة.. ولا مبرر للتهويل.. والحكومة من جانبها قد رفضت التهوين.

وطلب الجنزورى من الصحافة أن تمنح الحكومة مهلة ثلاثة شهور لتستوعب ما حدث.. وهى نفسها المهلة التى منحتها الحكومة لأصحاب الفنادق والمنشآت السياحية ليدفعوا ديونهم بعد أن خربت مجزرة الأقصر البيوت.

***

وطلبت أن أتكلم.

لم أكن أنا أول من طلب الكلمة.. كان هناك قبلى كثيرون.. تحدثوا عن تنمية الصعيد.. وغياب المشاركة الشعبية.. وسألوا عن المشاريع العملاقة.. وأيدوا فكرة المؤامرة الخارجية على مصر.. وفسروا حادث الأقصر على أنه كان بسبب رفض

مصر الاشتراك فى مؤتمر الشرق الأوسط فى الدوحة.. وكان معظم من تكلموا قد قدموا ما قالوه بإشارة غير خافية برئيس الوزراء الذى شرفهم بالحوار معه.. وهو ما رسم ابتسامة على وجه الجنزورى.. سرعان ما فقدها عندما بدأت أتكلم.

قلت:

«إننا فى الصحافة لا مانع لدينا أن نعطى الحكومة فرصة ثلاثة شهور كما طلبت.. بل نحن على أتم استعداد لأن تكون الفرصة ستة شهور.. وعلى أتم استعداد أن نساهم فى تجميل الحكومة خلال هذه الفترة ووضع المكياج على وجهها وتصرفاتها.. كل ذلك وغيره ممكن.. لكن بشرط أن تتعلم الحكومة من أخطائها...

وقبل أن أشرح ما قصدت.. وقبل أن أكمل تفسير وجهة نظرى... فوجئت ببركان من الغضب ينفجر.. فوجئت بالجنزورى يخرج عن طبيعته التى نعرفها على الأقل عنه.. وصرخ فى وجهى:

«أنت تتحدث لرئيس وزراء مصر.. أنت تتحدث لرئيس حكومة مصر.. حكومة؟.. حكومة إيه التى لا تتعلم.. ماالذى تقول.. أنت.. أنت.. ما هذا.. أنا رئيس وزراء مصر.. كيف تقول لى أننى لا أتعلم..

وتكهرب الجو.. وساد الصمت اللقاء.. وبدا أن الرجل كان متربصا لى بالغضب والانفعال.. ينتظرنى عند أول كلمة أقولها.. أو هو «شايل منى» على حد تعبير كاتب شهير كان يجلس أمامى فى اللقاء.. وفيما بعد أيقنت أن مقالاتى الأخيرة هى التى شحنته على هذا النحو.. كما أننى تصورت أن الوقت ضيق والظرف لا يسمح بمقدمات مملة من الإشادة والإعجاب.. وفيما بعد تساءلت بينى وبين نفسى.. كيف يصرخ رئيس الحكومة فى وجه كاتب وصحفى دعاه ليقول رأيه؟.. كيف لا يحتمل الجنزورى – الذى يصف نفسه بأنه سياسى محنك منذ أن كان طفلا – مناقشة لم تبدأ؟.. كيف يتصرف معنا على هذا النحو وكأننا مجرد موظفين فى مكتبه نقدم له «البوستة» ليوقعها؟

وفكرت فى الانسحاب ردا على إهانة شعرت بها.. لكننى لم أشأ أن أوصف بالجبن وعدم القدرة على المواجهة.

وفكرت فى الاعتذار عن مواصلة كلمتى احتجاجا.. لكننى خشيت أن يفهم الاعتذار على أنه اعتذار على خطأ لم أرتكبه.

وفى أقل من ثانية كان على أن أقرر ما الذى على أن أفعله.. هل أزيد البنزين على النيران المشتعلة.. وليكن ما يكون.. هل أغير ما أردت أن أقول تجنبا لكارثة متوقعة.. لكن.. لو فعلت ذلك ألن أفقد احترامى لنفسى.. ويمكن أن أموت كمدا قبل أن أموت احتراقا.. وتشهيرا؟

هى لحظة اختبار حاسمة.. فاصلة لكل ما عن أن الكتابة مشى على الشوك.. وأنها لعبة خطرة مع الموت.. وأنها إحدى طرق الشهادة.. ثم رنت فى أذنى عبارة السيد المسيح الخالدة: ماذا ينفع الإنسان لو كسب الدنيا وخسر نفسه؟.. إن كلماتنا لا يجوز أن تبقى فى لحظات المواجهة كصورة فى «برواز».. معلقة من رقبتها على حائط متحف.. تنتظر أفواج القراء للفرجة عليها أو لرميها باللعنات.

وسمعت شجاعتى تقرع جرس الإنذار فى داخلى.. فتمالكت نفسى.. وركضت نحو الحرية.. مستجيبا لغريزة الخيول التى تحرضنى على الانطلاق فى البرارى المفتوحة.. كاسرا القفص الحديدى الذى وجدت نفسى فيه.

– إننى لم أتجاوز حدودى فى الكلام.. بل إننى حتى لم أبدأ الكلام.. ومع كل الاحترام لمقام رئيس وزراء مصر فإن لكل مهنة أسلوبها فى التعبير.. والصحفى فى لغته يميل إلى التشبيهات مهما كانت.. وأنا مصر على أن أشرح وأكمل ما أردت أن أقول.. ولهذا جئنا.. لقد جئنا لنقول بعد أن سمعنا.. هذا شرط الحوار.. الأخذ والعطاء.. تبادل الآراء.. ولو فقد الحوار هذا الشرط فإن الحوار يعد مجرد بيان من طرف واحد.. كان يمكن أن يرسله مكتوبا إلى الصحف لنقرأه فيها دون مشقة أو عناء.

وقلت:

– إننى أحافظ على لغة وأصول الحوار.. وقد قصدت الصحافة للحكومة لا يجب أن يخفى قبح تكرار نفس أخطاء الحكومة بنفس الأسلوب.. إن المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين.. لكن الحكومة تلدغ من نفس الجحر ألف مرة.

وضربت مثلا بإرهابى حادث فندق سميراميس الذى وصفته الحكومة بأنه مجنون وتصرفت معه على هذا النحو متصورة أن الجنون يحافظ لها على تدفق السياح وغير متصورة أن فى بلادنا من يتابع ويرصد ويرسل لبلاده الحقيقة فى تقارير.. وقد غضبت منا الحكومة عندما قلنا أنه ليس مجنونا.. واستجبنا لها وسكتنا استجابة لفرصة سابقة طلبتها حتى تحل مشاكلها مع الإرهاب.. ولو كانت الحكومة

قد أرادت هذا الشخص مجنونا لدواعى السياحة والمكياج فإنها قد أخطأت عندما صدقت أنه مجنون.. فلم تحاكمه وإنما أودعته مستشفى الأمراض العقلية وهو ما سهل هروبه وارتكابه لحادث أمام المتحف المصرى فى ميدان التحرير.

وضربت مثلا آخر بما جرى فى فندق «أوروبا» فى شارع «الأهرام».. وكيف وصفناه بالتقصير الأمنى.. كيف طالبنا بمحاسبة وزير الداخلية اللواء حسن الألفى.. وكيف رد رجاله وأجهزته علينا بعنف وقهر وتشهير.. وكان أن استمر فى موقعه دون حساب إلى أن جرى ما كان فى الأقصر.

وتدخل صفوت الشريف وزير الإعلام فى الحوار ملطفا من التهاباته.. وقال:

- إننى لا أقصد بالحكومة فى كلامى شخص رئيس الوزراء.. وإنما أقصد الحكومة بمعناها الواسع.. ككيان معنوى.. فلو أخطأ مهندس التنظيم فى حى من الأحياء قيل أن الحكومة أخطأت.. ولو تجاوز عسكرى مرور يقف فى شارع قيل أن الحكومة تجاوزت.

وهدأ غضب رئيس الوزراء قليلا بعد أن أدرك أنه تسرع فى رد فعله الحاد الذى لم يكن هناك ما يبرره.. وقال:

- ألم تتعلم الحكومة بعد قضية نصر أبو زيد وسارعت بإصدار قانون «الحسبة» ؟.

قلت:

- نعم.. ولكن بعد أن سعت الصحافة إلى ذلك بالضغوط الشديدة.. وبعد أن بح صوتها.. وبعد أن دفع المجتمع الثمن غاليا.. ولكن.. الأهم من ذلك بعد أن طالت قضايا الحسبة الوزراء أنفسهم والحكومة ذاتها.

ولم أشأ أن أستطرد أن الحكومة لا تتصرف إلا بعد أن يطولها الضرر.. بل إنها لا تعتقد بوجود الضرر إذا اشتكى منه الناس ولم يصل إليها هى.. إن ذلك حدث فى أخطر قضية واجهت المجتمع وهددت النظام.. قضية الإرهاب.. لقد كان بعض الوزراء يقولون لى: أنتم تبالغون فيما تكتبون عن هذه القضية.. المسألة أقل مما تصورون.. لكن ما أن أطلق عليهم الرصاص وكادوا أن يدفعوا حياتهم ثمنا حتى صدقوا وشاركونا فى مواجهة الإرهاب بأيديهم وقراراتهم بعد أن كانوا معنا بأضعف الإيمان.. بقلوبهم.

وقال الجنزورى مستطردا:

– الحكومة لم تتعلم من حادث «سميراميس».. ألم تحاكم الجانى؟

قلت:

– نعم.. ولكن بعد أن دفعنا الثمن مرتين.. وخسرنا عشرات المليارات من الجنيهات.. كنا نقدر على ألا ندفعها.

لكنه.. عاد للغضب من جديد.. وارتفعت حدة كلماته مرة أخرى وهو يقول وقد ضاق بالحوار على ما يبدو:

– أنا لا أطالب الصحافة بالكف عن النقد وكشف الفساد ولكنى أطالبها بتحرى الدقة ومراعاة الضمير.

بمناسبة الدقة والضمير:

– ألم تلفق الحكومة قضية الآداب الأخيرة؟

كنت أقصد القضية التى اتهمت فيها حنان ترك ووفاء عامر والتى هاجمت تصرفات الشرطة فيها.. وبعد ساعات كان النائب العام (المستشار رجاء العربى) يأمر بالإفراج عن المتهمات فيها ويأمر بإعادة التحقيقات من جديد.. وكان أن وجهت الحكومة اللوم لوزير الداخلية الذى سارع بطلب تقرير عنها أرسل لى نسخة منه حاول فيه تبرير تصرفات رجاله.. وفيما بعد حفظت القضية.. وكأنها لم تكن.. كذلك فإن التعليمات صدرت بالإفراج عن الفنان التشكيلى عز الدين نجيب بعد ساعات من نشر مقالتى عنه.

قال الجنزورى وقد فقد السيطرة على نفسه:

– لقد تدخلت فى قضية الآداب وأمرت بالإفراج عن أطرافها وحاسبت المسئولين عنها.

ولم أصدق ما سمعت.. بل لم أكتب فيما نشرت عن اللقاء ذلك إلا بعد أن نشره محفوظ الأنصارى فى مقاله الأسبوعى فى «الجمهورية» فى عدد يوم الخميس ٤ ديسمبر ١٩٩٧ .. وكان سر الدهشة هو: كيف تدخل رئيس الحكومة فى الإفراج عن متهمات فى قضية تحققها النيابة؟.. بأى صفة تدخل وهو يمثل السلطة التنفيذية فى أعمال السلطة القضائية؟.. أين احترام الدستور الذى يوجب الفصل بين السلطات.. وعدم تدخل سلطة فى أعمال سلطة أخرى إلا بالقانون؟

كانت سقطة وقع فيها الجنزورى.. سرعان ما راحت صحف المعارضة تحاسبه عليها.. وهو ما كتبه أيمن نور فى أكثر من مقال نشره فى صحيفة الوفد.. كما كان هذا الموضوع مثار مناقشات أخذت طابع الاحتجاج بين نواب البرلمان الذين يمثلون السلطة التشريعية.. كما كانت هذه السقطة أول دليل ينطق به الجنزورى بنفسه عن تدخله فى باقى السلطات.

***

كان الجنزورى قد تعرض فى كلمته التى سبقت حوارى الساخن معه لقضية كنت قد كتبت عنها فى روز اليوسف ونشرتها قبل ٧٢ ساعة فقط من اللقاء.. قضية الوزير السياسى والوزير البيروقراطى فى مصر.. وواضح أن وصفى لحكومته بأنها حكومة بيروقراطية لا حكومة سياسية قد ضايقه.. فراح يرد على.. وفتح هذه القضية.

كنت قد استندت فيما كتبت إلى رسالة الدكتوراة التى حصلت عليه الدكتورة مايسة الجمل عن «النخبة السياسية فى مصر – دراسة حالة للنخبة الوزارية».. وفيها انتهت الباحثة إلى عدة حقائق يصعب تجاوزها:

١ – إن النزاع أو التنافس بين الوزراء لا يكون عادة مرتبطا بمهامهم الوزارية أو بقضية توزيع الموارد على وزاراتهم وإنما يكون هذا النزاع راجعا بالأساس إلى محاولات وزراء تجنيد أتباعهم داخل السلطة التنفيذية أو التشريعية وبالتالى تعزيز شبكة قوتهم وسلطتهم.

٢– إن السبب الرئيسى لنشوء النزاعات بين أعضاء الحكومة الواحدة فى مصر يكون عادة لتحقيق مصلحة شخصية. أما النزاعات حول مسائل وقضايا سياسية فيبدو أنها قد غابت تماما عن دائرة الوزراء منذ أمد بعيد.

٣– إن نزاعات الوزراء فى مصر هى نزاعات موظفين داخل الجهاز البيروقراطى الذى جاءوا منه وليست نزاعات سياسية أو فكرية.. هى نزاعات شللية.. فالبقاء فى المنصب لا يحتاج سوى الطاعة والسلبية والطبيعة البيروقراطية أو حسب ما توصلت إليه مايسة الجمل: إن اختيار أعضاء الحكومة بدءا من رئيس الوزراء لا تحكمه مؤهلاتهم السياسية (إن وجدت) وإن شرعيتهم السياسية (إن وجدت) مستمدة من اختيار رئيس الجمهورية إياهم.. ولا تستند إلى أى نوع من التمثيل السياسى.. ونظرا لأن الحكومة فى مصر كيان غير منتخب فإن الشرعية أو السلطة التى يتمتع

بها أعضاؤها تماثل تلك التى يتمتع بها كبار الموظفين فى الجهاز الإدارى والبيروقراطى فى مصر.

وقد أضفت فى مقال نشر فى روز اليوسف فى أول ديسمبر ١٩٩٧ قبل ساعات من هذا اللقاء: إنه إذا كان الوزراء ورئيسهم فى مصر هم موظفون «فلماذا الصراع بينهم وكلهم «موظفون» فى «موظفون»؟.. لماذا الصراع وليست هناك فكرة سياسية أو مصلحة أيدلوجية يختلفون عليها؟.. لماذا الصراع بين فريق عتيق يرى فى نفسه القوة والخبرة وفريق صاعد يرى أن تكون له الغلبة والسطوة وهم جميعا معلقون بكلمة واحدة تخرج من فوق؟.. لماذا الصراع والضربات تحت الحزام فى وقت يكلفنا فيه الخطأ الواحد مليارات الدولارات.. مثل مجزرة الأقصر؟.. إننا لو أردنا الإنصاف والمصلحة العامة فعلينا إجراء تحقيق سياسى شامل عما فعله الوزراء قبل المجزرة بشهور فربما وضعنا فى قفص محاكمات التقصير الأمنى من هم خارج وزارة الداخلية وخارج قيادتها (وكنت أقصد مكتب رئيس الوزراء الذى ساهم فى إضعاف وزير الداخلية وجعله يتفرغ لمعاركه الشخصية مع صحيفة الشعب مهملا بذلك وظيفته الأساسية).

واستطردت: «إننى أعرف أننى لا أريح ولا أستريح وأننى أخالف الأعراف الوزارية.. لكن ماذا أفعل أمام مجزرة كالتى هزتنا فى الأقصر؟.. هل نسكت؟..هل نعود للنوم من جديد تحت اللحاف لنستيقظ على طوفان جديد؟.. إن أحداثا جسيمة وقعت وكانت فرصة لأن ننتفض ونتغير ولكن لا أحد التقط الإشارات.. وأصر الجميع على جريمة سحق عقولنا بأحذية قديمة.. ولعلنا نؤمن ونصدق ونستوعب أن الأحداث الجسيمة هى التى تعيد صياغة الأمم العظيمة».

***

لكن كان من رأى الجنزورى أن تقسيم الوزراء فى مصر بين وزراء سياسيين ووزراء بيروقراطيين هو تقسيم قديم عفى عليه الزمن.. وكان من رأيه أن كل وزير فى مصرالآ ن هو وزير سياسى.. لأنهم جميعا مهمومون بالحياة العامة ولهم رؤية ويعرفون التاريخ.. ويتكلمون فى السياسة.. وهو رأى لم أتقبله لأنه ينطبق على أى شخص غير سياسى مهموم بقضايا الوطن من مخرج سينمائى مثل يوسف شاهين إلى أصغر طالب يدرس فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.. الكلية التى تخرجت فيها.

قلت للجنزورى:

- إن وزراء مصر ليسوا سياسيين ... إنهم...

ومرة أخرى لم يعطنى الفرصة لأشرح ما أردت أن أقول.. وسيطر الغضب عليه كاملا مرة أخرى.. ووجدته يصرخ فى وجهى:

- يعنى إيه هذا الكلام...

شعر بإهانة لم أقصدها.. ولم يعطنى الوقت لأن أدلل على ما أقول.. إذا لم يكن التدليل من الواقع حتى لا أحرج أحدا فعلى الأقل من التاريخ القريب حتى تكون الحرية أكبر فى الشرح والتفسير.

فى رسالة الدكتورة مايسة الجمل:

«إن أحد الأساليب التجريبية لتمحيص فرضيتنا القائلة بهامشية النخبة السياسية المصرية فى عملية صنع السياسات وبأنها بيروقراطية أو تكنوقراطية أكثر من كونها نخبة سياسية هو دراسة بقاء أو استمرار كوادر النخبة الرسمية فى الحكومة فى ظل سياسات ذات توجهات متباينة ومختلفة.. وفى هذا الصدد نجد أن بعض الوزراء قد استمروا يشغلون مناصب داخل الحكومة منذ عام ١٩٥٢ (عام ثورة يوليو التى غيرت طبيعة النظام السياسى) وحتى السبعينيات (وقت رحيل عبد الناصر وانقلاب السادات على سياساته) على حين أن البعض الآخر الذى انضم إلى النخبة الوزارية فى السبعينيات (مثل سليمان متولى وصفوت الشريف وماهر أباظة وكمال الجنزورى نفسه) مازال يشغل مناصب وزارية حتى بداية التسعينيات (تاريخ الدراسة التى لم تتصور أن البعض استمر فى موقعه حتى نهاية التسعينيات).

«ومن المؤكد أنه لا يمكن لنخبة سياسية أن يكتب لها البقاء والاستمرار ولفترة تصل إلى نصف قرن تقريبا تعمل خلالها فى ظل توجهات على طرفى نقيض إلا إذا كانت تتصف بدرجة عالية من البيروقراطية والاحتراف.

«والأمثلة التى تؤكد ذلك كثيرة.. فقيادات التنظيم الطليعى فى الاتحاد الاشتراكى التى أوكل إليها جمال عبد الناصر مهمة ترسيخ عقيدة الاشتراكية لدى الجماهير كانت تشمل ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين وسيد مرعى وعزيز صدقى وعبد العزيز حجازى وحافظ غانم والنبوى إسماعيل.. وقد تولى هؤلاء جميعا مناصب سياسية فى عهد السادات وعملوا لخدمة سياسات كانت تتناقض مع تلك التى

دافعوا عنها فى الستينيات.

«فممدوح سالم عمل كوزير للداخلية فى عهد السادات ثم كنائب لرئيس الوزراء (٧١-٧٥) ثم عين بعد ذلك رئيسا للوزراء لمدة تزيد على ٣ سنوات (إبريل ٧٥ - أكتوبر ٧٨).. وتولى فؤاد محيى الدين وزارة الحكم المحلى والصحة وشئون مجلس الشعب تباعا (٧٣ - ٧٨) ثم عين نائبا لرئيس الوزراء (١٩٨٠) لكى يرأس بعد ذلك مجلس الوزراء (١٩٨٢).. وسيد مرعى كان وزيرا للزراعة واستصلاح الأراضى (٥٦-٦١) ثم عين فى مرحلة لاحقة نائبا لرئيس الوزراء بالإضافة لمنصبه الوزارى (٦٧-٧١) وتولى رئاسة مجلس الشعب (٧٤-٧٩).. كذلك الحال بالنسبة لعزيز صدقى الذى شغل منصب وزير الصناعة (٥٦-٦٥) ثم عاد وانضم إلى الوزارة فى عام ١٩٦٧ لكى يترأسها بعد ذلك فى عام ١٩٧٢.. أما عبد العزيز حجازى فقد عين وزيرا للخزانة (٦٨-٧٢) ثم تولى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حتى عام ١٩٧٤ حين أصبح رئيسا للوزراء.. وانضم حافظ غانم إلى الوزارة عام ١٩٦٨ وزيرا للسياحة ثم عين بعد ذلك وزيرا للتعليم العالى فى عام ١٩٧٥.. ثم عين وزيرا لشئون مجلس الوزراء حتى عام ١٩٧٨.. كما شغل النبوى إسماعيل منصب وزير الداخلية فى عهد السادات ابتداء من عام ١٩٧٧ حتى بعد اغتيال السادات بفترة قصيرة حين ترك منصبه عام ١٩٨٢».

***

سألنى الجنزورى وقد وصل غضبه إلى السماء:

- يعنى إيه وزير سياسى؟

فقلت وقد بدأت رنة العصبية تختلط بنغمة صوتى:

- الوزير السياسى هو الوزيرالذى يأتى هو وباقى أفراد حكومته من أحزاب - أو ائتلاف أحزاب - خاضت معركة انتخابات برلمانية وحصلت على أغلبية فى البرلمان تؤهلها لتشكيل الحكومة.

هنا امتزج غضب الجنزورى بالسخرية.. وتساءل:

- هو فيه... أحزاب؟

فقلت:

- يبقى مفيش وزير سياسى.. ولا رئيس حكومة سياسى.

والغريب أن الجنزورى - الذى قال فى لحظة غضب لم يتحكم فيها فى نفسه أنه لا يوجد فى مصر أحزاب - كان قد قابل ممثلين عن الأحزاب وراح يطالبهم بالتعاون مع حكومته فى هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد.. ولم أشأ أن أنشر هذا الجزء من الحوار حتى لا أسبب له حرجا سياسيا مع الأحزاب.. ولكنى نشرت تعليقا على هذه المناقشة: «إنها مناقشة علمية أتصور أنها مفيدة حتى لو بدت ساخنة بعض الشىء.. فالأفكار يجب الاستقرار عليها والمفاهيم والمصطلحات أيضا.. وهذه هى مهمة الحوار».. على أن الجنزورى لم يعتبر هذه المناقشة مناقشة علمية وإنما اعتبرها مناقشة عصبية.. بل أتصور أنه اعتبرها إهانة أن أصفه بوصفه الحقيقى وهو أنه رئيس وزراء بيروقراطى.. لا سياسى.. وإن كنت أعتقد أنه بعد خروجه بكلمة واحدة من فوق قد استوعب ما قلت.

***

وكان الجنزورى قد تعرض أيضا فى كلمته الافتتاحية التى سبقت الحوار معه للطبقة الوسطى فى مصر.. وقال: إن من حسن حظ الطبقات الفقيرة فى مصر أنها اقتربت من الطبقة الوسطى..وهى عبارة خاطئة.. فالذى حدث هو أن الطبقة الوسطى هى التى هبطت إلى الطبقات الفقيرة ولم تصعد الطبقات الفقيرة إليها بل ازدادت فقرا وسقطت إلى ما تحت خط الفقر.. إن الجنزورى كان يتحدث لرؤساء التحرير معتمدا على أدبهم فى عدم الاعتراض.. لكن مناقشة مثل هذه القضية المحورية الخطيرة لا يعد تجاوزا أو قلة أدب.

إن أرقام تقرير التنمية البشرية الذى خرج عن معهد التخطيط الذى يشرف عليه الجنزورى يؤكد على أن الطبقة الوسطى انكمش حجمها فى سنوات التحول لاقتصاد السوق بنسبة ١٠ ٪ على الأقل، بينما زادت نسبة من هم تحت خط الفقر إلى ٤٨ ٪ تقريبا وكما تركزت السلطة فى يد البعض تركزت الثروة فى يد البعض الآخر.. وأصبح التناقض الحاد بين الأغنياء والفقراء غير مبرر وغير مشروع.. لقد أصبح الشبع الكافر فى مواجهة الجوع الكافر.. وبين الاثنين أصبحت الطبقة الوسطى - وهى مستودع الحيوية الاجتماعية القادر على دفع موجات التقدم والتغيير والإبداع - «مضغوطة وعاجزة ومحاصرة.. وهو ما جعلها تتوقف عن الحركة وتفشل فى النهوض».

ولقد راحت الطبقة الوسطى تكافح من أجل عدم السقوط فى براثن الفقر.. فانشغلت بمتاعبها الاقتصادية وأزماتها المالية.. ونسيت الهموم العامة.. والمشاكل السياسية.. ثم وجدت نفسها مضطرة للتضحية ببعض ما تميزت به من قيم فى سبيل أن تتعايش مع الواقع المادى المؤلم.. وهذا هو سر الجرائم الغريبة التى ترتكبها والتى طالب الجنزورى فى هذا اللقاء بأن نخفف من نشرها.. وكأننا نحن الذين نخترعها.

ونسى الجنزورى بكل خبرته فى التخطيط أن الدول المتقدمة لم تتقدم إلا بنمو الطبقة الوسطى.. فحجم هذه الطبقة فى اليابان أكثر من ٩٠٪ وتمثل فى سويسرا أكثر من ٦٥٪.. والأجدر أن تقترب هذه الطبقة من الطبقة الغنية لا من الطبقات الفقيرة.. إن ذلك ضرورة حتى تتفرغ الطبقة الوسطى للإبداع العلمى والفنى والأدبى.. ولا تكون فريسة للفساد والانحراف وكذلك الانحلال.

ووجدها الجنزورى فرصة لأن يفتح النار على ما تنشره روز اليوسف من موضوعات يعتبرها البعض فى دائرة الإثارة.. وترك كل ما تطرح المجلة من قضايا سياسية جادة وجريئة لم يصل إليه غيرها، ويدخل من نقاط يعتبرها البعض نقاط ضعف.. وهو انهيار فى مستوى الحوار لم أتصور أن رجلا يصرخ قائلاً: «أنا رئيس وزراء مصر» يصل إليه؟

وكان الموضوع الذى تصور أنه سلاح يطعن به هو تحقيق صحفى من ملفات الشرطة التى تتبع حكومته عن الدعارة بين بنات الجامعة.. إنه غرور الموظف البيروقراطى الذى يدارى عيوبه وأخطاءه بكل ما هو مزيف.

وفيما بعد راحت حكومة الجنزورى تدفع البعض لإثارة قضية الصحافة الصفراء لتغطية انتقادات البعض لها.. وقد نجحت فى أن تغلق الصحف الجادة تحت هذه الدعوى وتركت الصحافة الصفراء.. وهى قصة مؤامرة كبرى شارك فيها بعض الصحفيين عن جهل أو عن عجز مهنى.. ودفعت المهنة ثمنها من حريتها واستقلالها.. ورجعت فى أيام ما قطعته فى سنوات.

وفى نهاية الجلسة التى لم تتكرر.. والتى انتهت بفشل الجنزورى فى وضع كل صحافة مصر تحت ضرسه بدعوى المصلحة العامة، تدخل «أولاد الحلال» لمد الجسور بيننا مرة أخرى.. وتصافحنا أنا وهو.. ولم ينس أن يقول لى ما سبق أن قاله كثيرا عن أننى كاتب وطنى شجاع.. لكن مشكلتى أننى لا أعبر عن أفكارى بالرقة والنعومة المناسبة.. لكنه فى الحقيقة لم ينس.. وراحت الدوائر تدور.. وتدور.

«التكويش على السلطة».. الطلقة الأولى والأخيرة

كانت التصريحات الأولى لخليفة الجنزورى فى رئاسة الوزراء الدكتور عاطف عبيد تؤكد على أنه لن يحتفظ بوزارات تحت تصرفه.. ولن يتدخل فى عمل وصلاحيات الوزراء.. وأن دوره سيكون أقرب للتنسيق.. وترجمة توجيهات رئيس الدولة إلى سياسات.. وسيعيد كل المجالس العليا التى كان يرأسها رئيس الوزراء إلى الوزراء.. باختصار.. سيعيد توزيع السلطة.. ولن يقبض أو يكوش عليها كما كان يفعل سلفه الذى قتلته شراهته الواضحة لجميع السلطات وكأنها فراشات.. دون أن يمارسها.. كان يحنطها.. فلا هو مارس.. ولا ترك غيره يمارس.. لا هو رحم.. ولا ترك رحمة الله تسود.

وقد كنت أول من انتقد بوضوح سياسة «التكويش» على السلطة التى كان الجنزورى مجنونا بها.. وتساءلت: هل هو رئيس وزراء سوبر؟.. وهل يقدر على أن يحتمل كل ما يضع على كاهله؟.. ونشرت المقال فى روز اليوسف.. فى عدد ١٦ فبراير ١٩٩٨ .. وبعد أقل من شهر تركت موقعى فى مسئولية تحرير المجلة.. وفى عدد ٢ مارس كتبت أكثر من مقال منها مقال بعنوان: «التكويش على السلطة ثانى مرة».. وبعد ساعات تركت موقعى.. وشعر الطاووس أنه انتصر عندما أخرس صوتا كان ينتقده لصالح هذا الوطن.

وبعد حوالى سنة ونصف السنة من السكوت على أخطائه وخطاياه بصورة عامة – باستثناء حالات نادرة – سقط الجنزورى.. وسارعت الأقلام لتحدد بسرعة – وعلى غير المعتاد فى حالة خروج رئيس الحكومة – أسباب السقوط.. فقد كان من السهل معرفتها وقد أعلنتها فى مقالاتى عنه ولقاءاتى به.. التكويش.. الصراع.. المركزية.. الغطرسة.. عدم فهم طبيعة النظام السياسى.. وعدم تصديق الدور المحدد لرئيس الحكومة.

لقد قبل الجنزورى تشكيل الحكومة دون تغيير الوجوه القديمة فيها معتقداً أنه سيتاح له فيما بعد أن يزيح من لا يريد.. ويأتى بمن يريد.. وعندما طلبوا منه إجراء تعديل كان الوحيد فى حكومته.. تقدم بقائمة طويلة تضم ١٨ اسما.. كان على رأسها:

١- صفوت الشريف وهو من مواليد الغربية فى عام ١٩٣٣ تولى وزارة الإعلام منذ عام ١٩٨٢.

٢- حسين كامل بهاء الدين وهو من مواليد الشرقية فى عام ١٩٣٢ تولى وزارة التربية والتعليم فى عام ١٩٩١.

٣- يوسف والى وهو من مواليد الفيوم فى عام ١٩٣٠ وهو نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة منذ عام ١٩٨٢.

٤- سليمان متولى وهو من مواليد المنوفية فى عام ١٩٢٧ وهو وزير لشئون مجلس الوزراء والحكم المحلى فى عام ١٩٧٨ ثم وزيرا للنقل والمواصلات والنقل البحرى فى عام ١٩٨٠.

٥- ماهر أباظة وهو من مواليد الشرقية فى عام ١٩٣٠ وأصبح وزيرا للكهرباء منذ عام ١٩٨٠.

٦- آمال عثمان وهى من مواليد القاهرة فى عام ١٩٣٤ وقد أصبحت وزيرة للتأمينات الاجتماعية فى عام ١٩٧٧.

٧- محمود شريف وهو من مواليد الدقهلية فى عام ١٩٣١ وقد أصبح وزيرا للإدارة المحلية فى عام ١٩٩١.

٨- فاروق حسنى وهو من مواليد الإسكندرية فى عام ١٩٣٨ وتولى وزارة الثقافة فى عام ١٩٨٧.

٩- فاروق سيف النصر.. وهو من مواليد عام ١٩٢٢ .. وتولى وزارة العدل.. فى عام ١٩٨٧.

ولكن الجنزورى لم ينجح فى أن يتخلص إلا من آمال عثمان التى جاءت السفيرة ميرفت التلاوى بدلا منها.. وأضاف الجنزورى لنفسه وزارة الحكم المحلى.. وأبعد محمود شريف إلى وزارة مخترعة هى وزارة تنمية القرى.. وخرجت من وزارته فى

التعديل الوزيرة نوال التطاوى التى كان السبب فى التخلص منها شركة زوجها محمد متولى قاسم التى زاد نشاطها فى البورصة بعد أن تولت زوجته الوزارة.. وكانت نوال التطاوى ممن اختارهم الجنزورى عند تشكيل الحكومة أول مرة.

وهكذا.. لم يحقق الجنزورى من ضغوطه لعمل التعديل ما كان يريد ويطمح.. بل إن صدمته فيما جرى جعلته أضعف رسميا مما كان يبدو.. وفى الوقت نفسه بدا واضحا أنه مضطر أن يعمل بوزراء لم يستطع التخلص منهم.. وربما يكونون أقوى منه.. وهو ما حفز نفسه للصراع معهم.. وفى الوقت نفسه شعر هؤلاء الوزراء أنهم غير مرغوب فيهم من رئيس الحكومة.. ومن ثم سعى كل منهم لتأكيد قوته خوفا من بطش رئيس الوزراء.. وفى هذه الفوضى النفسية بدأ الجنزورى سياسته فى السلطة على النحو التالى:

* السعى إلى التكويش على السلطة بالطرق المباشرة وغير المباشرة.

* السعى إلى توريط الوزراء الذين يريد التخلص منهم فى أزمات حرجة يكون من شأنها تدخل السلطة السياسية للتخلص منهم.

وكان أن تضاعفت حالة الفوضى فى السلطة التنفيذية.. وسرعان ما امتدت لباقى السلطات.. لأن الجنزورى كما قلت كان يتصرف على أنه الرجل الثانى فى الدولة بعد الرئيس.. وكان لا يتردد فى أن يصف نفسه بأنه «معاون الرئيس».

وكان لابد من التدخل الصحفى لكشف ما يجرى حتى لا تتدهور الأمور ويدفع الوطن ثمنا أكبر مما يدفع.. وكان أن كتبت مقال التكويش على السلطة.. الذى أصبح حديث الناس قبل وبعد سقوط الجنزورى.. بل أتصور أن كلمة التكويش على هذا النحو قد دخلت واستقرت فى القاموس السياسى.

***

كان عنوان المقال:

«رئيس وزراء سوبر

«التكويش على السلطة فى مصر

أما المقال فكان:

«ولد الدكتور كمال الجنزورى فى ١٢ يناير ١٩٣٣.. واحتفل فى صمت بعيد ميلاده الخامس والستين.. وكان الاحتفال - على ما يبدو - غير تقليدى.. التهام تورتة حرية الصحافة.. وإطفاء شموعها.. وإضافة أعباء وصلاحيات وسلطات جديدة فوق كاهله.. لا نعرف كيف يحتملها ولا يفرق بين الديمقراطية والسطوة البيروقراطية.

«وهو من مواليد برج الجدى.. برج ريتشارد نيكسون.. وأنور السادات.. وجمال عبد الناصر.. وجوزيف ستالين.. ومواليد هذا البرج يتسمون بالطموح الشديد والعمل الشاق.. ولا يحيدون عن الهدف. لكنهم غير عاطفيين.. ولا ينسون أحزانهم القديمة.. وعندما يطفح الكيل بهم يجرفون كل شىء فى طريقهم.

(لاحظ أن كل هذه الأسماء تعرضت لصدام حاد مع قوى كثيرة حولها وكان هذا هو سبب غروب السلطة عنها).

«وهو يجيد التعبير ويخشى كلمة التقصير.. ويعرف أن الطريق أمامه ليس مفروشا بالحرير.. لكنه.. فى تكثيف وتركيز وتجميع السلطات والصلاحيات والقرارات يريد أن يكون الأول والأخير.

«إننى أعرف أنه يخوض معركة شرسة ضد الفساد.. ويحلم بأن يكون هذا الوطن فراشة ملونة.. وأعرف أنه رجل لا يحترف التمثيل ولا يتاجر بالأوهام.. ولا يقول أى كلام.. لكن أعرف أيضا أن الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة.. وتكثيف السلطة يزرع الأسلاك الشائكة.. على الأقل.

«إنه يرأس مجلس الوزراء.. ويتول بنفسه أربع وزارات هى: التخطيط.. والتعاون الدولى.. والأزهر.. والحكم المحلى (فيما بعد قيل أن توليه هذه الوزارات غير دستورى لأنه لم يقسم وهو المسئول عنها اليمين الدستورية التى يقسمها الوزراء أمام رئيس الجمهورية وأكتفى بما أداه من قسم كرئيس للوزراء وفيما بعد لم يتولى خليفة الجنزورى فى الوزارة أى وزارات أخرى بجانب عمله فى رئاسة الحكومة).

«والذى يتولى وزارة التخطيط يتولى بحكم منصبه الوزارى رئاسة البنك القومى للاستثمار.. ويتحكم فى كل المشروعات والخدمات.. فلا تبنى مدرسة أو مستشفى أو محطة كهرباء دون موافقته.. وهى مشاريع بالمئات إن لم تكن بالآلاف (وفيما بعد أضاف الجنزورى لنفسه صلاحيات توزيع الأراضى فى المدن الجديدة والتحكم كوزير للحكم المحلى فى شئون المحافظين مهما كان صغر حجمها).

«وفى الموازنة العامة الأخيرة (٩٧-٩٨) نجح (الجنزورى) فى أن يشل فاعلية واستقلالية الهيئة العامة للمجتمعات الجديدة ووضع ميزانيتها تحت إشرافه المباشر بصفته وزير التخطيط.. ومن ثم أصبحت مشروعات هذه الهيئة مضافة إلى مهامه.. ولا يمكن إقرار هذه المشروعات أو الإنفاق عليها دون العرض عليه.

«يضاف إلى ذلك رئاسته - بحكم منصبه أيضا - للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بكل ما فيها من مشاكل ومتاعب ومعوقات.. فى وقت على الحكومة أن تنفذ فيه المرحلة الثانية من مراحل الإصلاح الاقتصادى.. مرحلة النمو والانتعاش الاجتماعى (بعد أن دفعنا ثمنا اجتماعيا واقتصاديا عاليا فى المرحلة الأولى مرحلة الإصلاح المالى).

«إن المرحلة الحالية هى مرحلة الاستثمارات والقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة وتعويض المصريين ما تحملوه.. وهى مرحلة لم نشعر بها بعد.. فمازلنا نطلب الستر والمدد من أولياء الله الصالحين.. مازلنا فى حالة هلوسة.. ولم نعد نأكل من الكلام المعاد المكرر والعزف النشاز..وأصبحنا نمشى على عكاز.

«وهناك ١٢ لجنة عليا مشتركة مع دول عربية وأجنبية مختلفة.. منها الأردن ولبنان والمغرب واليمن والسعودية والسودان وليبيا والصين (الشعبية) وروسيا... وحسب البروتوكولات الموقعة بين مصر وهذه الدول تجتمع هذه اللجان دوريا كل ستة أشهر.. وأحيانا مرة كل سنة..ويكون الاجتماع بين عاصمتى البلدين بالتبادل.

«أى أنه فى العام الواحد ما بين ١٢-٢٤ اجتماعا لهذه اللجان.. وفى حالة الاجتماع فى القاهرة يتفرغ رئيس الوزراء لهذه المهمة يومين على الأقل.. وفى حالة الاجتماع فى عاصمة الدولة الأخرى تستغرق الرحلة ما بين ٣-٤ أيام.. وبحسبة بسيطة تستهلك هذه اللجان والاجتماعات وحدها حوالى الشهرين من وقت رئيس الوزراء الثمين الذى يضع فى يده وتحت تصرفه كل شىء.

«وذلك بخلاف المهام الخاصة التى يكلفه بها رئيس الجمهورية.. سواء كانت للسفر معه ومرافقته فى الرحلات الخارجية أو لاستقبال الضيوف الأجانب (أو وداعهم) أو للمشاركة فى المباحثات الرسمية.. وهذه المهام تتسبب فى ارتباك جدول مواعيد رئيس الوزراء.. بل ربما غيرت من الموعد المقدس لمجلس الوزراء (الذى حافظ عليه الجنزورى كأشهر إنجاز له.. بل ربما كان أبرز إنجازاته بغض النظر عما كانت تسفر عنه من أحلام وأمنيات ومانشتات صحفية لم يتحقق منها أى شىء).

«وهناك أيضا اجتماعاته الدورية مع المحافظين والتعامل معهم مباشرة كوزير للحكم المحلى (وفيما بعد لم يستطع الجنزورى أن يحافظ على مواعيد اجتماعه مع المحافظين كما أنه لم يقدر على تحقيق طموحه بعقد لقاءات دورية مع رؤساء تحرير الصحف ولم يحدث أن التقى بهم سوى مرتين، منها مرة فى البداية وأخرى بعد مجزرة الأقصر).

«ورئيس الوزراء – بحكم منصبه – هو نائب الحاكم العسكرى طبقاً لقانون الطوارىء.. وهى مهمة تسبب الكآبة.. وتجعل فى يده مصيدة الرقابة.. ولا ينفع فيها براعة خطابة (وقد توسع الجنزورى فى استخدام سلطات الحاكم العسكرى فى كثير من الأحيان خاصة فى حالات المبانى واعتبر كثيرا من المخالفات مثل تغطية الشرفات جريمة من جرائم أمن الدولة بحكم قانون الطوارىء الذى لم يستخدم قبل الجنزورى إلا فى بعض الحالات السياسية).

«ثم.. إنه عضو فى ٣٠ مجلسا أعلى يحدد السياسات العليا.. بعضها نشط جدا.. وبعضها خامل.. كسول لم يجتمع منذ سنوات.. وهناك مجالس عليا تقابلها وزارات تنفيذية.. مثل المجلس الأعلى للسياحة الذى تقابله وزارة السياحة.. ومثل المجلس الأعلى للقوى العاملة الذى تقابله وزارة القوى العاملة (وهو ما يتيح لرئيس الوزراء تعطيل هذه الوزارات لو أراد بتنشيط المجالس العليا التى تقابلها).. وهناك مجالس عليا بديلة للوزارات.. مثل المجلس الأعلى للشباب والرياضة (وكان آخر من تولى هذا المجلس فى عصر الجنزورى هو عبد المنعم عمارة الذى لم يجدد له الجنزورى بعد سن الستين سوى سنة واحدة خرج بعدها ليكوش الجنزورى على قطاع الشباب والرياضة على خطورته وأهميته).

و«يقدر رئيس الوزراء من خلال أى مجلس أعلى على أن يشل فاعلية الوزير المقابل للمجلس الأعلى ويلزمه بسياسات لا يرضى عنها.. كما حدث مع فؤاد سلطان وزير السياحة الأسبق الذى اختلف مع الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق.. فكان أن لجأ عاطف صدقى إلى دعوة المجلس الأعلى للسياحة ونجح فى أن يستصدر منه قرارات تشل سياسة فؤاد سلطان وتجمدها فى مكانها.

(وفيما بعد.. كان الجنزورى يزيد من عدد المجالس العليا كلما حدثت مشكلة ما تتحدث عنها الصحف.. وبدلا من القول الشائع بتشكيل لجنة لأى مشكلة لا تريد لها حلا.. أصبح البديل هو تشكيل مجلس أعلى.. وهكذا أضيفت إليه مجالس عليا للمرور والكوارث وحوادث الطرق والمهرجانات).

«ويرأس رئيس الوزراء المجالس العليا للشباب والسكان والسياحة والموانىء والقوى البشرية والأجور والأسعار والجمارك.. وغيرها.. (وقد تقرر بعد أن ترك الجنزورى الحكومة أن تعود مسئوليات ١٨ مجلسا من المجالس العليا للوزراء وتسحب من تبعية رئيس الوزراء).

«أحيانا لا يتدخل رئيس الوزراء فى عمل هذه المجالس ويترك لمن يرأسها حرية التصرف..وأحيانا يتدخل مباشرة وبوضوح وسفور كما حدث مؤخرا عندما تدخل رئيس الوزراء فى المجلس الأعلى للشباب والرياضة وفى جداول مباريات الدورى العام لكرة القدم وتعامل معها وكأنها سياسة عليا تهدد أمن الوطن (وفيما بعد.. بعد أن هزم الفريق القومى من الفريق السعودى سارع الجنزورى بتعطيل كل مشاغله وراح يغير فى اتحاد الكرة وفى مدربى الفريق القومى وكان ذلك فى وقت تفجرت فيه أزمة الدولار وراحت تهدد الاقتصاد القومى، لكن كانت الكرة بالنسبة لرئيس الوزراء أهم وأخطر وهو الاستهتار بعينه).

«وهو عضو - بحكم منصبه فى المجالس العليا للقوات المسلحة والأمن القومى والشرطة.. وبعد مجزرة الأقصر أصبح رئيسا للجنة العليا للأمن.. ولم تعد وزارة الداخلية (وهى وزارة سيادية) مستقلة عنه (وعن تعليمات طلعت حماد) وساهم فى ترشيح وزيرها الحالى اللواء حبيب العادلى الذى لم يكن فى حاجة لهذه المساندة وتحرر من الضغوط فيما بعد.. وكان الوزير السابق اللواء حسن الألفى موجودا فى الوزارة قبل أن يتولى هو رئاسة الحكومة (وكان الألفى واحدا من الوزراء الذين تخلص منهم بوضعه فى ظروف حرجة عاقته عن تأدية عمله ومن ثم صدر القرار بخروجه).

«وهو يتابع - بحكم منصبه كذلك - أنشطة باقى المجالس العليا وهى المجالس العليا للصحة والدواء والثقافة والتعليم والجامعات والطاقة.. ونشأ مؤخرا المجلس الأعلى للتصدير وتولى أمانته الفنية عندما كان نائبا لرئيس الوزراء وأصبح الآن رئيسه.. لكن هذا المجلس أصبح جثة هامدة ولم يجتمع منذ تولى رئاسة الحكومة.

ويرأس وهو الأخطر والأهم (فى هذه المرحلة) اللجنة العليا للخصخصة، وقد اجتمعت فى الشهر الماضى (يناير ١٩٩٨) مرتين على الأقل وهى اللجنة شديدة الحساسية، لأنها هى التى تنقل الاقتصاد من حالة الاقتصاد المركزى إلى حالة الاقتصاد الحر وتحتاج بالتالى لبراعة وتركيز حتى ينجو من فيها من تهمة (أو شبهة) الفساد (لكن رئيس الوزراء كان مشغولا عنها بما جرى فى كوبرى أكتوبر

بعد أن أصبح امتداده الجديد متاحا أمام السيارات.. وقد تعطل المرور ولم ينساب كما كان متوقعا.. فراح رئيس الوزراء يجتمع عدة ساعات على أيام مختلفة لوضع مواصفات السيارات التى من حقها استعمال الكوبرى.. وطالت المناقشات فى الفرق بين أتوبيسات المدارس وأتوبيسات النقل العام.. وبين الميكروباس بالنفر والميكروباس الخاص لشركات السياحة).

«وبالتشريع الأخير ـ الذى يجعل موافقة رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء ضرورة لإنشاء الشركات الصحفية وشركات الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد – يكون رئيس الوزراء قد نقل إليه الكثير من تبعات وصلاحيات المجلس الأعلى للصحافة ووزارة الإعلام (التى حاصر دور وزيرها فى مبنى الإذاعة والتلفزيون كما فرض عليه طلب الموافقة منه مسبقا قبل إطلاق قمر صناعى جديد ولم يحدث أن وافق الجنزورى على شركات صحفية إلا بعد أن أطمأن أنها ستكون فى أيدٍ أمينة إما لأنها لا تهتم بالسياسة أو أنها لن تهاجمه).

«وبمقتضى التشريع نفسه – الذى يشترط موافقة مجلس الوزراء على الجمعيات الأهلية (والشركات المدنية للأبحاث وهى الوسيلة التى لجأت إليها معظم جمعيات حقوق الإنسان) تفقد وزارة الشئون الاجتماعية بعض سطوتها على هذه الجمعيات لصالح مركزية وسيطرة رئيس الحكومة.

«وبعد ساعات من مرور هذا التشريع مر تشريع آخر بحرمان هيئة قناة السويس من استقلالها ونقل تبعيتها لمجلس الوزراء.. ورفض رئيس الهيئة الفريق (بحرى) أحمد فاضل الحضور إلى مجلس الشعب لمناقشة القانون الجديد قبل إقراره.. واكتفى بإرسال مذكرة من ورقتين مع رئيس الشئون القانونية حسن محمود النويهى.

«ولم يؤخذ بتحفظات نواب مجلس الشعب من مختلف الأحزاب بما فيها الحزب الوطنى.. ومن هذه التحفظات أن مشاغل رئيس الوزراء كثيرة ولا تسمح بمتابعة العمل اليومى فى مرفق القناة.. وحذر نواب محافظات القناة من أن القانون قد يؤدى إلى الإضرار بمستقبل القناة.

إن القناة ليست مجرد ممر مائى وإنما هى شريان من الدم لشهداء ماتوا وهم يحفرونها وماتوا وهم يدافعون عنها وعن شرف هذا الوطن.. وواجهوا بصدورهم العارية قطاع طرق جاءوا من إسرائيل مرة.. ومن أوروبا أكثر من مرة.. وقد أزعج

رئيس الوزراء أن تحدد هيئة القناة مستوى رسوم العبور.. حسب الظروف التى يعرفها خبراء الهيئة.. ثم.. يحيطونه بها للعلم.. وبدلا من التفاهم فى أمر واحد (هو تقدير الرسوم) قرر رئيس الحكومة أن تكون الأمور كلها فى يده.. إن علاج الأخطاء ليس فى «تكويش» الصلاحيات.. وتجاوز رئيس الوزراء مرة.. لا يمكن أن تدفعه هيئة قناة السويس مليون مرة.

فيما بعد اتضح أن صاحب الفكرة وصائغ تبريراتها القانونية هو طلعت حماد الذى كان يستخدم معرفته بالقانون فى تمهيد الأرض أمام الجنزورى لمزيد من التكويش على السلطة وهو ما جعل رئيس الدولة فور خروج الجنزورى يقوم بإلغاء منصب وزير شئون مجلس الوزراء.. وترك التنسيق بين الوزراء لرئيس الوزراء نفسه).

«وفى مذكرة رئيس الهيئة أن استقلالها يعطيها مرونة فى التصرف العاجل لمواجهة أى حادث ملاحى فى عرض البحر أو شراء قطع غيار لكراكة منعا من تعطلها أو مساعدة عاجلة لسفينة تحتاج إليها وهذه المرونة فقدت بالقانون الجديد مهما قيل غير ذلك.. فليس هناك مايبرر تعطيل شراء قطعة غيار أو كراكة جديدة بسبب انتظار التوقيع على القرار من مجلس الوزراء أو الانتظار ١٥ يوما لتنفيذ قرار رئيس الهيئة لو لم يرد رئيس الوزراء.. والدليل على ذلك أنه لا وزارة.. ولا سفارة تستطيع شراء كرسى أو ترابيزة أو مكنسة إلا بعد صدور قرار بالموافقة من رئيس الوزراء.

ووجود رئيس الوزراء فى مجلس الشعب - وهى حالة إجبارية فى كثير من الأحيان - تستغرق منه ساعات طويلة وتقتل أيامه وتبعده عن مكتبه.. وخاصة قبل وبعد وأثناء إلقاء ومناقشة بيان الحكومة والاستجوابات.. وهى تحدث مرتين على الأقل شهريا.. ومن شدة انشغاله «تسربع» فى إلقاء بيان الحكومة (الأخير).. دون إكماله.. وتركه على خلاف التقاليد البرلمانية ليقرأه الأعضاء مما سبب انزعاجهم لكنه لم يبال.

(كان الذى يحدث عند إلقاء الجنزورى لبيان الحكومة أنه لم يكن يأخذ رأى أعضاء حكومته من الوزراء الذين كانوا يستمعون للبيان وهم فى البرلمان مثلهم مثل غيرهم.. وكان يرتجل البيان كى يكسب الإعجاب بموهبته فى الحفظ وترديد الأرقام وإن حدث ذات بيان أنه طلب من الصحف تصحيح ما نطق من أرقام بأرقام أخرى.. كذلك فإنه فى بيانات الحكومة أمام البرلمان كان يكتفى ببعض الجوانب

الاقتصادية ولا يلتفت للجوانب الأخرى الثقافية والسياسية والاجتماعية وهو ما كان يتركه فى النسخة المطبوعة التى كان يتسلمها الأعضاء.. وفيما بعد غضب أعضاء البرلمان من الطريقة التى اعتبروها مهينة فى تعامل الجنزورى معهم.. وكان أن تجمعوا ليعترضوا على ذلك.. وكان أن رفعوا الأمر إلى رئيس الدولة..وكان أن عبروا عن سخطهم وهو يدخل قاعة مجلس الشعب ذات مرة.. وهو ما جعله يصف ذلك بأنه مؤامرة عليه.. وترتب على هذا الوصف زيادة حدة الصراع بينه وبين وزير مجلسى الشعب والشورى كمال الشاذلى، متصورا أنه كان وراء هذه المؤامرة.. ثم أضاف الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب إلى المتهمين فى هذه المؤامرة وتوسع فى الصراع بينه وبين السلطة التشريعية).

ويضاف (إلى كل هذه الأعباء التى يحملها رئيس الوزراء) أنه هو الذى يصدر قرارات السفر للعلاج فى الخارج (وقد أعاد ذات مرة شخصا سافر بقرار لم يصدر منه) وقرارات منح الجنسية للأجانب.

(أكثر من ذلك أضاف له فيما بعد قرارات نقل المدرسين بين المحافظات وهى حالات تصل بالمئات إن لم تكن بالآلاف).

«وفى تقديرات البعض أن رئيس الوزراء يوقع على ٣٥٠٠ ورقة فى الشهر (وفيما بعد نشرت صحيفة «الأخبار» أنه يوقع ١٥ ألف قرار شهريا بمعدل ٥٠٠ قرار يوميا دون حساب العطلات والأعياد، ولو كان القرار الواحد يحتاج إلى دقيقة واحدة فإن عملية التوقيعات اليومية ستزيد على ٨ ساعات.. ولأنه يقوم بعمل الاتصالات بنفسه فى أغلب الأحيان فإن الكلام فى التليفون يستغرق وقتا لن يقل عن ٤ ساعات يوميا.. وبحسبة بسيطة تكون البوستة والتليفون يستغرقان كل النهار (١٢ ساعة) فمتى يأكل ويدخل الحمام وينام ويجامل بحضور الأفراح التى كان يحرص عليها؟.. ولا نتساءل متى يمارس عمله الحقيقى كرئيس للوزراء؟).

«وقيل إنه يفحص الأوراق جيدا قبل التوقيع عليها.. ولكنه فى الحقيقة لا يوقع على أى شىء إلا إذا كان القرار عليه ورقة صفراء من أقرب الوزراء إليه المستشار طلعت حماد الذى يبدو أكثر قوة وتحكما ممن سبقوه فى منصب وزير شئون مجلس الوزراء حتى أنه يوصف بأنه كان الأقوى بين الوزراء الآن.. ولا جدال أن تكثيف السلطات فى مجلس الوزراء يمنحه الكثير من الصلاحيات (وفيما بعد قيل أن طلعت حماد كان يعامل بعض الوزراء وبعض رجال الأعمال بتعال وإهمال وقيل أنه واحد من أسباب ما جرى للجنزورى).

وقد أدت هذه السياسات إلى عدم أخذ رأى وزير التعليم (وهو الوزير المختص الذى يضع يده فى النار مباشرة) عند تعديل قانون الثانوية العامة (لقد فوجىء الوزير بمشروع التعديل يخرج من مجلس الوزراء إلى مجلس الشعب دون علمه وفوجىء بأن الذى حضر مناقشات المجلس أحد وكلاء الوزارة وكان الهدف الواضح هو إحراج الوزير وبقائه فى البيت مستقيلاً أو غاضبا ليسهل بعد ذلك التخلص منه باعتباره وزير من مجموعة وزراء لا يريدهم الجنزورى.. وخاصة أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين كان يرفض دخول وزارة الجنزورى ولكنه لم يستطع أن يرفض تنفيذا لرغبة رئيس الدولة.. ومن سخريات القدر أن الدكتور بهاء الدين ظل فى موقعه وزيرا للتعليم بينما خرج الجنزورى من رئاسة الوزراء.. وهو أيضا نفس ما جرى مع الدكتور يوسف والى الذى كانت هناك ضغوط تزيد على الرغبة من الجنزورى لإحراجه وإخراجه.. لكنه هو الذى بقى وكان الجنزورى هو الذى خرج.. إن نجاح الجنزورى فى التخلص من وزير الداخلية اللواء حسن الألفى شجعه على أن يجرب نفس الأسلوب مع غيره.. لكن ذلك كان بداية سقوطه لا سقوط غيره).

«كما أدت سياسة رئيس الوزراء إلى تغيير مشروع التأمين الصحى الذى قدمه وزير الصحة (الدكتور إسماعيل سلام) وإدخال تعديل عليه دون الرجوع لوزير الصحة.. وفى النهاية تعطل المشروع.

«لقد سمعت من الدكتور الجنزورى بعد أيام قليلة من توليه الوزارة فى اجتماعه مع رؤساء تحرير الصحف: إن الحروب الخفية التى كانت بين الوزراء يجب أن تختفى.. وأغلب الظن أن الحروب الخفية بين الوزراء قد اختفت.. لكن.. حربا أخرى بين رئيس الوزراء والوزراء قد اشتعلت لإثبات أن رئيس الوزراء هو الأقوى.. والأبقى.

«ومن الطبيعى أن تكون هناك سياسة عامة واضحة لمجلس الوزراء ينفذ فيها كل وزير الجزء المطلوب منه.. ولكن.. ليس من الطبيعى أن يتم ذلك بسحب صلاحيات الوزير وباقى المسئولين فى الجهاز الإدارى لتتركز فى مجلس الوزراء.. فهذا حمل تنوء به الجبال ويفوق الخيال وحدوثه بكفاءة - مهما كان الاحتمال - محال.

«إننا فى هذا الوطن ننتظر السفر والرحيل إلى المستقبل.. ولكن المشكلة أنه ليس هناك رصيف ولا قطار.. إنما هناك قتال وشجار.. والنتيجة.. غبار وانتحار.

«إننا نعرف أن هناك موظفين فى أمانات مجلس الوزراء المختلفة يفحصون كل شىء قبل عرضه على رئيس الوزراء.. ولكننا نعرف أيضا أن تفويض السلطة

وتوزيع الاختصاصات والاكتفاء برسم السياسة العامة من مواصفات رئيس الحكومة الجيد.. والبارع.. ومن ثم فإننا حرصا على مصلحة الحكومة وحرصا على نجاح مهمة الدكتور كمال الجنزورى الأساسية وهى السياسة الاقتصادية والاجتماعية.. نقول هذا الكلام.

«ويا دكتور جنزورى.. كان الله فى عونك.. وعوننا».

انتهى المقال.

***

لقد قلت ونشرت وواجهت وحذرت مبكرا.. فى الوقت المناسب.. ولم أنتظر سقوط الجنزورى حتى أرقص على جثمانه.. لكن.. لا أحد يسمع فى هذا الوطن المسكين سوى صوت نفسه.. ولا أحد يتصور أن الكلام لوجه الوطن مثل البر.. يجب أن يكون عاجلا.. لكن.. راحت المصالح تنافق رئيس الوزراء.. ولم يتردد أصحابها فى أن يشيدوا به.. وهم يصفون ما قلت بأنه كلام صحفى مجنون بالشهرة يريد أن يحصل على الضوء على حساب الكبار فى الحكومة.. ثم جاء إليه من يهمس بأن وجودى فى موقعى الصحفى فى روز اليوسف خطر.. ومعطل.. ومؤلم.. ولابد من التصرف الجراحى العاجل.

ومن جانبه وقع الجنزورى فى الفخ الساذج الذى نصب له وراح يروج أن المجلة التى تهاجم وتناقش «سيادته» هى مجلة إثارة جنسية.. ويبدو أنه وجد فى هذا الهجوم ما يريحه.. فراح من جانبه يردده..ويضغط به.. ونسى أو تناسى أن روز اليوسف هى المجلة التى حاربت التطرف والإرهاب وكشفت قضايا الفساد ودافعت عن قضايا الحريات بلا استثناء وأدارت حوارا فى كافة مجالات الحياة فى وقت عجزت فيه القوى السياسية والحزبية عن ذلك.. كنت أتصور أن الجنزورى أكبر من الضرب تحت الحزام.. وأنه يمكن أن يطلب المناقشة والحوار فيما نسبنا إليه وعجز عن الرد.. لكن.. تصورى خاب.. وخابت معه قرارات الجنزورى.. وتصرفاته البيروقراطية.. ودفعنا الثمن.. ولم يكن يكفى أن يترك الجنزورى منصبه وكأن شيئا لم يكن.. أو كأن وجوده لم يكن مؤلما ومؤذيا لمعظم الناس فى هذا الوطن.. ولكن من يحاسب من؟.. ومن يعاقب من؟.. إننا صابرون على ما مر بنا وما سيمر.

ولم أجد فيما راح الجنزورى يردده على روز اليوسف ما يقنعنى بالكف عن تأدية دورى وإرضاء ضميرى وتحذير الدولة من سياساته فى التكويش على السلطة..

وكان آخر ما نشرت فى روز اليوسف (فى عدد ٢ مارس ١٩٩٨) ثلاث مقالات – لا مقالة واحدة كما اعتدت – وكأننى كنت أشعر بالنهاية فحاولت أن أقول الكثير.. كانت هناك مقالة بعنوان: «قانون محاكمة الوزراء.. فضيحة».. وكانت المقاله الثانية بعنوان: «تكويش السلطة ثانى مرة».. وكانت هناك مقالة عن رئيس تحرير جريدة «الشعب» الذى كان محبوسا.. وهى مقالة تجاوزتها الأحداث.. أما المقالتان الأخريان فقد سببا من الصداع ما لم يحتمله الجنزورى.. فكان.. ما كان.

***

فى المقال الأول قلت:

«سأبدأ من أول السطر..

«فى الوقت الذى تتحالف وتتمايل وتتزاوج فيه الثروة والسلطة وترقصان معا رقصة «مكارينا» وتسبحان فى «مارينا».. ليس فى مصر قانون يحاكم الوزراء.

«فى الوقت الذى يقدر فيه الوزير – بتأشيرة منه – أن يحول مفلسا إلى مليونير.. ومليونير إلى مفلس.. ليس فى مصر قانون يهدده أو يحاسبه أو يعاقبه أو يوقفه عند حده.

«فى الوقت الذى لم يفلح فيه استجواب واحد فى مجلس الشعب ضد الحكومة وفشل النواب فى محاكمة الوزراء سياسيا.. لا يوجد فى مصر قانون يحاسبهم جنائيا.

«إن ماكينة القوانين فى بلادنا لا تتوقف عن الإنتاج.. إنها فخر الصناعة المصرية.. لكنها لا تقترب من الوزراء.. لأنهم ملائكة لا يخطئون.. وإلى ربهم يوم القيامة أو يوم النهاية راجعون.. والذين لا يرون النور الذى يشع منهم هم الحاقدون.

«لا وزير واحدا حوكم وهو فى السلطة.. لأنه لا قانون يحاكمه.. فالقانون – النكتة الذى يحاكم الوزراء سقط بالسخرية.. وبالانفصال السورى عن الوحدة مع مصر.. فقد صدر فى ٢٢ يونيو ١٩٥٨ بتوقيع من جمال عبد الناصر.. أيام الوحدة التى مر عليها ٤٠ سنة.. ويعرف هذا القانون – القانون رقم ٧٩ لسنة ٥٨ – بقانون محاكمة الوزراء فى الإقليمين المصرى والسورى.. أو فى الجمهورية العربية المتحدة التى لم يكن لها وجود ولا كان إلا فى الأرشيف السياسى.

«وللعلم والتسلية نص القانون على تشكيل محكمة عليا لمحاكمة الوزراء من ١٢ عضوا، نصفهم من أعضاء مجلس الأمة (البرلمان) يختارون بطريقة القرعة والنصف الآخر من مستشارى محكمة النقض فى مصر ومحكمة التمييز فى سوريا.. ويقوم بوظيفة الادعاء أمام المحكمة ثلاثة من أعضاء مجلس الأمة، وتجوز معاونة واحد أو أكثر من رجال النيابة العامة بواسطة النائب العام بناء على طلب من مجلس الأمة.. وفى حال صدور قرار الإحالة من رئيس الجمهورية يقوم بتمثيل الادعاء النائب العام.

«ولو بحثنا عن شىء فى جراب هذا القانون فلن نجد سوى القشور.. فالدنيا تدور.. لا الوحدة دامت.. ولا مجلس الأمة يعبر عن الأمة.. أما الوزراء فقد أصبح معظمهم أنصاف آلهة.. يمنحون ويمنعون.. يعزون ويذلون.. وإليهم يتقدم أصحاب الحاجات بالقرابين والنذور.

«وقد كانت إجراءات محاكمة الوزير فى القانون تبدأ بتوجيه الاتهام للوزير من البرلمان.. ثم نشكل لجنة تحقيق من خمسة أعضاء يختار أربعة منهم بطريقة الاقتراع السرى فى جلسة علنية.. أما العضو الخامس فيرشحه البرلمان من رجال القانون فيه.

«وتعد اللجنة تقريرها خلال شهر ليناقشه البرلمان خلال ١٥ يوما من تاريخ رفع التقرير إليه.. وفى حالة توجيه الاتهام إلى الوزير يرسل رئيس مجلس الأمة قرار الاتهام إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى فى اليوم التالى لصدور القرارلاختيار مستشارى المحكمة.. ثم تبدأ المحاكمة.

«يصدر الحكم بالإدانة بأغلبية الثلثين ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن.. وفى هذه الحالة يعزل الوزير من منصبه ويحرم من حقوقه السياسية ومن عضوية البرلمان ويجوز للمحكمة الحكم عليه بالحرمان من تولى الوظائف العامة وعضوية مجالس إدارت الهيئات والشركات والمؤسسات العامة والمهن الحرة المؤثرة على الرأى العام أو المهن ذات التأثير على الاقتصاد القومى لمدة لا تتجاوز ١٥ عاما.

«هكذا كان الحكم على الوزير المذنب متشددا رغم أن النظام السياسى والاقتصادى فى ذلك الوقت كان نظاما مركزيا يجمع كل السلطات فى يده ولم يكن كما هو الآن يعتمد على رجال أعمال ويدللهم ويجعل الوزراء فى خدمتهم وعلى موائدهم.. وفى ظل ما يعرف بنظام السوق يكون الفساد مثل التنفس.. شيئا لا يتوقف.. ولكن

يمكن مطاردته بالقوانين الصارمة التى تحاسب الحكومة من الوزير إلى الخفير.. فى ظل هذا النظام نجد كل شىء قابلا للبيع والشراء.. من أكياس الشيبسى إلى ذمة المسئولين.. ونجد كل شىء قابلا للرهن من الأشياء الثمينة إلى أولياء الله الصالحين.. ومن أجل الثراء كل شىء مباح.. وهو توحش يجعل حيتان السوق ينقضون على هذا الوطن انقضاض قبيلة على امرأة جميلة.. وهو ما ينتهى بالرقص على الوليمة وهى صابرة.. وذليلة.

«لقد تغير الواقع.. وأصبحنا فى أشد الحاجة إلى قانون من هذا الطراز.. يحاسب ويعاقب ويخيف الوزراء الذين فى أيديهم موارد الوطن وأموال الدولة وثروات المجتمع.. فأهم من العقاب الخوف من العقاب.. فعقوبة الإعدام تمنع سريان أنهار الدم.. والموت هو الذى يجعلنا نحرص على الحياة.. وقانون يحاكم الوزير المخطىء والمنحرف هو الذى يجعله يتردد ألف مرة قبل أن يوقع قرارا بالمنح أو المنع.. بالقبول أو العدول.

«إن القانون الذى تجمد فى الفريزر وانتهت صلاحيته يحدد الجرائم التى توجب محاكمة الوزير لو ارتكبها هى:

«١- الخيانة العظمى.

«٢- مخالفة الأحكام الأساسية للدستور.

«٣- التصرف أو الفعل الذى يؤثر على أثمان البضائع أو العقارات أو البورصة بقصد الحصول على فائدة شخصية له أو للغير.

«٤- استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة لنفسه أو لغيره من أية شركة أو مؤسسة أو هيئة عامة.

«٥- العمل أو التصرف الذى يقصد التأثير على القضاء.

«٦- مخالفة القوانين واللوائح.

«٧- التدخل فى عملية الانتخاب أو الاستفتاء أو إجراءاتهما بقصد التأثير فى أى منهما سواء كان ذلك بإصدار أوامر أو تعليمات أو باتخاذ تدابير غير مشروعة.

«لكن هذه النصوص أصبحت مثل كتابة فوق مياه أو مرايا أو رمال.. ذابت واختفت مع الأيام.. فلا قانون الآن يحاسب الوزراء ولا نية أو رغبة حكومية فى

إصدار هذا القانون ولا حتى التفكير فيه.. وهى جريمة بكل المقاييس.. أن نمنح الوزير كل ما يتمتع به من صلاحيات ولا أحد يجرؤ على مراجعته وإيقافه عند حده.. وهو ما يجعل طعم الكلام فى حلوقنا مثل طعم العرق المالح.. وما يجعلنا نقف فى الزور عندما نقترب من صاحب القداسة والحصانة والرفعة معالى الوزير.

«إن الوزير يأتى بقرار ويعفى بقرار ولا نعرف لماذا جاء ولا لماذا أصبح من أصحاب «السوابق».. أى يحمل لقب وزير سابق.. وكثيرا ما نسمع تفسيرا.. إن الوزير خرج من الوزارة ولم يعد لأن رائحته «فاحت».. ولا قانون يعاقب على رائحته التى.... فاحت.

«ويقسم الوزير عند توليه السلطة على أن يحافظ على النظام الجمهورى وأن يرعى مصالح الشعب رعاية كاملة.. وأى حنث بحرف أو كلمة أو عبارة تفرض مساءلته.. فهل نحترم هذا القسم؟

«وينص الدستور على ألا يزاول الوزير مهنة حرة أو عملا تجاريا أو أن يشترى أو يستأجر شيئا من الدولة.. والحاصل أن بعض الوزراء يتركون مكاتبهم الخاصة مفتوحة بعد نقل مسئوليتها إلى أحد مساعديهم.. فتظل مكاتبهم الهندسية والقانونية والمحاسبية تعمل وهم فى السلطة.. وليس هناك ما يمنع من أن تنشط وتزدهر على حس صاحبها (ناهيك عما يفعله أبناء الوزراء وأزواج بناتهم فهذه قصة أخرى طويلة ومعقدة وتخضع أيضا لعبارة.. رائحتها فاحت).

«وينص الدستور على أن لرئيس الجمهورية أو لمجلس الشعب حق إقالة الوزير أو محاكمته عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها.. ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح من خُمس (٢٠٪) الأعضاء على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء.. وهو شرط مستحيل فى ظل أغلبية الحزب الوطنى فى مجلس الشعب.. بل فى ظل هذه الأغلبية يصعب توجيه استجواب لوزير وإن حدث ووقعت المعجزة فإن الاستجواب يرتطم بعبارة «الانتقال إلى جدول الأعمال» ليخرج الوزير منتشيا على حصان أبيض وقد استوعب الدرس.. وأن يمتع الاستجواب بالتوقيع على الطلبات (طلبات الأعضاء) وحسنة قليلة تمنع بلاوى كثيرة.

«لم يحدث أن حوكم وزير واحد وهو على كرسى الوزارة.. بالدستور.. بالقانون.. بالهمس.. باللمس.. بالغمز.. بأى شىء.. واشهر محاكمة جرت لوزير بعد خروجه

وليس فى وجوده.. وجاء الاتهام من واشنطون.. وكانت لعبة من ألعاب المخابرات الأمريكية.. وتعرف هذه القضية بقضية «وستنجهاوس» التى اتهم فيها وزير الكهرباء الأسبق أحمد سلطان فى عام ١٩٧٨ وكان قد ترك منصبه.

«بدأت القضية بخبر نشرته صحيفة «واشنطن بوست» وثيقة الصلة بالمخابرات الأمريكية.. إن قاضيا أمريكيا يسمى برينجتون باركر فى محكمة كولومبيا قد استمع إلى اعتراف من مندوب شركة وستنجهاوس هو روبرت يوجين هيوز بأنه دفع رشوة إلى الوزير المصرى فى يناير ١٩٧٤ بالمخالفة للتشريعات الفيدرالية الأمريكية التى تحظر دفع رشوة أو عمولة فى صفقة خارجية تحقيقا لمبدأ التكافؤ وحفاظا على مبدأ المنافسة بين الشركات الأمريكية.. وتلقفت الصحافة المصرية الخبر.. وانفجرت حملة ضارية.. صارخة.. أجبرت النيابة العامة على التدخل.. وبدأ المستشار أحمد سمير سامى التحقيق مع المهندس أحمد سلطان الذى قبض عليه وخرج بكفالة ٥ آلاف جنيه.. وتولى الدفاع عنه المستشار فتحى رجب..

«وهنا تذكروا أن قانون محاكمة الوزراء.. يصلح أو لا يصلح؟.. واستقروا على أنه لا يصلح.. ولجأوا إلى القضاء العادى.. محكمة جنايات القاهرة.. وأكتشف الدفاع عن أحمد سلطان أصابع المخابرات الأمريكية.. فأحمد سلطان كان يتبنى بإصرار البرنامج النووى المصرى الطموح بإنشاء ٨ محطات كهرباء نووية وإنتاج الوقود النووى من المواد الأولية المتوافرة فى الصحراء المصرية.. ورفض تخزين النفايات النووية فى أحد جبال البحر الأحمر الملحية.. أفضل مكان فى العالم لتخزين الوقود النووى الخامل..بالإضافة للتعاون مع ليبيا فى هذا المجال الحيوى الذى يحتكره الأقوياء فى العالم.

«فى يناير ١٩٧٧ أرسلت واشنطن تحذيرا شديد اللهجة إلى الحكومة المصرية بوقف النشاط النووى لوزير الكهرباء.. ولمصر.. وشكلت لجنة لدراسة الإنذار من إسماعيل فهمى (وزير الخارجية الأسبق) ونبيل العربى (مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة فيما بعد) والمستشار فتحى رجب (البرلمانى والقانونى المعروف) وانتهت اللجنة إلى عدم مشروعية الإنذار.. إلا أن الإجراء السياسى كان يقضى بابتلاع اللطمة ووقف المشروع خشية البطش الأمريكى.. وكان أحمد سلطان.. هو الضحية.. كبش الفداء.. وقد خرج من المحكمة براءة.. لكن مستقبله وسمعته كان قد أصابهما الكثير.. وكانت أشهر قضية لمحاكمة وزير فى مصر هى فى الحقيقة تصفية حسابات سياسية ونووية بين مصر والولايات المتحدة.. راح ضحيتها وزير وطنى شجاع.

«لقد توالت الأجيال – على صفحات الجرائد والمجلات – تطالب بقانون لمحاكمة الوزراء.. ويذهب المطالبون إلى القبر أو إلى التقاعد دون أن يروا القانون.. ويرث الشباب عن الكبار المطالبة بهذا القانون المزمن رغم أنهم يعرفون «أن خيبة الأمل راكبة جمل».. لكنهم يعرفون أيضاً أنه لا يضيع حق وراءه مطالب.. ومن ثم سنظل نطالب ونطالب.. ولن نيأس.

انتهى.

***

وقلت فى المقال الثانى الذى كان موجها مباشرة إلى الجنزورى وكان استكمالا للتكويش على السلطة:

«فركت عينى وأنا أقرأ جريدة «أخبار اليوم» غير مصدق ما نشرته.. كانت «أخبار اليوم» قد كشفت عن تجاوزات ضابط شرطة فى معاملة المواطنين معاملة أقل ما توصف به أنها سيئة.. وهو ما جعل الدكتور الجنزورى رئيس الوزراء يأمر بوقفه والتحقيق معه.. وهنا فركت عينى ولم أصدق ما قرأت.. فالشرطة هيئة مستقلة.. رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية ومسئول عنها مباشرة وزير الداخلية.. وهو أحد وزراء السيادة.. ويمكن أن يكلف بمهام تخرج عن حدود رئيس الوزراء شخصيا.. وهو المسئول – طبقا للوائح والقواعد – عن تأديب الضابط.. وليس رئيس الوزراء.

«إن تدخل الدكتور الجنزورى لوقف الضابط والتحقيق معه لتجاوزاته هو تصرف لا يخلو من التجاوز أيضا.. وهو استمرار لرغبته المتزايدة فى «التكويش على السلطة» والتدخل فى تفاصيل.. التفاصيل.. فى وقت نحتاج فيه لوقته وخبرته فى إنجاح السياسات العامة.. وهذا فى رأيى هو الأهم والأفضل والأبقى.

«وفركت عينى وأنا أقرأ الصحف اليومية متابعا مناقشات مشروع تبسيط إجراءات التقاضى.. ومرة أخرى لم أصدق ما قرأت.

«لقد كلف رئيس الجمهورية – فى خطاب افتتاح الدوة البرلمانية الأخيرة – مجلسى الشعب والشورى بدراسة تبسيط إجراءات التقاضى.. وعلى مدى ١٠ جلسات ناقش المجلسان الموضوع بخلاف عشرات الجلسات فى اللجنة الفرعية.. وحضر وزير العدل المستشار فاروق سيف النصر ومساعدوه الدكتور فتحى نجيب والدكتور عماد النجار والمستشار ماهر عبد الواحد (النائب العام فيما بعد)

المناقشات.. ولكن قبل أن يوضع التقرير النهائى بين يدى رئيس الجمهورية كما ينص القانون والدستور خرج رئيس الوزراء بخبر يقول أن مجلس الوزراء الموقر وافق على مشروع قانون الإجراءات القانونية.. ولم يعرف أحد أى مشروع وافقوا عليه؟.. مشروع من عندهم؟.. أم المشروع الذى كان يدرس فى مجلس الشورى؟.. وهل فيما أعلنه رئيس الوزراء تناغم إدارى وسياسى؟.. أم أنه تجاوز لسلطته وتكويش على سلطة غيره؟

«أنا لا أصدق ما قرأت.. وأغلب الظن أن الصحافة فقدت التمييز وهى السبب فى دهشتى.. أليست الصحافة هى الشماعة التى نعلق عليها كل الأخطاء والخطايا؟

انتهى المقال.

وانتهى بعده وجودى فى روز اليوسف.. بيتى.. ومحل ميلادى.. وميدان قتالى فى سبيل هذا الوطن.. لكن.. كان لابد من «لعبة» ما تستغلها الحكومة لتحقيق ما تريد.. وقد كان القدر جاهزا بهذه اللعبة فى نفس الأسبوع.

المحمول لأمراء مصر..
وضرب الصحافة للجنزوري

راح الجنزورى يترقب ويتربص ويتحين الفرص لعله يجد فى واحدة منها ما يشفى ويريحه منى ومن صداعى الذى أسببه له دون أن يقدر - وهو الشخصية التى لا تطيق النقد ولا الرأى - على تحمله.

ولا أتصور أن الجنزورى كان فى حاجة لأن ينتظر وقتا طويلاً.. فحرية الصحافة التى كنا نمارسها بدأت تتحول إلى عصفور محاصر بالشباك وبنادق الصيد.. كان الكل فى انتظار ريشه.. لا أحد كان يطيق ما كنا نكتبه بحرية.. الحكومة كانت لا تطيقها خوفا على نفسها من النقد ومستندات الفساد.. رجال الأعمال كانوا لا يطيقونها خوفا من كشف صفقاتهم المريبة.. إسرائيل.. كانت لا تطيقها لأنها كانت تقف لها حاجزا أمام حلم التطبيع مع الشعب المصرى.. بل إن عدم القدرة على تحملنا امتد إلى داخل مهنة الصحافة نفسها.. فالنجاح الذى حققته روز اليوسف فى السنوات التى أشرفت مباشرة على تحريرها جعل أجيالا قديمة من الكتاب ورؤساء التحرير فى حالة من الحرج التى سرعان ما انقلبت إلى حالة عداء.

كان من السهل على الجنزورى أن يستغل أول فرصة لينفذ ما يحلم به.. ويجدنى مجردا من موقعى.. وسلاحى.. وجاءت الفرصة على عجل.. فى مناخ كان مُعْدياً - فى صور مختلفة - لحرية الصحافة.

***

بعد شهرين على تمرير المادة (١٧) من قانون الشركات - وهى المادة التى عدلها الجنزورى باقتراح من طلعت حماد لوضع الصحافة تحت سيطرته الحكومية المباشرة - توالت المصائب على رأس الصحافة والصحفيين.. فحبس مجدى أحمد

حسين رئيس تحرير «الشعب» ومعه المحرر بالجريدة محمد هلال حبسا نهائيا.. فى مسلسل الحرب التى دارت بين الصحيفة ووزير الداخلية السابق اللواء حسن الألفى.. وعندما فتحت أبواب السجون للصحفيين لم تغلق فيما بعد.. وأصبح دخول الصحفيين السجن أمرا لا يثير الغضب كثيرا.. وهكذا عرف الطريق إليه جمال فهمى مدير تحرير جريدة «العربى» الناصرية بعد أن خسر قضية نشر رفعها ضده الكاتب المعروف ثروت أباظة.. الذى رفض كل محاولات الصلح والتنازل وأصر على التنفيذ.. وحكم على الصحفى عمرو ناصف بنفس الحكم وقام بالتنفيذ.. وحكم على مصطفى بكرى - رئيس تحرير «الأسبوع» - هو وشقيقة محمود بكرى - المحرر بالجريدة - بنفس الحكم.. ولكن النائب العام (وكان المستشار رجاء العربى) وافق هذه المرة (فى سابقة غير مفهومة لم تتكرر فيما بعد) على عدم تنفيذ الحكم.. وهو ما أثار علامات من الاستفهام.. لم يجب عنها لا النائب العام السابق.. ولا مصطفى بكرى.

وبينما كانت الشرطة فى انتظار مجدى أحمد حسين - عائدا من طهران - لتنفيذ الحكم أصيبت الصحافة المصرية بضربة حادة أخرى هى إغلاق جريدة «الدستور».. وبعد أيام نقلت من روز اليوسف تمهيداً لإقصاء رئيس مجلس إدارتها محمود التهامى.. وشعر الناس أن الرجل الذى يقبع فى رئاسة الوزراء والذى يكوش على السلطة ويكره حرية الرأى والنقد، سعيد بما يجرى إذا لم يكن الرأس المدبر له.

وفى الوقت نفسه اشتعلت الفتن والحروب الأهلية داخل بلاط الصحافة - التى كانت صاحبة جلالة فأصبحت حاجة - بدعوى الحفاظ على الأخلاق والتقاليد ومحاربة الأقلام الصفراء ومطاردة ما وصف بدكاكين الصحافة الخاصة.. وكان اللافت للانتباه أن هذه الحملة - التى كانت أشبه بقنابل دخان لتغطية عملية اغتيال حرية الصحافة - هى حملة من تدبير صحف معارضة كان عليها أن توسع هامش الحرة لا أن تجعله خيطا رفيع من الماء فى صحراء العطش والجفاف.

وكانت أول عملية اغتيال جرت فى زوابع الصحافة الصفراء هى عملية «الدستور»..والدستور صحيفة أسسها الشقيقان عصام وسمير فهمى بمشاركة من المحامى اللامع (الراحل) أحمد الخواجة.. وتأسست الشركة التى تصدر الصحيفة فى قبرص مثلها مثل عشرات الصحف والمجلات الأخرى التى لم تستطع أن تحصل على ترخيص مصرى بالصدور فتحايلت على ذلك بالحصول على ترخيص من

خارج البلاد.. وإن حصلت على إذن بالطبع فى مصر.. كان يجدد كل ستة شهور من وزارة الإعلام... وقد كان هذا من سوء حظ هذه الصحف.. فالصراع بين الجنزورى وطلعت حماد من جهة وصفوت الشريف من جهة أخرى جعل الطرف الأول فى الصراع يتصور أن هذه الصحف لابد أن تكون قوة فى يد الطرف الثانى.. فكان لابد أن نموت هذه القوة وتتلاشى.

وقد عرض علىّ عصام فهمى أن أكون رئيسا لتحرير الدستور.. لكننى اعتذرت.. وكان اعتذارى مشفوعا بمبرر أن هذا النوع من الصحف مهدد بالرقابة والمصادرة.. ومهدد بإلغاء ترخيص الطبع إذا لم تطقه الحكومة.. وأضفت أننى سأشعر بصدمة عاطفية ومهنية عندما تولد الدستور وتزدهر.. ثم نستيقظ ذات صباح لنجدها قد توفيت بالسكتة الحكومية.. وهو ما جرى فيما بعد.. كذلك فإننى كنت فى ذروة خوض تجربة صحفية فى روز اليوسف أتصور أنها كان لها مذاقها الخاص..وهى تجربة أثارت من الجدل والقلق ما يساوى ما جنته من نجاح وانتشار.

وافق على قبول المغامرة شاب موهوب هو إبراهيم عيسى.. وقد نجح فى مهمته.. وقدم لونا متميزا من الصحافة فرض وجوده فى السوق. ويتذكر جهاز تحرير الصحيفة أننى ساندتها فى أزمات الخنق والمصادرة.. بالكتابة.. وبالتدخل لدى وزير الإعلام الذى لم أطلب منه طلبا واحدا غير الإفراج عن الدستور.

وكان رئيس تحرير الدستور يدعى كثيرا لحضور مناسبات رسمية مثله مثل رؤساء تحرير الصحف الأخرى.. وهو اعتراف من الحكومة بمصرية الصحيفة.. رغم جنسيتها القبرصية.. إن هذه الدعوة لم توجه مثلا لمطبوعات أجنبية هامة مثل «تايم» و«نيوزويك».. لكن الحكومة كانت تعتبر الدستور مصرية لو رضيت عنها.. وقبرصية لو غضبت منها.

ولا جدال أن الدستور – رغم مراجعتها رقابيا قبل الطبع والتوزيع بصفتها مطبوعة أجنبية تطبع فى مصر – سببت التهابا فى مواضع مختلفة فى السلطة.. أما السبب أو المبرر المباشر لإغلاقها فهو أنها نشرت بيانا منسوبا لإحدى الجماعات المتطرفة تهدد فيه ثلاثة من مليارديرات الأقباط فى مصر.. هم نجيب ساويرس.. ورامى لكح.. ورءوف غبور.. وحسب معلوماتى كان الأقباط على علاقة طيبة بالصحيفة التى كانت كثيرا ما تتبنى قضايا الأقباط والمسيحيين فى مصر.. لكن..

مناقشة حادة جرت بين نجيب ساويرس وعصام فهمى صاحب الجريدة انتهت بالقطيعة.. أخذ ساويرس على الدستور أنها لم تخبره بأمر المنشور قبل النشر واعتبر عصام فهمى أن ذلك نوع من التبعية لا يقبله.. وسعى ساويرس – الذى كان الأعلى صوتا والأكثر صخبا فى هذه المشكلة التى راحت تكبر وتكبر دون مبرر – إلى استخدام نفوذه وعلاقاته بالحكومة لمعاقبة «الدستور».. وكان هناك من هو مستعد وجاهز للإجهاز على الدستور مستخدما المنشور – الذى تحول إلى منشار – لقطع رقبتها.. ولم يكن ذلك أمرا صعبا لأن ترخيص الجريدة من قبرص.. وكل ما عليهم هو أن يسحبوا ترخيص طباعتها فى مصر.. فتموت الجريدة بالسكتة إذا لم تمت بالجفاف.

راح ساويرس يهول من خطورة نشر المنشور وليس من المنشور فى حد ذاته.. فهل كان القلق من النشر أم من المنشور.. وهو أمر يضع الكثير من علامات الاستفهام على القصة كلها.. وعلى تهييج ساويرس السلطات على ما جرى.. وقيل أن الدولة التى لم تكن قد شفيت من حروق حادث الأقصر كانت مستعدة للفزع من تلقاء نفسها.. وقيل أن هناك من وجدها فرصة لضرب الصحافة بالمرة.. فكان أن قيل أن ثلاثة مليارات جنيه من فلوس الأقباط مستعدة للتحويل إلى الخارج.. وقيل أن مليارديرات الأقباط يستعدون لتصفية أعمالهم فى مصر.. وراحت المبالغات المصطنعة والمدبرة تلعب على أوتار القلق الذى تعانى منه الدولة بسبب الفشل فى الاستثمار واستغلال أقباط المهجر الذين يسببون متاعب لها مع الولايات المتحدة الأمريكية.. فكان لابد من تقديم كبش فداء.

وفى ذلك الوقت التقى رئيس الدولة بمجموعة من رجال الأعمال.. ورغم أن هناك من سعى إلى أن يسيطر موضوع المنشور على الاجتماع فإن رئيس الدولة وضع يده على نقطة هامة هى استخدام رجال الأعمال لبعض الصحف لتصفية الحسابات فيما بينهم.. وتذكر معظم الحاضرين أنه منذ سنوات قليلة كانوا على باب الله.. وخشوا أن يعيدهم غضب السلطة إلى ما كانوا عليه.. حتى أن واحدا منهم أمسك بحركة لا شعورية بسيجار كوبى فاخر – كان يضعه فى مكان بارز فى ثيابه من باب التفاخر – وأخفاه فى جيبه الداخلى.

وتكرر اللقاء بين رجال الأعمال ورئيس الوزراء.. وفى هذا اللقاء كشف ساويرس عن إحساسه الحقيقى تجاه حرية الصحافة.. وعبر عن جزء من ذلك فى حواره من

مجلة «الأهرام العربى» وهو يروى فى مناقشة مفتوحة – نشرت فى ٢ مايو ١٩٩٨ – قصته مع الدستور.. فقال:

– حين صدرت جريدة الدستور كنت معجبا بها جدا.. لقد كانت جريدة «لذيذة» وناجحة وأعترف بأننى أفتقدهـا الآن جدا.. ولكن كيف حدثت المشكلة؟.. نحن فى مصر نترك الإعلام ليظهر فيه شخص يكفر الآخرين ويتبنى دعوات غريبة جدا ويهذى بكلام يثير سخرية المثقفين.. وحين قتل فرج فودة لم يعرف أحد ما حدث بشكل قاطع.. باختصار نحن نفتقر إلى إعلام تنويرى ليبرالى.. وحين صدرت الدستور قلنا أنها ستسد هذه الثغرة خاصة حين اتخذت خطا ضد الإرهاب.. وجدت أنه من واجبى إزاء هذه الجريدة التى أريدها أن أدعمها من خلال الإعلان فهم شباب يستحقون ذلك.. ليس سرا أننى كنت أساعد الدستور.. فأنا لا أفعل شيئا فى الظلام.

ويستطرد: ولكن حين نشروا ذلك البيان الشهير الموقع من الجماعة الإسلامية اتصلت بعصام فهمى وقلت له لو كان عندك وازع وطنى لم تكن تنشر هذا الكلام لأنك بذلك تعطى مساحة إعلامية للمتطرفين لا يحلمون بها.. هذا إذا كانوا هم الذين أرسلوا هذا البيان الذى يزعزع بل ويهدم كل ما بنيناه طوال الفترة السابقة.. هل نسيتم أن المستثمرين الأجانب الذين ندعوهم للاستثمار فى مصر مسيحيون أيضا؟.. هل تريدون أن يحدث للاستثمار ما حدث للسياحة بعد ضربة الأقصر الآثمة؟.. لقد أصيبت بالشلل التام رغم التصريحات الوردية بأن السياحة بخير.. كما أن الأقباط فى أمريكا يستغلون مثل هذه البيانات فى مزاعمهم بأن أقباط مصر مضطهدون.. أخيرا أنا غير مقتنع بأن جماعة إسلامية هى التى أرسلت البيان.

ويواصل: قال لى عصام فهمى بعد ذلك أنهم نشروا البيان حتى تهتم الحكومة.. فهل هذا كلام منطقى؟.. ثم إن هناك جانبا أخلاقيا فى الموضوع وهو أننى أساعد الجريدة، فلو كانت بالفعل خائفة على لاتصلت بى تليفونيا وحذرتنى وأنا كنت سأشكرك وأحتاط لنفسى.. ولكن حين قرأت البيان ردد البعض أنه موجه ضدى بسبب دعمى للجريدة وإدانتى للإرهاب فى وسائل الإعلام المختلفة.

وكتب إبراهيم عيسى ردا على ذلك..لكن «الأهرام العربى» حاولت التخفيف منه.. لكن إبراهيم عيسى رفض التخفيف وأرسل بما كتب إلى صحيفة «الشعب» التى نشرته كاملا.. وقال فيه:

١ - قيل وسمعت كلاما حول صداقتى بنجيب ساويرس.. وأننا كنا أصحابا.. وأنا أذكر جملة قالها لى نجيب أكثر من مرة.. قال: «أنا أريد أن أقنع اليساريين أمثالك أن الرأسمالية شىء جميل».. وعندما كنت أستوضح منه عن أمثالى فكان يقول: الدكتور رفعت السعيد.. مثلا.. وأنا لا أعرف هل اقتنع الدكتور رفعت السعيد أم لا.. ولكن أغلب الظن أننى لم أقتنع.

٢- ربما لا أعترض على صداقة نشبت بين مليونير وكاتب.. بل لعلّ الدراما فى هذه الصداقة مؤهلة لرواية أو فيلم سينمائى، لكن فى حقيقة الأمر أن لا علاقة صداقة كانت بينى وبين ساويرس.. وأى مليونير وأى صحفى صعب أن يلتقيا فى علاقة.. فمشكلة الصحفى فى علاقة من هذا النوع هى الخوف أن تطغى هذه العلاقة على نزاهة قلمه وحيوية كتاباته وضميره المهنى.. ومشكلة المليونير هنا أنه يتصور أنه بما يملك أن كل شىء له ثمن وله مقابل.. مثلا فى عرف مليونير ما أنك يجب أن تستأذنه عندما تقرر نشر شىء عنه أو يجب أن يوافق هو على النشر.

٣- وهنا أشارك نجيب ساويرس فى قوله «إن من يعتقد أنه يستطيع التأثير على صاحب القرار (فى إغلاق الدستور) فهو مخطىء».. صح.. وأظن أنه حاول أن يحتج على ما نشرته الدستور وحاول أن يعاقبها على ما نشرته.. لكن خياله لم يكن يتصور أنه سوف يغلقها.. ولكن الحظ السيىء هذه الأيام أن أحلامه أوامر.

٤- والبيان الذى نشرناه تناول ثلاثة رجال أعمال أقباط لكن المدهش أن واحدا فقط وهو ساويرس هو الذى أفزعه البيان وهو الذى احتج على نشره وغضب مما جاء فيه وهذا يفتح باب الاحتمالات ويكسر باب الفتنة ويضع يدا على بطحة.

٥- ثم نأتى عن علاقته المالية بالدستور.. إذا كان كل من ينشر إعلانا فى صحيفة ويساعدها فهل ينطبق هذا على شركة الكوكاكولا التى تنشر فى الأهرام إعلانا؟.. وهل إعلان ساويرس نفسه عن الموبايل فى الأهرام أو الأخبار مساعدة كريمة منه لهاتين المؤسستين؟.. ولو كان ساويرس قد دفع لنا شيئا تحت الترابيزة فإننا ندعوه إلى أن يفضحنا فورا ويخرسنا ويجعل فضيحتنا بجلاجل ويذلنا ويكسر نفسنا.

٦- لم يكن البيان المنسوب إلى الجماعة الإسلامية الذى نشرته الدستور هو سبب إغلاقها.. هذه حقيقة أومن بها.. لقد كان هذا هو السبب المعلن وليس السبب الحقيقى.. كان هو السبب الأخير وليس السبب الوحيد.

٧- وهذا أيضاً يقودنا إلى اتهام ساويرس بأن وراء هذا البيان رجال أعمال منافسين له لأن من أرسله يفهم جيدا فى البيزنيس (على حد قوله) وأضاف: «وأنا أعرفه جيدا» .. وما أخشاه فعلا هو أن تكون الجماعات الإسلامية تفهم فى البيزنيس.. وخاصة أن ما يحدث فى البيزنيس الآن يجعل الحمار يفهم فيه والجماعات ليست حميرا بل إن بعضهم مهندسون وأطباء (ورجال أعمال).

أما أن البيان وراءه رجل أعمال «فيه احتمال» .. وأما إذا كنت تعرف وتسكت فهذه جريمة فى حقك (وأنت حر)، لكنها أيضاً جريمة فى حق الوطن (وأنت لست حرا) فإذا كان هناك رجل أعمال قد فعل هذه القضية الإرهابية الرهيبة وأذاع ونشر ودس وبث بيانا يهدد ثلاثة رجال أعمال أقباط مصريين فمن الواجب الوطنى (لو كنت ممن يهتمون بالواجب الوطنى وأنت كذلك) أن تخطف رجلك إلى النائب العام وتبلغ فورا باسم هذا الفاعل.. بل على النائب العام أن يحقق شخصيا فى ما نشره ساويرس ويعتبره بلاغا.. هذا لو كان ساويرس جادا.. ولو كان صادقا.

انتهى.

وقد توقفت الدستور بأمر شفهى يمنع طباعتها فى مصر أصدرته وزارة الإعلام وكان هذا الأمر هو قرار بقتلها.. وهى جريمة فعلية ولو لم تكن جريمة قانونية.. فالصحيفة كانت تعيش وتتنفس وتتحرك وتؤثر مثل أى كائن حى بغض النظر عن شرعية موقفها القانونى.. كان إغلاقها جريمة ضد الحياة قبل أن تكون ضد الحرية.. فقتل الابن غير الشرعى مثل قتل الابن الشرعى.. فعدم الشرعية لا يحرم الإنسان من حق الحياة مادام قد أصبح موجودا فيها.. ثم إن الشرعية يحددها الناس لا الحكومة.. وقد منح الناس الدستور الشرعية بالإقبال عليها والتفاعل معها. .لكنها أشياء لم يكن الجنزورى يتوقف عندها.

وهو ما عبر عنه محمد حسنين هيكل بصورة - أو بصياغة - أخرى فى حوار مع جريدة الشعب نشر فى عدد الجمعة ٢٠ مارس ١٩٩٨ قال فيه:

- بصراحة أشعر بقدر من التعاطف جدا مع هذه الجريدة المغلقة حتى لو قيل أنها صدرت برخصة من قبرص أو أنها تجاوزت الخطوط الحمراء.. الرخصة القبرصية التى صدرت بها الجريدة تشبه أسرة أرادت أن تنظم النسل لكن الذى حدث فى الواقع أن هناك حملا أفلت من حبوب منع الحمل.. المهم أن هناك مولودا ظهر إلى

الوجود ومارس الحياة فعلا حتى مرحلة الطفولة، ولا يعقل فى هذه الحالة أن يقول الأب أو الأم أو المجتمع أو الدولة أن هذا المولود لم نكن نريده وقد أفلت منا بشهادة ميلاد من قبرص.. نحن فى الواقع أمام حياة سواء جاءت بقصد أو بغير قصد.. يستوى الأمر عندى.. فكل حياة لها احترامها والحرص عليها، ولا يعقل أبدا أن نقتل هذا الطفل الذى له من العمر سنتان أو ثلاث بحجة أنه أفلت من حبوب منع الحمل.

واستطرد:

– وقد حصلت الدستور بنجاحها على شرعية القبول لدى الرأى العام المصرى وأقبل عليها الناس وكانت أرقام توزيعها مرتفعة، ولذا ليس من المقبول أبدا أن يفاجأ الرأى العام بإغلاقها بضربة مفاجئة ويدعون أنها صدرت بترخيص من خارج مصر..فنحن هنا أمام شرعيتين: شرعية التصريح.. وشرعية الحياة والقبول.. وأظن أن الاختيار واضح فى الشرعية التى يجب أن تفرض وجودها.. ولابد أن نتذكر فى المحصلة النهائية أن هناك عقبات مخيفة تصل إلى حد الاستحالة فى وجه كل من أراد إصدار صحيفة وإذا استطاع أحد أن يجد مخرجا بأعجوبة فهو معرض للإغلاق.. وألفت النظر إلى مسألة تتمثل فى تعليم الناس التحايل واللجوء إلى الأبواب الخلفية مادام الطريق الطبيعى مغلقا والدولة لن تستطيع فى هذه الحالة لوم الذين يلجأون إلى التحايل باستمرار فهى السبب فى غرس هذا الشعور لديهم بما اصطنعته من قوانين جائرة.

انتهى.

وأغلب الظن أن ما أوجع ساويرس – الذى يتحدث عن الوازع الوطنى – هو ما قاله البيان الذى نشرته الدستور عنه وعن أسرته.. فهو بنص ما نشر «صاحب المراقص والحانات المنتشرة على نيل مصرنا الطاهر والذى....... ساويرس وأمثاله من......... هذا الساويرس يحتكر معظم مقاولات الدولة وأموالها...... كما يحتكر المعونات الأمريكية التى يعمل....... كما يحتكر شراء أراضى الدولة وإنشاء السكك الحديدية.. وهاهو إعلامنا...... يقدمه كل يوم بوصفه رمزا لزمن سيطرة.... على اقتصاد مصر».. هذا ما أتصور أنه أصاب ساويرس بالفزع وليس الخوف على حياته أو الخوف على الاستثمارات القبطية والمسيحية فى مصر.. وخاصة أن الدستور

تحفظت على البيان أو المنشور ووصفته فى عناوين الموضوع الرئيسية بأنه «بيان خطير ومنحنى أخطر ومخطط سرى جدا» وأضافت فى هذه العناوين:

«الجماعات الإرهابية تهدد باغتيال أشهر وأهم ثلاثة رجال أعمال فى مصر».. «كتائب علاء الدين الإرهابية ترسل بيانا رهيبا إلى وكالات أنباء غربية تهاجم ثلاثة رجال أعمال أقباط وتعتبرهم هجوما على مصر وتطلب ترحيلهم فورا عن مصر وتهدد باغتيالهم وأبنائهم ومن يساندهم».. «هل الدور الآن على مناطق الاستثمار ورجال الأعمال بعد أن ضربوا رجال الشرطة والسياحة والسياح».. «ماذا ستفعل الدولة وكيف تواجه هذا الخطر وكيف نحمى رجال أعمالنا الأقباط من الهجوم عليهم؟».. «بعد أن قتلوا الأقباط فى الصعيد وفرضوا الجزية عليهم وطردوهم.. الآن يستعدون للأقباط الأغنياء ونشاطهم الاقتصادى».

***

سعيت إلى تناول البيان - الذى كان الحجة الحكومية الظاهرة لإغلاق الدستور - فى العدد التالى من روز اليوسف.. عدد ٢ مارس ١٩٩٨.. كنت أسعى إلى كشف أبعاد ما جرى.. وتكلمت مباشرة مع المليارديرات الثلاثة الذين وردت أسماؤهم فى البيان وهم رامى لكح ونجيب ساويرس ورءوف غبور.

(كنت قد التقيت بنجيب ساويرس مرة واحدة بالصدفة فى بيت الدكتور (الراحل) خيرى السمرة وكان عميدا لكلية طب قصر العينى.. وكانت المناسبة دعوة العشاء السنوية التى يقيمها الدكتور خيرى السمرة للبابا شنودة بطريرك الأقباط وكان يدعو إليها بعض الرموز فى المجتمع من مسيحيين ومسلمين.. وفى بيت الداعى بالزمالك كان نجيب ووالده أنسى ساويرس - الذى كان يحتفظ بلكنته الصعيدية فهو من محافظة سوهاج الطاردة لأبنائها بسبب الفقر وضعف فرص العمل.. ولم أكن قابلت رءوف غبور من قبل وإن قابلته فى حفل عام فيما بعد.. أما رامى لكح فقد قابلته أول مرة فى شرم الشيخ وكان معه رجال أعمال من طراز فنان بحكم عمله فى الموسيقى والنشر فيما بعد هو نصيف قزمان.. وتعرفنا أنا ورامى لكح الذى لمع فى مجال التجهيزات الطبية.. ثم أصبح حديث المجتمع بعيداً عن البيزنيس).

وقد وافق الثلاثة - لكح وساويرس وغبور - على نشر أقوالهم فى روز اليوسف مع صورهم فى التقرير الصحفى الذى استكمل مادته الصحفية أسامة سلامة وجهزه للنشر عبد الله كمال.

كان الموضوع هو موضوع الغلاف الذى نشرنا عليه لوحة إنسانية ناعمة للسيدة العذراء وهى تحمل السيد المسيح طفلا فى رحلة العائلة المقدسة إلى مصر.. فى إيحاء لا يقبل الشك بأننا ضد أى إرهاب يوجه ضد أى قبطى أو مسيحى سواء كان رجل أعمال أو رجلا عاديا على الرصيف.. وكانت عناوين الموضوع على الغلاف:

«تحالف المتطرفين وأقباط المهجر».

«تهديدات مليونيرات الأقباط بين الإرهاب وصراع البيزنس».

وتدعمت وجهة نظرنا – التى ترفض تعبير عنصرى الأمة لأنه لايوجد سوى عنصر واحد – فى تناول التفاصيل والآراء فى التقرير الذى نشر على ٤ صفحات كاملة وتجاوز البيان إلى أعماق وأبعاد أخرى.

١ – إن التنمية خطة وأموال وجهود وأفكار وأفراد وحين تتم لا يقرر من يقوم بها أن يقسمها على الأفراد حسب مواقعهم من السماء.. ولكن حسبما يقوم به كل فرد من مجهود.. وحين تعجز السياسات عن التوزيع فإن السلبيات لا تفرق كذلك بين من يحمل مصحفا أو يدق صليبا.. وحين ينجح شخص فى أن يستفيد من أوضاع السوق، فإن هذا ليست له علاقة بعدد الصلوات التى أداها فى المسجد أو عدد مرات التناول فى الكنيسة.

والواقع أن الدين يظهر عادة فى ساحات الاقتصاد حين يخرج شخص محتال لا يملك موهبة العمل الجيد ويقرر توظيف مشاعر العامة الدينية لصالح مكاسب شخصية وحين يستخدم شعارات نصابة لجذب الدهماء إلى ما يقوم به.. ويظهر الدين أيضا حين يقرر البعض استخدامه لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية بعد أن يعجزوا عن فرض سطوتهم على السوق بالإمكانيات المعروفة فى الاقتصاد.

٢ – الرعب هذه المرة فى هذا البيان الطائفى هو أن أصحاب البيان يريدون أن يوجهوا رسالة إلى العالم الخارجى من خلاله.. إن هذا البيان يشبه لعبة البلياردو التى تريد ضرب كرة على المائدة الخضراء.. لعبة تضرب مليونيرات الأقباط فتوقف المشروعات.. وتثير الفتنة الطائفية.. وترعب المستثمرين الأجانب وتدفع الأموال خارج مصر وبالمرة تتحدث عما تسميه حقوق الأقليات فى مصر بزعم أن الأقباط أقلية.. رغم أنهم – كما يعرف كل مصرى – جزء من النسيج الوطنى المتناغم.

وتتوالى النتائج المتوقعة والتى يهدف لها هذا البيان إذا كان صحيحا.. فإذا هدد ثلاثة من مليونيرات الأقباط فإن استثماراتهم سوف تتوقف ومعهم بالتالى عشرات من أصحاب الأموال الأقباط الذين سيتوقعون أن الدور عليهم وأنهم الهدف القادم فيتوقفون ويصفون أعمالهم المالية، يذهبون بها إلى الخارج ويخسر المسلم قبل المسيحى.. يخسر لأنه سوف تضيع عليه فرصة عمل.. سوف تغلق مصانع وسوف تقل الأموال المدفوعة فى السوق وتنهار حركة الاقتصاد ويزداد عدد العاطلين.. وهى أعداد لا تفرق هى الأخرى بين ديانة هذا العمل أو ذاك.. كلاهما فى الشارع.. ولا توفر له ديانته فرصة عمل.

ثم إن هؤلاء الثلاثة الذين تحدث عنهم البيان – لو كان صحيحا – مرتبطون بصناعات كبيرة وضخمة يعمل بها مئات الآلاف من المسلمين قبل المسيحيين بل إن أغلب مليونيرات الأقباط يعملون مع شركاء مسلمين.. حيث لا يفرق البيزنس بين رجل أعمال وآخر حسب ديانته.. ولماذا نذهب بعيدا إذا كان بعض رجال الأعمال الأقباط والمسلمين لديهم شركاء يهود أيضا.

٣– قال رءوف غبور لروز اليوسف: «إننى أمتلك مجموعة من الشركات رؤساؤها من المسلمين والمسيحيين ولكن أغلبهم من المسلمين.. وحين تقوم هذه المجموعة بتقديم تبرعات لأعمال الخير فإنها لا تفرق بين مسلم ومسيحى.. لكننى لا أحب أن أتحدث عن تفاصيل هذه الأعمال الخيرية».

وأضاف غبور: ربما كان ما يتردد عن أن هذا البيان هو صيغة منافسة رجال أعمال صحيحا ولكنى فى النهاية قلق من تزايد النشر فى هذا الموضوع.. ولو كان هناك احتمال أن هذا البيان مدسوس على الجماعات الإرهابية فإنه فى النهاية ينبه هذه الجماعات إلى فكرة ضرب الاستثمارات سواء الأجنبية أو استثمارات رجال الأعمال المسلمين والمسيحيين.. وسوف يخلق النشر فى هذه الحالة نوعا من الرهبة.. وأنا أطالب بأن يكون الرد على هذا المنشور من الناس.

إن معه حق فى قصة تناول هذا الموضوع بالنشر ولكن واجبنا من خلال النشر أن ننبه إلى خطورة ما يحدث.. سواء كان البيان صحيحا أو مختلقا.. ولعلنا هنا نتذكر أن قصة تفجيرات البنوك التى جرت منذ أعوام لم تكن تقصد مسلما أو مسيحيا وإنما تقصد ضرب الاقتصاد.. والعاقبة كانت على المسلم والمسيحى.

٤- رجل الأعمال الثانى الذى يتحدث عنه البيان المزعوم هو نجيب ساويرس وهو أحد أفراد عائلة ساويرس التى تملك شركة كبرى تعمل فى مجالات الكومبيوتر والسياحة والمقاولات والتوكيلات الأجنبية.. وقد كان نجيب هو الأكثر وضوحا فى اتهام صراع البيزنس بأنه وراء هذا البيان.. إذ قال لروز اليوسف: «إننى أتهم أحد رجال الأعمال بأنه وراء توزيع وإصدار المنشور.. لأننى فى منافسات ومواجهات شديدة للحصول على توكيلات تجارية معه، ودليل صدق هذا الاتهام أن المعلومات التى تضمنها المنشور لا تتوافر لأعضاء فى مثل هذه الجماعات الإرهابية».

٥- رجل الأعمال الثالث رامى لكح قال: «إن التطرف ليس إسلاميا فقط، فهناك تطرف أقباط المهجر أيضا وهو تطرف لا يقل خطورة عن تطرف أصحاب المنشور.. وأنا عموما أحب أن أقول أن الدولة لا تفرق بين مسلم ومسيحى.. والدليل أن الاستثمار متاح للطرفين بغض النظر عن الدين».

٦- إن هؤلاء الذين أشار إليهم البيان المزعوم جزء من كثير لأن هناك مئات من المستثمرين غيرهم.. أقباطا ومسلمين.. كلهم يعملون.. والهدف الواضح هو ضرب هؤلاء جميعا.. سواء كانت البداية قبطية أو غير ذلك.. والنتيجة واضحة.. ركود وكساد وبطالة وخصم من الناتج القومى وقلق وتوتر وتوجيه الأمن إلى مساحات بعيدة توفر للإرهاب فرصة فى مجالات أخرى.. ثم فى النهاية ترنح الدولة كى يسيطر عليها هؤلاء.

انتهى أهم ما فى التقرير الذى نشر فى روز اليوسف.

وواضح مما نشر أننا أردنا إطفاء الحريق.. لكن الذى حدث هو أن النار أمسكت فينا.. فبعد ساعات من النشر تقرر نزعى من روز اليوسف وبعد أسابيع تغيرت قيادتها وسياستها.

وقد توقفت عند إنكار نجيب ساويرس لأى اتهام بأن يكون المنشور صادرا عن جماعة متطرفة.. والإيحاء الواضح منه بأن الذى كتب المنشور رجل أعمال متشدد أراد استخدامه فى حرب المنافسة بينه وبين ساويرس فى السوق.. وفيما بعد أكد ساويرس ذلك فى حواره مع «الأهرام العربى» قائلا:

«الصحف الأجنبية تحدثت معى فى هذا الموضوع وقلت لهم لو أن البيان مرسل من الجماعة الإسلامية فأنا لا أخشى على نفسى.. ومن ثنايا البيان أنه تطرق إلى

قضايا خاصة بأحد رجال الأعمال تؤكد أن من أرسله يفهم جيدا فى البيزنس وليس جماعة إسلامية.. إن الفاعل رجل أعمال متطرف لا يحب المسيحيين وكل أمله أن أقلق وأخاف وأنكمش فى استثماراتى وأنا أعرفه جيدا».

إذن نجيب ساويرس يعرف الفاعل «جيدا»... فلماذا لم يبلغ جهات الأمن عنه.. خاصة أن معظم رجال الأعمال على علاقة قوية بكل أجهزة الأمن؟.. وإذا كانت جهات الأمن عرفت هذا الشخص فلماذا لم تحقق معه أو تحاكمه أو تحاسبه؟.. وإذا كانت قد فعلت ووجدته مذنبا فلماذا لم تعلن ذلك؟.. وإذا كانت قد فعلت ولم تجد ما يدينه.. أليس فى ذلك إدانة لمن قال وهو نجيب ساويرس الذى وجه الاتهام بلا ضوابط ولا أصول؟

كذلك.. كان هناك سؤال طرح نفسه على استحياء ولم يجد من يجيب عنه وهو.. أليس من المحتمل أن يكون المنشور إحدى الحيل الخفية من أجهزة مخابرات أجنبية لهز الدولة فى مصر فى وقت ازدادت فيه حدة ضغوط أقباط المهجر – وبعضهم أداة فى يد ما يعرف فى الولايات المتحدة بالمسيحية الصهيونية – لتمرير قانون حماية الأقليات ومنع الاضطهاد الدينى فى الكونجرس الأمريكى؟

ثم يصبح السؤال المهم: لماذا كان نجيب ساويرس هو الأكثر صخبا فى هذه الأزمة.. لماذا راح يولول ويشكو ويدعى ما لم يحدث؟

إن ما يثير القلق فى هذه المسرحية كلها هو أن نجيب ساويرس هو الوحيد الذى استفاد من هذه الأزمة المفتعلة.. وهو ما لفت النظر وضاعف من علامات الاستفهام.. فلم تمر سوى فترة محدودة جداً من الزمن حتى حصل ساويرس على شركة تليفون المحمول التى كان للحكومة نصيب الأسد فيها.. إن الشركة التى تعرف باسم «الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول» بيع ٥١٪ منها لشركة مولها ساويرس باسم «شركة موبنيل للاتصالات» وبيع حوالى ١٤٪ منها لشركة «أوراسكوم» الشركة الأم لعائلة ساويرس وكان هناك ٣٢٪ للاكتتاب العام المفتوح والمغلق.. وكانت صفقة البيع غير متوقعة ومفاجئة للجميع.

كانت حكومة الجنزورى قد فتحت السوق أمام وجود شركة ثانية لخدمات التليفون المحمول.. وتنافس رجال الأعمال.. وفاز فى المنافسة محمد نصير.. ودفع للحكومة حوالى ١٧٠٠ مليون جنيه مقابل ورقة صغيرة هى الترخيص بهذه

الشركة.. وخرج ساويرس من المنافسة بخفى حنين.. لكنه بعد المسرحية التى أداها فور حادث البيان أو المنشور وجدنا الحكومة تستدعيه ذات يوم ليلا وتمنحه فرصة شراء الشركة الحكومية على طبق من ذهب.. فكأن الذى جاء فى المرتبة الثانية قد فاز بما لم يفز به من جاء فى المرتبة الأولى؟.. فما الذى حدث بالضبط؟.. وما هى علاقة هذه الصفقة بمسرحية منشور الدستور؟.. وما هى تفاصيل تلك الصفقة الليلية التى جرت فى مقر رئاسة الحكومة؟

لقد كانت الصفقة مغرية جدا.. ثمينة جدا.. فقد سمح لساويرس على خلاف القانون بشراء حصة المؤسسين ثم بيعها فى البورصة ليحقق فى دقائق ربحا غير متوقع يصل إلى ملايين من الجنيهات.. وفى الوقت نفسه استلم شركة بمشتركيها وتعطى عائدا وبشبكاتها التى اشتريت من الخليج؟

إن رجل الأعمال القبطى نجيب ساويرس الذى أفزع الدنيا خوفا على استثمارات الأقباط والمسيحيين هو الوحيد الذى كسب مما جرى.. فهل ما جرى كان جزءا من مسرحية مدبرة كان أحد أهدافها أن تصل إليه شبكة المحمول بكل ما توحى به من خطورة بحكم طبيعة هذا النشاط على الأمن القومى؟

ولقد قلت ذلك علنا فى برنامج «حوار العمر» أجرته معى فى الفضائية اللبنانية «جزيل خورى».. ثم أشرت له بوضوح فى «الأهرام العربى».. وتحدثت فيه علنا فى أكثر من ندوة عامة مفتوحة.. لكن.. لا الجنزورى قد تجرأ على الرد.. ولا نجيب ساويرس فتح فمه.. ولكن يظل ما جرى فى حاجة إلى تفسير لنعرف لماذا تحول بعض المليونيرات إلى مليارديرات فى فترة رئاسة الجنزورى لرئاسة الوزارة مع كل الاشادة بنزاهته؟

ولقد راح ساويرس يستغل شركة التليفون – المحمول التى يسيطر عليها رغم أنه باع معظم أسهمها فى البورصة – فى نشر إعلاناتها فى الصحف المختلفة رغم أن ميزانيات الشركة تفضح خسائرها.. وكانت هذه الإعلانات وسيلة من وسائل السيطرة ولو بطريق غير مباشر على الصحافة.. ولو على حساب المساهمين وأرباحهم.. فلم تكن هذه الإعلانات من جيبه ولا من ميزانيات شركات عائلته الأخرى.

ولعل من المفيد أن نعرف ما الذى يريده ساويرس من هذا الوطن؟.. إننى أترجم هنا حرفيا ما نشرته مجلة «فوربس جلوبل بيزنس آند فيناسيل» فى عددها الصادر

يوم ٢٢ مارس ١٩٩٩ تحت عنوان «أمراء مصر».. مع الإشارة الواضحة إلى أن المقصود بأمراء مصر هم أفراد عائلة ساويرس.. بالنص تقول المجلة:

«فى الوقت الذى تنهار فيه الثروات فى الأسواق البازغة تتكون ثروات أخرى. وفى مصر يبقى اسم وحيد صامدا: ساويرس.

«ترك أنسى ساويرس مصر إلى ليبيا فى عام ١٩٦١ ثم عاد فى عام ١٩٧٢ وفى كل مرة كانت تواجهه حكومات معادية. فقد كل ممتلكاته ولكنه عرف كيف يبنى محلات صغيرة جدا ثم مصانع صغيرة ثم مصانع للصلب ومصانع للكيماويات وللأسمنت ومواقع للترفيه على أساس فكرة واحدة تكررت: مصر ليس لديها هذا أو المصانع الأجنبية لا يمكن أن تورد ذاك أو لأن مديرين ضعفاء معينين من جانب الحكومة يديرونها.

«تريدون الخروج الليلة للنزهة؟ أجمل الأماكن ملكى. تريدون شراء كومبيوتر شخصى؟ إنه ملكى. تريدون استخدام تليفون محمول؟. أتنظرون إلى مبنى؟ إنه ملكى... هذا ما يلخصه نجيب الابن الأكبر لأنسى ساويرس.

نجيب (٤٤ سنة) مع شقيقيه ناصف (٣٨ سنة) وسميح (٤٢ سنة) يديرون إمبراطورية إيرادها السنوى مليار دولار فى سوق الأوراق المالية.

«نجيب يدير موبنيل شركة التليفون المحمول التى تملك نصفها شركة فرانس تليكوم وموتورولا وقد تضاعف المشتركون فى الستة أشهر الماضية ليصلوا إلى ١٨٠ ألف مشترك ونظرا لعدم انتظام الخطوط الأرضية قد يتضاعف العدد مرة أخرى.

«وسميح يدير شركة توازى ٣٠٠ مليون دولار فى السوق هى شركة أوراسكوم للمشروعات والتنمية السياحية أنشأت المبانى وقرية الجونة على البحر الأحمر وهى تحتوى على ١١٠٠٠ سرير وتستقبل السياح الأوروبيين بالآلاف وشيدت أوراسكوم وتدير ٦ فنادق فارهة وتمتلك المحطات اللازمة لتكرير مياه البحر وتولد الكهرباء وتصنع جبن الموتزريلا (فهناك العديد من السياح الإيطاليين) وشيدت مصنعا للبيرة لإنتاج بيرة لوفنبرو وتقدر شركة كورنيل صافى الربح بنحو ٣٠٪ من رأس المال ويبدو أن سنة ١٩٩٩ ستكون سنة أفضل».

انتهى النص ولكن دون أن ننسى أن هؤلاء هم أمراء مصر الجدد.

وهم يحكمون هذا البلد ويكسبون من ورائه المليارات دون أن نشعر انهم مستعدون لرد الدين إليه.. أو أنهم يمكن أن يكونوا مثل السواد الأعظم فى هذ الوطن.. ان هذا ليس رأيى وانما هو ما يقولونه بأنفسهم وينشرونه على ألسنتهم.. لقد كتبت فيما بعد فى جريدة «الأهرام» مقالا عن السيدة حرم نجيب ساويرس تعليقا على التحقيق الصحفى الملون الذى قدمته عنها مجلة «كليو» استعرضت فيه ثيابها وعبرت فيه عن غربة هذا النوع من الناس عن هذا الوطن.. كان عنوان المقال «إيميليدا ماركوس على الطريقة المصرية» ربما يكون التذكير به نوعا من استكمال الصورة لنعرف لمن من الشعب المصرى كان ينحاز هؤلاء الذين يتربعون على عرش ثروته ومن ثم قوته.. مع العلم بأن جريدة «المصرى» الناصرية ترجمت المقال كاملا.

قلت:

«لا يكف نجوم المجتمع المصرى من رجال الأعمال عن الصراخ والشكوى من الصحافة «الصفراء» التى تطاردهم فى سهراتهم الخاصة وتفتش فى ثيابهم الأنيقة وتتدخل فى حياتهم الشخصية وتضع وجهها فى أطباق الطعام التى يتناولونها.. يعتبرون ذلك تدخلا سافرا فى حريتهم يستحق من يرتكبه الحبس والطرد من المهنة.. كما أنهم يعتبرون هذا النشر نوعا من إثارة الأحقاد بينهم وبين الفقراء الذين يكملون العشاء بالصلاة والدعاء وطلب العون والمدد من المشايخ وأولياء الله الصالحين.

«وأنا أعرف أن كبار المسئولين فى مصر أصابهم الصداع بسبب هذه الشكاوى التى لا تنقطع.. والتى تتهم الصحافة بتخريب حياتهم وتدمير سمعتهم.. وأعرف أيضا أن رجال الأعمال دسوا أنوفهم فى معظم صفحات المجتمع فى الصحف الخاصة بالذات.. ليس فقط اتقاء لشرورها وإنما أيضا لاستغلالها فى الصراع الخفى بين بعضهم البعض.

«لكن يبدو أن ما يرفض رجال الأعمال أن نقرأه عنهم فى الصحافة التى تصدر باللغة العربية يفخرون بنشره بأنفسهم وعلى ألسنتهم وبالوصف التفصيلى وبالصور المثيرة فى الصحافة التى تصدر باللغات الأجنبية.. وكأن من حق الأجانب

والغرباء أن يعرفوهم حتى النخاع وتحت الجلد.. أما نحن - فمثل أبناء الجوارى - ليس لنا الحق أن نرى إلا الصورة الرسمية التى يفرضونها علينا.. ولو فرضنا الصورة الحقيقية فسوف نتهم بالتشهير والتشويه وتحطيم تصرفاتهم الملائكية وتصويرهم بصورة شيطانية على عكس حقيقتهم.

«فى أول مايو ١٩٩٩ - وبينما مصر تسترخى احتفالا بعيد العمال - صدر عدد جديد من مجلة مصرية شهرية فاخرة.. ترخيصها من قبرص.. مكتبها الرئيسى فى القاهرة.. تهتم بمجتمع رجال الأعمال.. وأخبارهم.. وعالمهم العام والخاص.. بل وحياتهم الشخصية.. وزوجاتهم.. وأولادهم.. وسهراتهم.. وهواياتهم.. فى هذا العدد فوجئت بموضوع عن زوجة رجل أعمال شهير (معروف عنه شكواه الدائمة والمزمنة من الصحافة) وقد تحولت بصورة أو بأخرى إلى مانيكان تستعرض فى أوضاع مختلفة بعضا مما فى خزانة ثيابها من موديلات تقول أنها تنفرد بالحصول عليها من «ميلانو»، لأن «جميع المحلات الهامة متمركزة فى شارع أو شارعين وتضم الأفضل».. ولا تنسى أن تذكر مكانا آخر هو نيويورك لأنه متنوع للغاية وكل ماهو جديد فى عالم الأزياء لابد أن يكون موجودا هناك».. لكنها تعود وتطمئننا بأن ليس لديها مصمم (أزياء) مفضل «لأننى لا أرغب فى أن يلصق بى اسم معين.. إننى أفضل كل ما هو جميل وما يعتبر مختلفا وفريدا».. وإن كانت بيوت الأزياء التى ذكرتها ليست من النوع المعروف إلا لأغنى الأغنياء فى العالم.. والتى لا تنتج من كل موديل سوى عدد محدود من القطع.. وهو ما يجعل المرأة التى تحصل عليها ليست أنيقة فقط بل منفردة أيضاً.. ومن ثم فإن سعر القطعة الواحدة يعادل عشرة أضعاف سعر ما تبيعه بيوت الأزياء الشهيرة جدا فى باريس.

ويبدو من تأمل الصور - التى نشرت كل منها على صفحة كاملة ملونة - أنها تحافظ على أن تكون أناقتها طازجة.. وعلى آخر صرخة.. وهو ما يتيح لنا أن نعرف آخر الخطوط والموديلات.. ميكرو جيب.. تلتصق بالجسم غالبا.. مفتوحة من الجانبين أو من جانب واحد.. أو من الأمام.. وبعضها يتجاوز ثلث الساق.. أما موديلات الجزء العلوى فعارية الذراعين فى معظمها.. وعارية الصدر أحيانا.. وبدت ألوان الثياب فاقعة فى أغلبها.. مع حذاء مناسب بالطبع لكل موديل.. لكن هذا لا يمنع أنها تقول: إن «الشيء الذى أتمسك به على الدوام هو عدم الخروج من منزلى دون أن يكون حول رقبتى صليبى الذهبى الصغير».

«ولو نشرت صحيفة مصرية واحدة – من الصحف التى يقرأها العامة وهم يدخنون المعسل ويشربون الشاى الأسود ويمزقون وقتهم بالثرثرة – هذه الصور والتعليقات المصاحبة لها لكانت كل التهم المعروفة وغير المعروفة من نصيبها.. وربما وجد المسئولون عن تحريرها أنفسهم أمام النيابة والنقابة بأكثر من جناية.

«وهو ما يعنى أن لمجتمع رجال الأعمال فى غالبيته العظمى حياة تختلف غير حياة الناس فى مصر.. أفراده لهم سلوكيات مختلفة.. وآراء مختلفة.. وحياة مختلفة.. وهذا من حقهم تماما.. لكن ليس من حقهم أن تكون الصور التى يقدمونها لنا باللغة العربية غير صور التصدير باللغات الأجنبية.. إنها شيزوفرينيا وانفصام فى الشخصية الاجتماعية.. فنحن باللغة العربية نقرأ آراءهم الاقتصادية وأخبارهم وصورهم التى يلعبون فيها دور المحسن الكريم على الفقراء والمساكين واليتامى.. أما الذين يقرءون باللغات الأجنبية فيعرفون عنهم الحقيقى والصورة الدقيقة التى يعيشونها.

«باللغة الإنجليزية تقول بطلة التحقيق الصحفى المصور بكامل وعيها وإرادتها وبدون تلصص أو ضغوط عليها: «لدى مجموعة ضخمة من الأحذية مع أننى لا أستخدمها كلها لدرجة أن زوجى يتهمنى بأننى مثل ايميليدا ماركوس.. أما مصمم أحذيتى المفضل فهو مانلو بلافيك».. وأتصور أن الذين سمعوا عن مانلو بلافيك فى مصر يعدون على الأصابع.. وإن كان الذين سمعوا عن ايميلدا ماركوس بالملايين.. والمعروف أنها كانت تملك أكبر مجموعة أحذية فى العالم.. وبعد طرد زوجها السابق فيليب ماركوس من حكم الفلبين (بتهمة الفساد والقسوة وإدارة البلاد بالحديد والنار) طاردتها الصحافة العالمية ولم تجد أفضل من موضوع أحذيتها الأسطورية للحديث عنها.

«على أن زوجة رجل الأعمال الشهير تعود لتنصح قراء المجلة (التى تكاد تكون تعبيرا عن مجتمع مغلق فى مصر يفضل القراءة باللغات الأجنبية التى يجيدها ربما أكثر من اللغة العربية) بأن يكون الإنسان معتدلا فى كل شىء «فى الرياضة والطعام».. لكنها تعود وتستطرد «إنى لم أحرم نفسى من شىء».. و«المهم أن تكون راضيا عن نفسك وعن مظهرك».

«ولو كان كما تقول «شعارى كل ما هو غير رسمى فى الملابس يتلخص فى أنه كلما كانت الملابس بسيطة كلما كانت أجمل».. فإن رأيها وشعارها يختلف ينقلب

تماما فى ملابس السهرة.. فهى هنا تقول: «أفضل كل ما يبدو جميلا على وأساسا ما يجعلنى أبدو فى شكل فريد ومثير».

«وربما يكون هناك من يتسرع باستنتاج أن أثرياء رجال الأعمال فى مصر يعيشون فى حالة انفصال عن المجتمع المصرى.. وليس المقصود بالانفصال أنهم لا يأكلون الفول ولا يدخنون المعسل ولا يثرثرون على المقاهى.. وإنما المقصود بالانفصال هو الانفصال فى الهوية والشخصية المصرية.. والتفكير والارتباط بكل ما هو غربى.. شكلا.. وتصورا.. وأسلوبا للحياة.. ويبدو هذا الانفصال خطيرا فى وقت أصبح فيه رجال الاعمال رموزا بارزة للقوة والثروة والسلطة.. وأصبحوا طرفا فى قيادة المجتمع إلى مقدراته وطموحه.. ومن ثم يبدو مثيرا للخطر أن تكون ارتباطات وانتماءات هذه الرموز إلى ثقافة وحضارة أخرى غير ما نعرفه وندعمه من ثقافة وحضارة فى مصر.. خاصة فى وقت تناقش فيه هذه القضية فى كل المؤتمرات والندوات تقريبا والتى تتحدث عن كيفية الحفاظ على الهوية الوطنية فى ظل ضغوط العولمة الشرسة.

«ورغم أن المقال المكتوب عن زوجة رجل الأعمال يصفها بأنها عصرية ومصرية إلا أن كاتبة المقال تقول فى مبالغة واضحة: أنه «أصبح من النادر فى أيامنا هذه العثور على امرأة مصرية ذات طابع عصرى حقا.. واثقة من نفسها.. مستقلة.. ذكية.. ونشطة وفقا للتقاليد الغربية (الغربية وليست العربية).. وكأن المرأة العصرية النادرة (حسب المجلة المصرية المكتوبة بالإنجليزية) هى التى تقبل دور المانيكان.. وأن تتحدث عن ثيابها الجذابة وأحذيتها التى تنافس أحذية ايميليدا ماركوس.. كأنها هى فقط التى ترتدى المينى جيب.. وتفتح ثيابها من الأمام إلى ما فوق الساق بكثير. «ولا تحرم نفسها من شىء».. أما المصرية التى تدرس فى الجامعة.. وتحترف مهنة البحث العلمى والبحث عن المتاعب.. وتقف بالساعات أمام تجاربها فى المعامل.. وتربى أولادها.. وترتدى ثيابا بسيطة من الصناعة المصرية فهى امرأة غير عصرية.. هى امرأة متخلفة.. رجعية.. لا تعرف السهر.. ولا تعشق السفر.. ولا تجيد التفرقة بين أنواع السيمون فيمية.. أو البان كيك.. أو أنواع المشروم والشاتوبريان.

«وتعتبرها كاتبة المقال أنها «امرأة تجمع بين التناقضات ولكنها تتميز بجاذبيتها وأناقتها».. والتناقضات التى تجمع بينها هى عشق السفر والعيش فى مصر.. أو أنها توافق بين حياتها النشطة واهتماماتها المتعددة.. أو بين متجرها الذى تباع فيه

اسطوانات الليزر الموسيقية التى تعشقها ورعاية أولادها.. هذه هى المعجزة البشرية التى جعلت المجلة تفرد لها ٨ صفحات وتصف ما تفعله بالتحدى الحقيقى.. دون أن يعرف كل من له صلة بالتحقيق المنشور المعنى الدقيق للتحدى للمرأة العاملة فى مصر.

«لكن يبدو أم هؤلاء الذين يعيشون منفصلين عن الحياة والناس فى مصر.. والذين يبدو أن كل علاقتهم بالمصريين هو تحقيق المكاسب الخرافية من ورائهم.. لا يعرفون المعانى الحقيقية للكلمات المستخدمة.. كلمات مثل.. التحدى.. والاكتئاب.. والملل.. والتوفيق بين المتناقضات.. والصراع من اجل الحياة المستورة.. ويبدو أيضا أن الذين تخضمت حياتهم بالمال يتصورون أنهم يقدرون على شراء كل شيء به.. فهم يريدون الثروة والشهرة والمتعة والسلطة وعضوية البرلمان وصفة المحسنين الكرماء وشهادة الدكتوراة وحب الفقراء.. والصورة غير الحقيقية التى تصدر باللغة العربية.. والصورة المستوردة فى الصحافة الأجنبية.. بل أكثر من ذلك بدأ بعضهم يبحث لنفسه عن تاريخ ثقافى ونضالى وثورى ينسب نفسه إليه.. والغريب انه وجد بين المناضلين القدامى من هو مستعد أن يمنحه شهادات بذلك ولا تعرف ما هو المقابل.

«إن هدفى من نشر هذه المقالة هو تنبيه مجتمع الأثرياء جدا فى مصر أن يكسر عزلته ويندمج فى المجتمع الأكبر والأوسع وأن لا تكون علاقته بنا مجرد الكسب.. وكأن أفراده هم وكلاء لشركات أجنبية اضطرتهم ظروف البيزنيس للإقامة فى مصر.. أو كأنهم غرباء عن هذا المجتمع.. مع أن آبائهم خرجوا من طين وعرق وتقاليد وسلوكيات هذا الوطن.. وتعبوا كثيرا حتى أورثوا أبنائهم ما هم فيه الآن.

«ولم يحدث أن بقى طويلا رأسمال لا يرتبط بجذوره.. ولا بمتاعب من حوله.. ولم يرع الظروف التى يعيشون فيها.. وهى ظروف بكل المقاييس صعبة.. ومؤلمة.. فأكثر من ٤٠ ٪ من الناس فى هذا الوطن يعيشون تحت خط الفقر حسب الأرقام الرسمية.. والذين لم يعضهم الفقر بعد يفعلون المستحيل – فى قتلا يومى بطولى – من أجل أن لا يحدث ذلك.. وأن أعرف أن قيادة الدولة فى مصر قد حذرت الكثير من رجال الأعمال من التصرفات الاستفزازية والتى تصل إلى حد السفه فى الأنفاق على المظاهر.. وأعرف أن كل ما فعلوه هو أنهم اتهموا الصحفة المصرية بالمبالغة فى ذلك.. لكن هذه هى زوجة واحد منهم.. تحولت إلى مانيكان وراحت تتحدث إل مجلة تعبر عنهم بحرية وصراحة وجرأة نحسدها عليها.. ويحسدها عليها أيضا الكثير

من رجال الأعمال وأسرهم الذين يؤمنون بالارتباط بالجذور ويعرفون أن المجتمع فى مصر لا يقبل التصرفات الحادة والمبالغات الحادة.. وأن كل الذين خرجوا عنهذه الخطوط الحمراء كسرت أعناقهم.

إن الصخب الذى أثير حول منشور أو بيان الأقباط وفر فرصة ذهبية لخصوم روز اليوسف وخصوم حرية الصحافة لاغتيالهما معا برصاصة واحدة.

لقد استغل المنشور - رغم دورنا الواضح فى نزع فتيله - فى التحريض على نزعى من روز اليوسف تمهيدا لما جرى فيما بعد.. إن المجلة التى وصفتها صحيفة «نيويورك تايمز» فى صيف عام ١٩٩٥ بأنها «مجلة لها أشواك فى الشرق الأوسط» جاء عليها لادول ليدوسوها بالبلدوزر.. والمطبوعة «التى كانت السفارات الأجنبية ترسلها بالفاكس فور صدورها لحكوماتها «حسب نيويرك تايمز كذلك.. أصبح التخلص مما تفعله ممكنا.

ولقد كان نجيب ساويرس بكل الصراخ الذى صرخه وبكل الصخب الذى افتعله يعطى للجنزورى فرصة الانتقام.. وبعدها بأيام فى صدفة لا تمر كانت صفقة المحمول.. ان الجنزورى سعى للتخلص منى لأننى تجرأت وقلت وهو فى السلطة ما قيل عنه وهو خارجها.. وساويرس أراد أن يخرج من المولد بكيس كبير من الحمص.

فى حواره مع «الأهرام العربى» قال ساويرس:

- عندما نشرت زور اليوسف نفس البيان (بيان الأقباط) بتوسع قلت للحكومة لو أن لكم مصداقية.. كما تأتون على الضعيف فيجب أن تعاملوا هذه المجلة الحكومية بالمثل.. وهذا ليس تحريضا.. بل قلت لهم: أنتم أغلقتم الدستور وهاهى روز اليوسف تنشر الصور والأسماء.. لقد تأثرت بذلك كثيرا وتأثرت أعمالى بعد نشر هذا البيان الذى أعطى فكرة لرجل الشارع بأننى مستهد من الجماعات الإسلامية وإن الجماعات الإسلامية بعد أن قضت على السياحة ستتفرغ لرجال الأعمال المسلمين قبل المسيحيين.. نشر الصور فى روز اليوسف كان مقصودا به تشويه سمعتنا مثل ما يحدث فى الحملات الأمنية ضد الإرهابيين حيث تنشر الصحف دون أن تدرى كيفية صناعة قنبلة المولوتوف.. هل تعلمون أن رجال الأعمال الذين لم يأت ذكرهم فى القائمة خافوا أيضا على أنفسهم وأصبحوا يسيرون بصحبة سيارات حراسة؟.

إن الغرور واضح فيما قال.. «قلت للحكومة لو أن لكم مصداقية».. من هو ليتكلم مع الحكومة بهذا الأسلوب؟.. ما الذى منحة القوة ليتكلم بهذه الطريقة؟.. لماذا لم ينزعج الجنزورى أو يشعر بالغضب عندما سمع وقرأ هذا الكلام؟.. لماذا نزل على صدره بردا وسلاما وكأنه يسمع شعرا فيه؟.. لماذا تقبل هذا الكلام على هذا النحو ولم يعترض؟.. ولماذا تقبل ذلك ولم يتقبل من كاتب مصرى مثلى كان موضوعا على قائمة الاغتيالات دفاعا عن هذا الوطن أن أقول له كلمة واحدة؟.. يا سبحان الله.. كل هذا الغرور فى مواجهة حرية الصحافة.. وكل هذا التسامح أمام قوة الثروة؟..أى طراز من المسئولين كان هذا الرجل الذى كان لا يكف عن ترديد «أنا رئيس وزراء مصر»؟.

واعترف ساويرس بلسانه.. إنه طالب بأن تلقى روز اليوسف نفس مصير الدستور.. الإغلاق.. ثم استدرك بعد فوات الأوان.. «وهذا ليس تحريضا».. لكنه استدراك لا يقول حقيقة ما قال؟.. ثم يزعم أنه تأثر بما حدث.. وهذا صحيح.. فقد اصبح اكثر قوة.. وأكثر أتساعا.. وأكثر قدرة على السيطرة على الصحفيين والمثقفين والسياسيين.. وتجاوز فى شهرته ما كان يعرف عنه كصاحب ملهى ليلى إلى ما هو أخطر.. وقال إن أعماله تأثرت بعد البيان.. وهذا صحيح أيضا.. فقد زادت وكبرت بعد أن أعطته الحكومة شركة المحمول.. أما حكاية النشر بالأسماء والصور فقد تمت بالاتفاق مع رجال الأعمال الذين جاءت سيرتهم فى المنشورعندما اتصلت بهم بنفسى وسألتهم رأيهم كما تفرض أصول المهنة.. ولم يكذب ساويرس ما نشرناه على لسانه وهو يعنى أنه قال.. فما الذى جعله يغير موقفه؟.. من الذى جعله يقوم بهذه المسرحية الميلودرامية الفاقعة على طريقة الأفلام الهندية.. هل كان السبب هو صفقة المحمول؟.. من الذى أقنعه بذرف دموع التماسيح على هذا النحو؟.

وحدث أن طالب ساويرس رئيس الوزراء فى اجتماع الجنزورى ببعض رجال الأعمال بغلق روز اليوسف.. وقال: إن عادل حمودة يحرض على قتلنا.. وكان يعرف وهو ينطق الاسم أن الجنزورى سيسعده أن يسمع هذا الاتهام بعد أصبح ما جرى بينى وبينه فى اجتماعه مع رؤساء التحرير حديث المدينة.. كان يعرف أنه يمسك بمشاعر الجنزورى من أعماقه.. وكان يعرف أن ما يقوله لو وجد من ينفذه سيسعد الجنزورى أكثر.. فكأنه كان شريكا فى دفع الأمور لما يسعد رئيس وزراء مصر.. وكان المقابل ظروف افضل للحصول على صفقة المحمول.. لم يدهشنى أن يقول ساويرس ما يقول.. فهل رجل أعمال يريد المكسب بأى أسلوب وبأى طريقة..

لكن ما أدهشنى هو أن الجنزورى - الذى لم يعجبه أن أناقشه فى سياسة الحكومة لم ينزعج من تدخل رجل أعمال فى شئون الدولة بهذه الصورة التى لا أريد وصفها.. لم يقل له فى غضب «أنت تتكلم مع رئيس وزراء مصر».. فهل كان الجنزورى وهو رئيس وزراء مصر يعطى للمال قيمة أكثر ما يعطى للفكر.. ويعطى للثروة أكثر ما يعطى للحرية؟

وكان كل ما قاله الجنزورى - الذى من المؤكد أن ما قاله ساويرس جاء له على الطبطاب - «إن ذلك غير ممكن لأن روز اليوسف هى مجلة قومية».. ولكن كان هناك من هو جاهز لتحويل غير الممكن إلى ممكن.. وبدلا من إغلاق روز اليوسف كان المتاح هو التخلص منى بكل ما اسببه من صداع لم يتعود عليه موظف بيروقراطى كبير مثل الجنزورى.

وهكذا..

تحول حلم الجنزورى للتخلص منى إلى خطة واضحة تولاها نيابة عنه آخرون وجدوا فرصة عمرهم لضرب عصفورين بحجر واحد.. التخلص من صداع روز اليوسف.. والاقتراب من رئيس الوزراء الذى يزداد تكويشا على السلطة.

وفى نفس الوقت كان الثمن الذى دفعته الحكومة على ما يبدو فى تسلسل الأحداث فى التخلص منى هو صفقة المحمول وهى صفقة تصل قيمتها إلى ١٧٠٠ مليون جنيه.. وهو ثمن محترم وإن لا يساوى قلم كاتب يعشق هذا الوطن مهما جرى له فيه.

وسقط فى امتحان الخبز
والحرية وصلاح جاهين

فى يوم الجمعة ٨ أكتوبر ١٩٩٩ - بعد أيام من خروج الجنزورى من السلطة إلى بيته فى ضاحية مصر الجديدة - كتب محسن محمد فى عموده اليومى فى جريدة «المساء» يلخص ما جرى فى مصر خلال ١٥ سنة مضت فقال:

«تحملت وزارة الدكتور عاطف صدقى العبء الأكبر فى عملية الإصلاح الاقتصادى وساعدها على ذلك أنها استقرت فى الحكم سنوات طوالا.

«وجاءت وزارة كمال الجنزورى لتستكمل الإصلاح الاقتصادى واستطاع الرجل بخبرته الطويلة فى وزارة التخطيط أن يبدأ تنفيذ المشروعات العملاقة التى يتوقف عليها مستقبل مصر وتحقيق طموحات الشباب.

«ونجح الدكتور كمال الجنزورى فى تخفيض العجز فى الموازنة وفى نسبة التضخم، وهما إنجازان كبيران إذا عرفنا أن الاتحاد الأوروبى أرجأ تنفيذ العملة الأوروبية الموحدة حتى ينخفض العجز فى موازنة كل دولة إلى ٣ فى المائة.

«ولكن الدكتور كمال الجنزورى كانت له بقدر إنجازاته الكبيرة أخطاء كبيرة أيضا.

«أول هذه الأخطاء الحرص على أن تكون كل خيوط الدولة فى يده وحده.. جمع ١٨ منصبا.. ألغى وزارة الإدارة المحلية ليصبح هو وزيرا للإدارة المحلية ومشرفا على جميع المحافظين.. وكان مستحيلا أن يجمع ١٨ منصبا فى وقت واحد بما فيها رئاسة المجلس الأعلى لرعاية الشباب ليكون مسئولا عن الكرة فى مصر.

«وكانت له معركة مع الدكتور عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى لرعاية الشباب والرياضة، أعقبها بمعركة أخرى مع أحمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس

وكان لها صداها فى مجلس الشعب.

«وثانى هذه الأخطاء أن الدكتور الجنزورى لم يؤمن أبدا وهو رئيس وزراء بمبدأ حرية الصحافة.. ولعل المثل الواضح هو إقصاء عادل حمودة عن مجلة روز اليوسف وكان رئيس تحريرها الفعلى أما منصبه الرسمى فهو نائب رئيس التحرير.

«والسبب فى ذلك أن عادل حمودة ظن أنه يستطيع أن يخاطب فى مجلته وفى الاجتماعات رئيس الوزارة فى مصر وأن ينتقده مباشرة فى مجلة قومية.

«ولم يجد عادل حمودة صحيفة تنشر آراءه فى هذه المعركة فلجأ إلى محطة تلفزيونية لبنانية (الصحيح أن المحطة اللبنانية هى التى سعت للحوار فى برنامج حوار العمر الذى تقدمه جزيل خورى) يشكو إليها همومه الكثيرة وهى فى الحقيقة هموم الصحافة المصرية كلها.

«والخطأ الثالث اقتصادى وهو مجال الدكتور الجنزورى الذى عرفت عنه ذاكرة قوية تحفظ الأرقام كلها.

«جاءت أزمة الدولار وقيلت أسباب كثيرة لها.

«وفى الوقت نفسه كانت الصحف مضطرة لأن تعلن أنه لا توجد أزمة بينما لا يستطيع المواطن أن يسحب من رصيده فى البنك ألف دولار فقط.

«وقيل أن السبب هو الاستيراد على نطاق واسع وكان باستطاعة رئيس الوزراء الحد منه.. وفى الوقت نفسه يقال أنه توجد فى البنوك ودائع واحتياطى يبلغ ١٨ مليار دولار ومع ذلك لا يستطيع الإنسان سحب ألف دولار فقط.

«وهكذا فقدت الحكومة مصداقيتها فى لحظة أصبح الحديث عن الانفتاح بعيدا عن الحقيقة وكسب الصيارفة الكثير وكسب آخرون الكثير من وراء أزمة الدولار.

«ولقد وجدنا وزراء الدكتور الجنزورى يعترفون بعد رحيله عن منصبه بتدخله فى شئون كل وزارة، وهو أمر لم تعرفه مصر أبدا.

«وهذه الأخطاء لا تمنعنا من الاعتراف بإنجازات الرجل التى يجب أن تلقى تقديرا أفضل وأطول، لولا أنه أصر على أن يكون وزيرا لكل وزارات مصر».

انتهى.

***

والحقيقة أن أزمة الدولار كانت السبب المباشر للتخلص من الجنزورى.. إن أسلوبه فى إدارة الأزمة كان بعيدا عن أى خبرة عملية فى حركة السوق و«حركاته».. كما أن أسلوبه فى إدارة الأزمة كشف عن أن السوق لا يمكن أن تعمل بالقرارات الرسمية التى كان يحترف إصدارها الجنزورى.. فالسوق لا يمكن إرهابها ولا تعمل موظفا عنده.. إن ما فعله معى ومع الدكتور عبد المنعم عمارة ومع أغلب من كان يقف فى طريقه لم يكن يصلح للتعامل فى السوق.

لقد تسلم الجنزورى الاقتصاد الوطنى بعد عملية الإصلاح المالى التى قام بها الدكتور عاطف صدقى ودفعنا ثمنها اجتماعيا ونفسيا ومعيشيا على أمل أن يأتى الجنزورى بتنفيذ مرحلة الإصلاح الاستثمارى فنعوض ذلك كله.. لكن.. ما جرى أنه لا استطاع أن يحقق ما جاء من أجله.. ولا استطاع أن يحافظ على ما أنجزه سلفه.. فقد ترك عاطف صدقى الوزارة بعد أن استقرت السوق المالية على سعر صرف واحد للجنيه مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار.. وهو العملة الأهم بعد أن كان للدولار أكثر من سعر رسمى وحسابى وفى السوق السوداء.. وترك الجنزورى الوزارة وقد عاد الدولار إلى ما كان عليه.. وأصبح له أكثر من سعر.. سعر رسمى فى البنك.. وسعر فى شركات الصرافة.. وسعر فى السوق السوداء للمبالغ الصغيرة.. وسعر فى السوق السوداء للمبالغ الكبيرة.. وسعر فى حسابات المستثمرين الأجانب يحسبون به عملياتهم وأرباحهم تجنبا للمخاطرة.

وكان أول أخطاء الجنزورى فى هذه الأزمة أنه لم يعترف بوجود الأزمة.. ومن ثم كانت الناس تقرأ فى الصحف عن عدم وجود أزمة فى الدولار.. وعند أول تعامل فى بنك أو شركة صرافة كانوا يكتشفون وجود الأزمة.. وكان فقدان الشفافية على هذا النحو هو السبب النفسى لزيادة الأزمة.. وضاعف من الأزمة أيضا اتهام شركات الصرافة بأنها هى السبب.. فراحت الشرطة تقبض على بعض أصحابها.. وهو ما أثار السخرية.. إذ كيف يمكن لاقتصاد يديره الجنزورى أن تؤثر فيه بعض شركات الصرافة؟.. ثم راح الجنزورى يتحدث عن الاستهلاك الترفى وهو وإن كان موجودا إلا أنه لم يكن بالحجم الذى يسبب هذه الأزمة على هذا النحو.

إن سبب الأزمة كما يفهمه بسهولة أصغر طالب يدرس الاقتصاد هو أن عرض الدولار كان أقل من الطلب عليه.. وقد تأثر العرض بما جرى للساحة بسبب ضربات الإرهاب.. وبسبب انخفاض أسعار البترول وتأثر قناة السويس قليلا وتحويلات المصريين فى الخارج.. وهى الموارد الأساسية للدولار.. وفى الوقت نفسه زاد الطلب

على الدولار بسبب قيام حكومة الجنزورى بعمل المشروعات القومية العملاقة مثل توشكى وشرق التفريعة وميناء العين السخنة.. وهى مشاريع أخذت الكثير من الدولارات.. لكن لا أحد كان يريد أن يعترف.

وبدلا من أن يدير الجنزورى الأزمة بهذا الفهم البسيط ويترك الدولار يتحرك قليلا ليستقر عند سعره الطبيعى راح يأخذ من القرارات ما أدى إلى زيادة سعر الدولار.. والمضاربة عليه.. أمر البنوك بألا تفتح خطابات ضمان عمليات الاستيراد إلا بعد أن يسدد أصحابها ١٠٠٪ من قيمتها بالدولار.. وهو ما زاد الطلب على الدولار.. وكان لهذا القرار جانب سلبى آخر هو أنه أخرج من السوق المستوردين الصغار وضاعف من قوة المستوردين الحيتان.. وهو ما أدى إلى مزيد من حالات الإفلاس والبطالة وتركيز الثروة ومضاعفة الاحتكار.. كذلك فإن هذا القرار أدى إلى زيادة القروض التى كانت البنوك تقدمها للمستوردين الكبار لتغطية الاعتمادات بالكامل وهو ما أدى إلى نقص فى السيولة فى الجنيه المصرى ذاته.. وزيادة مخاطر البنوك فى عمليات القروض التى ليست على المستوى المناسب من الشفافية.

ونسى الجنزورى أن تغطية الاستيراد بالكامل على هذا النحو يعطل حركة دوران المال فى السوق من ٤ دورات فى العام إلى دورتين فى أفضل الأحوال.. كما أنه يرفع أسعار السلع المستوردة.. خاصة الطعام الذى نستورد أغلبه من الخارج.. وكذلك مستلزمات الإنتاج وهو ما يرفع تكلفة السلع المصرية فى السوق المحلية وفى التصدير.

وفى ظل ما قيل عن الاستيراد الترفى راح الجنزورى يصدر قرارات ضد شركات الأسواق الحرة – وهى شركات مقامة بحكم القانون – فكان أن أغلقت هذه الشركات أبوابها.. وساد اعتقاد أن الحكومة – التى تتجه نحو اقتصاد السوق – تعود فى الطريق العكسى إلى الاقتصاد المركزى الموجه.

وقرر الجنزورى مواجهة الأزمة بضخ مبالغ قليلة من الدولارات للبنوك تقدمها لعملائها.. لكن البنوك من جانبها استخدمت ما وصل إليها فى تسديد ما عليها أولا ثم راحت تقدم ما تبقى – وهو قليل للعملاء.. فكان أن ارتفع معدل الضخ.. وكان ذلك على حساب الاحتياطى المركزى للدولار.. وهو احتياطى يضمن سلامة الاقتصاد القومى ويسنده وأى خلل فيه قد يهز هذا الاقتصاد.. وقد راح الجنزورى يقتطع من لحم الحى كل يوم ما بين ٨٠ إلى ١٢٥ مليون دولار من هذا الاحتياطى حتى لا يقول أحد أن الدولار ارتفع فى عناد غريب دفع ثمنه الاقتصاد المصرى..

وكان السؤال الذى طرح من جانب كل من يخاف على هذا البلد.. هل بقاء الجنزورى فى السلطة يساوى كل هذه المليارات من الدولارات؟

لقد كانت أزمة الدولار أشبه بمريض يعانى من ميكروب يؤدى إلى رفع درجة حرارة جسمه.. لكن بدلا من قتل الميكروب كان التركيز فقط على تخفيض درجة الحرارة الظاهرية.. وهو ما يعنى أن تعود الحرارة للارتفاع لأن مصدرها وهو الميكروب لم يقتل.. وهذا فى الحقيقة أسلوب الجنزورى فى الإدارة.. أن يكون كل شىء على السطح براقا.. وليكن تحت السطح ما يكون.. وهذا هو السر فى أنه كان يكره حرية الصحافة.. لأن الصحافة الحرة كانت تكشف له ما هو تحت السطح البراق.

***

إن الجنزورى لم يكتف بأن يخرجنى من روز اليوسف وهى مجلة قومية.. مارست فيها حقى فى التعبير.. ومارست فيها الحكومة حقها فى التغيير.. لكن الجنزورى اعتبر المعركة معى هى معركة حياة أو موت بالنسبة له.. فقد ضغط لرفض حقى فى أن أساهم فى تأسيس شركة صحفية باسم «صاحبة الجلالة» ..وكان يملك قوة الضغط بحكم السلطة التى حصل عليها من تعديل المادة ١٧ من قانون الشركات المساهمة.. ثم جاءت خطوة أكبر فى الضغط بدت فى البداية أنها خارج سلطانه.. وخارج حدوده.. على أن ذلك لم يكن صحيحا.

فى ١٢ يناير ١٩٩٧ أسس عدلى المولد شركة «صوت الأمة» الصحفية التى حصلت على ترخيص لإصدار صحيفة تحمل نفس الاسم.. وقد صدر العدد الأول منها فى مارس ١٩٩٧ كجريدة مستقلة حسب أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة وقانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ .. وبعد فترة من الزمن توفى المؤسس ونقلت الملكية للورثة.. لكن الورثة لم يقدروا على تحمل مصاريف إصدارها فكان أن عرضوها للبيع.. فتقدم للشراء عدد من الأشخاص كل منهم بالنسبة التى يحددها القانون – وهى لا تزيد على ١٠ ٪ من أسهم الشركة – على رأسهم كان عصام فهمى رئيس مجلس إدارة جريدة الدستور المغلقة وهو ما أضاء أول ضوء أحمر على ما يبدو أمام الجنزورى.

وراح عصام فهمى – وهو يعرف مقدما بكل قوى التربص – ينفذ إجراءات البيع بكل الحذر القانونى.. فسجل الأوراق فى الشهر العقارى.. ثم انتظر المدة القانونية

لطرح أسهم الشركة فى البورصة ونقل ملكيتها للمشترين الجدد فى البورصة رسميا.. وهو ما لم يفعله ساويرس والحكومة وهى تبيع أسهم شركة المحمول قبل انقضاء المدة القانونية.

ثم كان أن قبلت أن أكون مستشارا لتحرير المجلة بعد أن قرر القانونيون الذين تابعوا عملية نقل الملكية أن كل شىء على ما يرام.. وقد اعتذرت عن رئاسة التحرير لأن وجهة نظرى كانت أن الصحافة هى أكبر مهنة لصيقة بالسياسة.. وقد مارست هذا الفهم فى تجربتى فى روز اليوسف.. ولكن جريدة «صوت الأمة» هى جريدة مستقلة تريد أن تنتصر لمهنة الصحافة بالقدر الذى لا يسبب صداع السياسة.. وهو ما يجعل منصب المستشار أقرب لطبيعتها من منصب رئيس التحرير.. كما أننى لم أكن قد أخذت الوقت الكافى للراحة بعد سنوات طوال من العمل الصحفى المرهق عصبيا فى روز اليوسف.. كذلك فإن منصب المستشار ربما يكون أقل وقعا على الجنزورى الذى لم يكن قد هنىء تماما بخروجى من روز اليوسف.. وقبل كل هذا وذاك لماذا لا يتولى رئاسة التحرير شاب أثبت أنه قادر على ذلك هو إبراهيم عيسى الذى كان كريما عندما قبل أن يعمل فى البداية مديرا لتحرير الصحيفة إذا ما توليت أنا رئاسة تحريرها.

وبدأ التجهيز على عجل لإصدار العدد ١٠٠ من «صوت الأمة» فى صورتها الجديدة.. ولم تكن مواد هذا العدد سوى مواد صحفية بالدرجة الأولى بعيدا عن السياسة بالمعنى الذى يستفز الجنزورى.. كان هناك لقاء قمة تم تدبيره وتصويره بين نجيب محفوظ ومحمد حسنين هيكل.. وكان هناك مقال بقلمى بعنوان موسم الهجوم على مبارك فى واشنطن.. وكانت هناك قراءة فى الوثائق الأمريكية عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. وكانت هناك ترجمة لمقال لفوكوياما عن حكم النساء.. وكانت هناك ٤ صفحات مصورة تحمل أخبار المجتمع..

لكن.. ما إن صدرت جريدة «الأهرام» يوم الجمعة ١٩ فبراير ١٩٩٩ وفيها إعلانات عن الجريدة تحمل إلى جانب موضوعاتها التى ستكون بين يدى القراء فى يوم الأحد ٢١ فبراير ١٩٩٩ اسمى مستشارا للتحرير واسم إبراهيم عيسى رئيسا للتحرير واسم عصام فهمى مديرا للإدارة، حتى كانت كل اللمبات الحمراء قد أضيئت.. وكان لابد من التدخل الفورى مهما كان الثمن.. أو حتى لو كان الثمن تجاوز القانون.

فى اليوم التالى السبت تلقت إدارات مختلفة فى مؤسسة الأهرام التى تطبع

الجريدة وتوزعها أكثر من مكالمة تليفونية من مقر رئاسة الوزراء بمنع طبع الجريدة.. ولم تكن تجدى مع الذى أمر أية مناقشة تحدث فيها الطرف الآخر عن القانون وسلامة الترخيص.. فالقانون فى مثل هذه الأحوال فى إجازة.. ولا يساوى ثمن الحبر الذى يكتب ويطبع به.

ووجدت باقى المطابع الأخرى نفس التحذير.. ولم يشأ أحد أن يقف أمام رئيس وزراء من هذا الطراز ويعرض مصالحه للخطر.. وسعت مصلحة الشركات تنفيذا للتعليمات إلى إخراج ما يمكن الاستناد إليه فى إغلاق الجريدة وسحب ترخيصها.. وكان ما وجدته ضعيفا.. لكن مع قوة من دفع إلى ذلك.. كان كل ما هو وهمى يصبح حقيقة.

ثم كان أن أصدر جلال دويدار أمين عام المجلس الأعلى للصحافة قرارا فى ٢٦ فبراير ١٩٩٩ بسحب الترخيص.. وكان لافتا للنظر أن هذا التاريخ كان يوم العطلة الأسبوعية.. كان يوم جمعة.

وفى البيان الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى ٢٨ فبراير ١٩٩٩ وصفت ما جرى بأنه «اغتيال صحيفة مصرية» وبأنه «تدخل حكومى لإلغاء ترخيص» الصحيفة.. ووصفت المنظمة قرار سحب الترخيص بأنه «يعد انتهاكا صارخا لحرية الرأى والتعبير وحق إنشاء الصحف واعتداء على الدستور والقانون».. وأضاف بيان المنظمة: «أن الخطير فى الأمر أن الأسباب التى اعتمد عليها المجلس الأعلى للصحافة فى إلغاء ترخيص صحيفة صوت الأمة يمكن أن تنطبق على كل الجرائد الحزبية والمستقلة مما يعد تهديدا خطيرا فيما لو قامت بتغيير رئيس تحريرها أو هيئتها الإدارية والتحريرية ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو حتى المطبعة التى تطبع فيها الجريدة ولم يتم إعلان المجلس الأعلى بهذه التغييرات أو أنه تم الإخطار بها ولم يوافق المجلس عليها».

وتدارس الباحثون القانونيون بالمنظمة كل المستندات والأوراق التى تلقوها من شركة صوت الأمة فى ضوء المواثيق الدولية والدستور والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ وقانون الشركات وانتهوا إلى:

١- إن قرار المجلس الأعلى للصحافة خالف المادتين ٤٨ و٢٠٨ من الدستور المصرى اللتين تنصان على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة. وتحظر إنذارها أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإدارى كما جاء مخالفا للقانون ٩٦ لسنة ٩٦ والذى ينص فى مادته الخامسة على أنه «يحظر مصادرة الصحف أو تعطيلها أو

إلغاء ترخيصها بالطريق الإدارى».

٢- إن القرار اعتمد على نص المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية والصادرة عن السلطة الإدارية لتنفيذ القانون ووفقا لنص المادة ١٤٤ من الدستور والتى نصت صراحة على أن اللوائح التنفيذية يجب ألا تتضمن ما من شأنه إدخال أى تعديل فى القوانين أو تعطيل لأحكامها أو إعفاء من تنفيذها. وبناء على ذلك فإن اللائحة التنفيذية قد خالفت القانون والدستور حيث إنها نصت على إلغاء الترخيص واعتباره كأن لم يكن فى حالات تغييرات فى بيانات الإخطار وهو ما لم يرد فى القانون.

٣- إن جريدة صوت الأمة صادرة عن شخص اعتبارى وهو شركة صوت الأمة للصحافة والنشر والمسجلة كشركة مساهمة مصرية فى مصلحة الشركات مما يعنى أن التعديلات فى الشركة سواء فى مجلس إدارتها أو فى ملاك الأسهم فيها لا تؤثر على صحة الترخيص ولا سيما أن من طبيعة الشركات المساهمة أن يتم التعديل على الأسهم فى بورصة سوق المال، وبالتالى ووفقا لقانون الشركات يمكن أن يؤدى تداول الأسهم إلى تغيير فى مجلس إدارة الشركة فى حالة تغير نسبة الشركاء وحصول أحدهم على ثقة المساهمين وتوليه رئاسة مجلس الإدارة.

٤- إن اللائحة توسعت فى تفسير الإخطار بالبيانات للمجلس الأعلى للصحافة بحيث إنها حولته إلى إذن وهو ما يتناقض مع المفهوم الفقهى والقانونى للإخطار والذى يقتصر على مجرد إعلان المجلس الأعلى للصحافة بأى تغييرات تتم ولا يترتب على الإخلال بالإخطار بطلان إجراءات أو إنهاء الترخيص للشركة، ولاسيما أن تعديل المادة ١٧ فقرة (ب) من قانون الشركات قد حدد ضرورة حصول الشركات التى يكون من بين أغراضها إنشاء أو إصدار الصحف على إذن من رئاسة مجلس الوزراء مما يعنى أن الموافقة على إنشاء الشركة فى مجلس الوزراء وتسجيلها فى مصلحة الشركات وتداول أسهمها فى البورصة بمثابة إذن بالترخيص لا يجوز حجبه عن الشركة والتى غرضها الرئيسى والأساسى هو إصدار جريدة.

و«ترى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن هذا القرار بمثابة حكم بإعدام شخص معنى واغتيال جريدة وعصف بحريات الرأى والتعبير وتهديد منظمة حقوق الإنسان، ويعد مؤشرا خطيرا على تفاقم ظاهرة تدخل الجهات الإدارية للحد من حرية الصحافة وتقييد حق الأشخاص الاعتبارية العام والخاصة فى حرية إصدار الصحف وملكيتها. وتؤكد ما سبق أن أوصت به من ضرورة وقف التدخل الحكومى والإدارى بجميع أشكاله فى شئون الصحافة. وفى مقدمة ذلك ضرورة فصل المجلس الأعلى للصحافة

عن مجلس الشورى. وأن يكون هيئة مستقلة وأن تلتزم بدورها فى حدود تنظيم شئون الصحافة بما يكفل حريتها واستقلالها. احتراما للحق فى حرية الرأى والتعبير. وهو الحق الذى كفله الدستور والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان التى صادقت عليها الحكومة المصرية».

لكن.. لم يكن القانون ولا الدستور ولا المواثيق المصرية التى صادقت عليها الحكومة المصرية عائقا لسحب الترخيص وتعطيل الجريدة عن الصدور.. ولجأت الجريدة للقضاء الإدارى المستعجل.. لكن لا تزال القضية بعد أكثر من ٨ شهور على صدور القرار الخاطىء متداولة أمام القضاء.. ولا تعليق.

وقد كان مفهوما أن القضية هى قضية شخصية بالدرجة الأولى.. قضية سلطة متعسفة.. فى مواجهة كلمة واحدة تخيفها هى كلمة.. الحرية.. لكن السلطة المتعسفة راحت تكرر وتوسع أخطاءها حتى وصلت إلى ما يمس الاقتصاد القومى وقوت الناس ومستقبلهم.. فكان القرار الضرورى بالتخلص منها.

***

إنســـان.. يا إنســـان ما أجهـــلك

ما أتفهك فى الكون وما أضـــــألك

شمس وقمر وسدوم وملايين نجـوم

وفاكـــرها يا موهـــوم مخلـــوقة لك

صلاح جاهين

الفهرس

أنا.. والجنزورى

قالوا عن الكتاب

- لو أن أى كاتب آخر غير عادل حمودة هو الذى أصدر هذا الكتاب لما وجد قارئا واحدا يؤيده أو يهتم بما كتبه .. فمعظم الكتاب والصحفيين المصريين كانوا يؤيدون سياسة وممارسة الدكتور كمال الجنزورى عن اقتناع وتفاؤل ملحوظين .. عادل حمودة لم يكن ضمن هؤلاء .. فهو أول من كتب منتقدا ومتهما الدكتور الجنزورى (بالتكويش) على السلطة فى مصر. هذا الصراع الطويل بين الجنزورى وحمودة أعطى الأخير الحق فى أن يصدر كتابا مثيرا وعنيفا كشف فيه تفاصيل معركته القديمة مع رئيس الحكومة وهو حق لا يستطيع أحد أن ينتزعه من الكاتب أو يتهمه بأنه يصفى حساباته مع الجنزورى بعد خروجه من الوزارة.

إبراهيم سعدة - أخبار اليوم

- والحقيقة أن عادل حمودة دخل فى معركة دامية مع الجنزورى وهى معركة استخدم فيها قلمه ولم يكن يملك غيره أما رئيس الوزراء فقد استخدم جهازه الحكومى الضخم وأجهزة السلطة الخفية التى تتولى التشهير وتطوع رجال أعمال فمولوا حملات إعلانية مدفوعة ضد عادل حمودة.

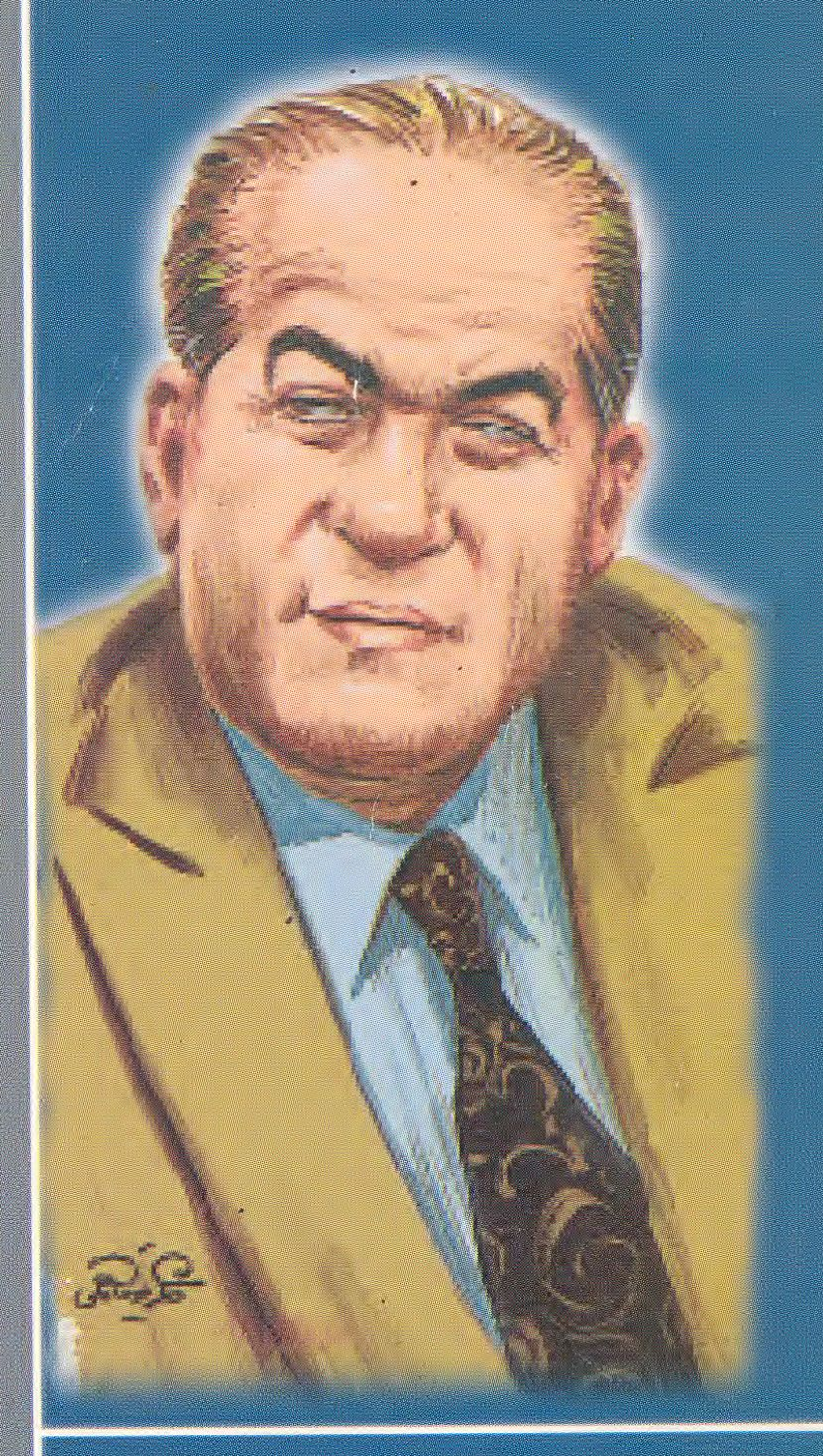
محسن محمد - المساء

- أصدر عادل حمودة كتابا جديدا يروى فيه التفاصيل الكاملة لصدامه مع الدكتور كمال الجنزورى عندما كان رئيسا للوزراء وهو الصدام الذى كسب الجنزورى جولته الأولى بنقل عادل حمودة من قلعته الحصينة فى روز اليوسف الى الأهرام وكسب عادل حمودة جولته الأخيرة بخروج الدكتور الجنزورى من رئاسة الوزراء ومن

محمد أبو الحد

- لقد انتقد عادل حمودة الجنزورى وهو فى كامل معه علنا وعلى رؤوس الأشهاد ودفع ثمن ذلك

عبدالله الس





الفرسان للنشر